

C

4118120

198

Sharh Hidāyat-i'-hikmat

(p. II, on physics).

20th 494-5
M. 1464

۱۲

مساجد

اصفهان

1000000

19

2000

1911

22 Aug 22

1892

بسم الله الرحمن الرحيم

باسمك اللهم يا اهل الحمد والشاء ويا ذا البوطة والكبرياء يا منشى الاجسام المحلفة الطباع
منظير الحوار العقلية من افق الابداع محمد مجاهدك التي لا تقطع مرادها حتى التمدد بك
على هوايك التي تصبى عن احاطتها الطاق التويد وفضل على اكل اشخاص نوع البشر
وافضل اقواد اهل الور والدر اشرف ذوي النفوس القدسية الواصل الى اقصى المراتب
الاستمد محمد سب الابناء وقدوة اهل الاصطفاء وعلى عشرة النجباء الكرام وصحة الامنة
الابناء العظام وذاك ان توفقنا تحقيق الحق في المطالب ونهناجحة الوصول الى
اعلى المراتب انك على ما شاء وقدر ويا جابه وجاء للمؤمنين صديقه وتوعد فنهة محله شمل على شرح
ما سوى المنطق عن المحضر الموضوع بالهداية للامام المحقق والعلف المدق قدوة الفضلاء

المستأجر

المتأخرين واسنوه العلماء المبحرين وصدهم وفريد دهر الله الحق والدين الابدي اعلى الدرجات في
خطايرة القدس وبواره مع الصديقين في مقامات الانس المنة مع قد الصباغة ورجلى في مضمار
بده الصباغة بالناس طائف من الحلال بل شدة من اغرة الاخوان صين كانوا صديقين عساه
حيث لم يقع شرح مكثف لهم عنه وجوه فوايد لهاها ونبل في شك المحقق ومطابا السبا
صفاتها لانه لا يسفى الاستغافيم باعترحو او ما معنى الاتباع ما عليه اصطلاح المستعان
فيما قصدته ومحل مشوهم واصحابهم الى غاية ما مولى انه خسر موقف ومعنى **قال** المولى المصنف
روح الله وجه وزاد في اعلى عرف الجنان فنوه **القسم الثاني في الطبع اقول** لا كانه
الحكمة علميا باضامن احوال الموجودات التي حصة على ما هي عليه في نفس الامر فقد الطارة
البشرية والموجودات فيهم الى ما هو موجود الابدتنا واضنا بنا كالسما والارض والى
ما هو موجود بها كالاعمال الصادرة منها القسم لا محالة ما بقام متعلقا اعني الموجودات
وتسمي حيث فيه عن احوال الاول من الموجودات وسمى كل علمية متعلقة بتوقف حصوله على النظر وتسم
يجت فيه عن احوال القسم الثاني وسمى كل علمية متعلقة بتأثير والحكمة افطرية ثلث افام
لاننا انما ان يجت فيه علميا يوجد في الخارج لا مادة وهو العلم الاعلى الموسوم بالالهى او علم
لا يوجد فيه الاستيعاب انه اما ان يكن تجرده عن المادة في البحث وهو العلم الاوسط الموسوم
بالرياضي او لا وهو العلم الادنى الموسوم بالطبع والحكمة العملية الفعالة ثلث افام لاننا اما ان
يجت فيها عن الاعمال الصادرة عن النسخ لتحصيل الكمال او الواقفين اهل المنزل لدوام
الاصلاق او المنة لبقاء الاصناف والانساف والاول علم الاصلاق والثاني علم المنفعة

ث ١٢
الافطرية
الطبيعية
الرياضية
العملية
الافطرية
الطبيعية
الرياضية
العملية
الافطرية
الطبيعية
الرياضية
العملية

التي هي في العلم
بشيء من العلوم
التي هي في العلم
بشيء من العلوم

والثالث علم السيكس والمنطق خارج عن اقسام الحكمة بل انه لم يحصلها العلم الا ان يفهم الحكمة
بمخرج النفس الانسانية الى كمالها الممكن بحسب قوتها النظرية والعملية فخرج منها المنطق
بل العمل ايضا او اتمهذ فيقول يتلخص على ثلاثة اقسام في علوم ثلاثة الاول في المنطق
والثاني في الطبيعي والثالث في الالهي وانما امتار هذه العلوم الثلاثة من بين سائر العلوم
اما المنطق فلمسكس الى جهة الاله كونه آلة لتحصيل العلوم كلها واما الباقيتين فلان صناعة النفس
الانسانية منوطه بمعرفة الباري تعالى اصل ذكره صفات كماله وهوت صل الاله وهو واهول
النفس في التفاضل والاولى مع الثانية باعتبار النشاه الا من حصل بالالهي والثانية
باعتبار النشاه الاولى وحصل بالطبيعي واعرض عن الحكمة الرياضية لا يتناها في الاكثر على
الامور الموهومة كاله واثير الموهومة المحبوبة عنها في الهمة وعن اقسام الحكمة العملية بالاشارة
فان الشريعة المصطفوية قد مضت الوطرسنا على اكل وجهه وانتم تفضل وفهم المنطق على
والالهي تقدره بالاله والطبيعي على الالهي لتقدمه بالنسبة البناء ليكون التعليم متدرجا
الاسهل الى الصعب على ما هو واجب الاشاد في التعليم **قال** وهو مرتب على ثلاثة صون **ال**
صاكن في القسم منخرقة في ثلاثة فنون الاول فيما يتم الاجسام الطبيعية من الاحوال النائية
فيما يخص بالفلكيات الثالث فيما يخص بالعضديات ووجه الاختصار ان العلم الطبيعي
باحث عن احوال الجسم الطبيعي من حيث انه واقع في التغير والجسم الطبيعي اما فلكي او عضدي
فالبحث فيه اما عن الاحوال المشتركة لقبول التجزئة لا الى سنهاة ونهاية الاعداد وغيرهما
وهو العن الاول او عن الاحوال المنفردة بالفلكيات كاستدراكها على الاستدراك

سعادة

من

والثاني

وامتناع الخرق والاشياء وهو الفن الثاني أو بالعصريات كقبولها للكون والفساد والمركبة
 المستقيمة وهو الفن الثالث وقدم الفن الأول على الأخيرين لأن الأحوال المشتركة
 لعمومها وطلبها لا تسحق التقديم كما تسحق الجنس لعمومه من التقديم على الفصل على ما تقدم في
 باب القول الرابع والفن الثاني على الثالث لأن ما بحث الفن الثاني لشرف
 محضو عايتها ونابنا اشرف من ما بحث الفن الثالث وأن كان الفن الثالث مما
 ان يقدم في التقديم بقرينة البناء على ما ذكرنا من تقديم الطبيعي وفي التقديم اجمالي والفصل
 ان يقال البحث في العلم الطبيعي اما عن الأحوال المشتركة بين الاصنام وهو الباب
 المسمى بسماع الطبيعي وسماع الكتاب او عن الأحوال المختصة بالباطنية العلوية وباب
 السماء والعالم او بالباطنية السفلية وهو باب الكون والفساد او عن الأحوال المختصة
 التي ليس لها صور حافظة للتركيب وهو باب الانا والعلوية او التي لها صور من شأنها
 الحفظ فقط وهو باب العلون او التي لها صور من شأنها للفساد مع الحفظ وهو باب السنا
 او التي لها صور من شأنها الحس والمركبة الا رتبة مع بالذات وهو باب الحيوان او
 لها صور باطنية من شأنها المنطق مع بالحيوان وهو باب الانسان فالجواب العلم الطبيعي
 على الفصل ثمانية لكن المصاحل في التقسيم تحمل الاصنام السد الاخرة فنا واحد باعتبار
 اننا سئلنا بالعناصر لثنا بحث اما عن العناصر اذ عا حدث بنا قال **فصل في ابطال**
الذي لا تجري اقول يعني لطالب كل علم ان يقبل موضوعه قبل الشروع فيه لانه من المبادئ
 الضرورية للعلم وهو الموضوع بوجه وان كان كافيا للمباحث ان ان البصيرة انما للجبل ونعم

ان منع تلافى الطرفين لزوم التقاسم وانما يلزم ان لو حصل فيه خبر ان وهو ممنوع عنه بانى ما
 الساب ان يكون له شيان ملائى كل واحد منهما طرفا ولا يلزم من حصول النعمتين حصول
 الحين للزوم الاتقسام قلنا ان التحمل النعمتين من الوسط لم يمتد احداهما عن الاخره في ^{الوضع}
 فلاحات احداهما لا احد الطرفين والاخرى للآخر دون العكس كونهما صحيحا لا مرجح وهو كمال
 والا يلزم التقاسم قطعا ونسب المطلوب وناسبا انه متى جاز وجود الجزء الذى لا يجرى حازه وجود
 لثمة اخرى متلافة حيث يكون احدهما على ملقى الاخرى والساقى باطل اما الملازمة فطاهرة
 مما ذكرنى الوجه الاول واما بطلان الثاني فلان ما فرض على الملحق اما ان ملائى شيئا
 من الملحقين او ملائى احدهما دون اخر او مجموعهما او من كل واحد منهما شيئا الاول يستلزم عدم
 ملائى الاخر والثاني ان لا يكون على الملحق ما فرض عليه والثالث جري ما فرض على الملحق
 والاربع جريها باسرها والحل خلاف المفروض وبطلان التالى جميعا فاسمى بل على
 بطلان المقدم المستلزم للمطلوب وعلى نه المقدس لا يرد الاغراض باجمالى وقوع الجزء
 المفروض على الملحق على نفس المفضل منه غير ان ملائى شيئا منهما لانه خلاف المفروض على
قال مفضل فى انبأته البيولى الخ **اقول** كل جسم فهو مركب من ثلثة جواهر ظل اثنان منها
 فى الثالث يسمى احد المائين صورة جسمية وناسبا صورة نوعية ويسمى الثالث المحل
 ويولى اما الصورة الجسمية فلا تحتاج الى اثباتها فى الجسم بربان لانها الجوهر المتصل
 المقابل للاجزاء المركب من الجسم فى مادي النظر اما الصورة النوعية فتأتى البرهان على
 واما البيولى فى ان يريها انبأته بالبرهان فى نه الفصل والبرهان عليه ان الجسم

النعمتين

البيولى
 جوهر ليس بنفسه متصلا
 منفصلا محل للجوهر الممتد
 الجواهر الثلثة
 كل
 حلال

الثلثة

اعني الذي ليس له مفاصل واخرا، بالفعل مل هو متصل في بعض الامور كما هو عند الحسن موجود
 في الاصنام القابلة للانفكاك من العناصر وما يتكبد منها لان اى جسم فرصناه من تلك
 الاصنام فهو اما ان يكون مشتملا على اجزاء بالفعل او لا فان لم يشتمل عليها بالفعل فهو جسم
 المتصل وان اشتمل عليها فاجزا اما ان يقبل الاقيام في الحكايات للثلاث اولافان
 لم يقبل الاقيام منها ففى اما اجزاء لا تجرى او اشياء تنهى بالاقسام اليها فليسم الجرد الذي
 لا تجرى وهو ما طر وان قلت الاقسام منها يكون اصاما اما غير مشتملة على الاجزاء بالفعل
 ليكون اصاما مقصدا او مشتملا بالفعل على اجزاء بعدد منها الكلام المذكور فاما ان يرد
 الاستعمال على الاجزاء بالفعل الى غير النهاية فليسم تركيب الجسم بالفعل من اجزاء غير متناهية
 او يمتد الى اجزاء غير قابلة للانقسام فليسم الجرد الذي لا تجرى او يمتد الى اجزاء فانه لا
 غير متناهية بالفعل يكون اصاما مقصدا فثبت ان في الاصنام القابلة للانفصال الانفكاك
 حسب مقصدها من الجسم بطوار عليه الانفصال على ما تشاء، انه فلا بد ان يكون فيه شئ
 يقبل الانفصال انطاري عليه او طرمان الانفصال على ما لا قابل له صريح وانما ^{للافضل} القابل
 في الجسم اما ان يكون هو المقدار اى اكتم الفصل القابل للجسم المسمى بالجسم العقلي او الصورة
 المستندة للمقدار اى نه الجوهر البطل الممتد في الافطار والانفصال لان كلامه الصورة
 والمقدار متصل بذاته لا يفك عنه عن الاتصال فلو قيل اصحا الانفصال والمقابل حسب
 وجوده مع المتناول اذا امتاع الاتصال والانفصال في الجسم بافروقه وانه محال فثبت
 الثالث وهو ان المقابل لا اتصال شئ اخر في الجسم مع الصورة والمقدار وهو المعنى ^{المعنى}

فثبت السوولي في الجسم هو المظهر فان قيل غايته ما يلزم من هذه الحجة ان في الجسم شيئا منفك
الصورة ومقداريا فالا لا انفصال لكن لا يكفي في هذا القدر في كون ذلك الشيء سوولي وانما
ثبت ذلك ان لو ثبت ان محل للصورة ولم يثبت بعد لعدم دلالة الحجة عليه قلنا ليس المعنى
بالانفصال عدم الاتصال فان عدم الاحتياج الى التعايل بل معناه روال الاتصال
عن الجسم حصول اتصالين اثنان بعدة والتعايل للانفصال هو ما يقتضي الاتصال الواحد
مرة والاتصال الاخرين اثنان فالشيء الذي امتناه في الجسم متغاير للصورة بمقدار لا يكون
محلا للاتصال الذي ملازم الصورة الجسمية فيكون محلا للصورة الجسمية فهو سوولي او لا بد
او بالسوولي الا حيز محله الصورة فيكون محلا للصورة الجسمية وكهف في الكلام ان الصورة
الجسمية قبل طرمان الانفصال حيز متصل اي ذو اجزاء مفرقة متصلة في الحدود
السنامات وله اتصال وهو كونه واخر اذ على تلك الصفة وفي الاتصال منه لوازم ما
الجوهر المتصل حيث لو اتفق الاتصال استلزم ما يتبع الجوهر المتصل اذ في الجوهر لو لم يكن
الاتصال لم يكن جوهر متصلا بل جوهر اصدافا عند طرمان الانفصال في الاتصال
الكامن قطعاً ونقص المتصل لا لعدم لازمة وكذا متصلا اذ ان مع اتصال
فلو لم يكن في الجسم شيء سوى الجوهر المتصل مع اتصاله يلزم ان يكون الانفصال الجسم
الغداية بالمرّة وحصول جسمين اثنان لا عن شيء وانما يدعي البطلان فثبت ان في
الجسم جوهر موجودا بالذات في الاحوال كلها اعلمت به قبل الانفصال جسم
تعلقا واقعا للاستباز الوصفى منها وهو في ملك الى الجسم واحد وعند طرمان الانفصال

على الجسم نزول عنه هذه الحصة الواحدة ومعلق به جسمان اخران كذلك وبه الجوهر الثاني
بهما جسمين وفي السعلق منهما على الوجه المذكور اما ان يكون لطريق حلول الحصة صورة طالع
في الجوهر الثاني اما لا طالع ان السعلق منهما على الوجه المذكور اما ان يكون لطريق حلول
احدهما في الاخر او لطريق حلولهما في محل ثالث والثاني معلوم الاسفاه والاول
اما ان يكون لطريق حلول الحصة او بالعكس لكن الحق هو الاول لان نزول الصورة
مع بقا المحل صورة اخرى محل منه معقول دون العكس واما ثانيا فلان المعنى بالحل
هو الاخصاص الساعت اي السعلق الى ارض الذي يصير به احد السعلقين بقيا للآخر والآخر
مفعوما في الاول اعني السعلق حال والثاني اعني السقوط محل كالسعلق من لون البياض
والجسم المقصود يكون البياض بقيا للجسم ويكون الجسم مفعوما بان يقال جسم السعلق
الثابت فما كان صديقه بعضي مفعول الجوهر الثاني بالحصة فان الجوهر الثاني بالحصة
يصير كما ان الجسم بالبياض يصير امض فثبت ان الجوهر الغايب للصورة الحصة النجوة
في الجسم واما محل للصورة الحصة فيكون هو واذ انت السقوط في الجسم القابل الى
الفساد ثبت في الاحكام كلها لان الطبيعة المقدارية الى الحقيقة المنسوبة الى القدر
المنسوبة اليه هي الصورة الحصة المنسوبة اليه من الاحكام كلها اما ان يكون ثانيا
ومفضل عنها ان يكون موجودا بدون المحل فمى عنه الذات والامتنع حبا والاول
اي كونها عنه عن المحل حسب الذات محال والالزام سحالة حلولها في المحل لان المعنى
ثبانه عن شئ سحبل ان كل منه لان الحلول بالبعث المذكور مستلزم الانقار فلوصل

عن شيء فيه يخلف عن الذات معضايا وانه محال متعين التامث وهو مقارنا الى المحل
حسب الذات والمقتدر الى المحل حسب الذات لا يوجد غير طالع فيه والالم يكن مقتدرا اليه
الذات فالطسفة المقدارته انما يوجد كون طالع في المحل وهو المولى سيكون الاجسام كلها
مركبة من الميولي والصورة وهو الطائر واغرض على هذه الحجة بانها مستند على المصادرة
المطلوب كمن المظهر من هذه الحجة اثبات وجود الميولي في الجسم ومن مقدمات الحجة الحكم على
الصورة بقبول الانفصال والحكم عليها لقبول الانفصال متوقف على وجودها اذ لا شيء
ما لم يوجد لم يقبل شيئا ووجودها متوقف على وجود الميولي لوجودها وهو مصادرة على المظهر
واحيب عنه بان المراد بالصورة الانفصال الذي استباه في ضمن اثبات الجسم المتصل
وجود الثالث بالدليل لا يكون متوقفا على وجود الميولي فلا يلزم المصادرة على المظهر
ونما عانته توصيه في الاغراض وجوابه ونحن نقول اما الاغراض مقولة واضح اما اول
الاستدل لم يحكم على الصورة لقبول الانفصال بل اوردنا الحكم على سبيل الدرس لا بطال
فليس الحكم على الصورة لقبول الانفصال من المقدمات بل المقدمات الطالبة الحكم لعدم
واما ثانيا فلان قوله بالحكم على الصورة لقبول الانفصال متوقف على وجودها ان ارادنا
متوقف على وجودها في الواقع فلا سلم ذلك وانما يلزم ذلك ان لو كان الحكم مطاقتا
وهو متسغ وان ارادنا انه متوقف على وجودها في اعتقاد المخبر بالحكم فهو سلم لكن توقفها
وجود الصورة في الاعتقاد على وجود الميولي ان ارادنا انه متوقف على وجود الميولي
في الواقع فالسغ عايد لا ضل حال عدم مطابقة الاعتقاد للواقع وان ارادنا انه متوقف على

في الاعتقاد فكذا الله مسبق لطوان اعتقاد وجود الصورة بدون اعتقاد وجوده ^{المفصل} في كماله
 مثبت افلا يكون والما الحواس فصفة طاهر فما خصها من ان الصورة الحسنة هي الجوهر
 المحسوس من الجسم في يادى النظر لا الاتصال والما الاعتراض المنع على الاستفاد ^{الفقار}
 بانه الاتصال او غيره مع جوابه عليل الخدوى فظهر مراد المصنف بقرئانه واعتراضه ^{الامام}
 على هذه الحجة بانها انما تم ان لو ثبت ان الصورة الحسنة ما يتة نوعيته ولم يدل عليه دليل
 من الجائز ان يكون الصوري الاصنام القابل للتعكاك مخالفا بالنفع ^{الاصنام}
 العوائق لا التعكاك فلا يلزم من امثاله الاولى الى السبولى امثاله الثانية السبولى
 فلا ثبت السبولى في جميع الاصنام وجوابه ان الصورة الحسنة على الصورة الاتصال ^{المحسنة}
 من الجسم اول اول لا شك انها ما يتة نوعيته لا انها لا تخلف بالقبول بل بالامور ^{الخارجية}
 عنها لكونها مملكا او غير ذلك مما لا يخل له في المصنف تلك الصورة الاتصال ^{للمن}
 كانت الصورة الحسنة في الاصنام خالف محله مقابلة للصورة الاضافية فالموتة ^{الصالة}
 مشددة منها ولازمة لها فاصفها الموتة الاتصال لا ازمة للاصنام كلها الى السبولى
 سبيلهم ثبوت الهوى في الاصنام كلها وهو المطلب **قول** في ان الصورة لا تجرد عنه السبوى
اقول يريد ان ثبت التلازم من السبولى والصورة موضع نه الفصل اول الانات
 ملزمة الصورة فثبتن الصورة لا تجرد عن الهوى او لو وجدت الصورة مجردة عن ^{لها}
 في الهوى لكانت اما متناهية او غير متناهية والتالى باطل فثبت اما المتناهية وطا
 والما بطل ان القسم الثاني من التالى فثبتا هي الاعباد كلها حسنة او غير حسنة

اذ لو امكن ان يمتد منها لا يمكن ان يكون من مبداء واحد امتدادات على سق واحد أي مكان
 مستقيمان كأنها ساقا مثلث ونه بها إلى غير النهاية لكن مع لانه السبع الواحد من ^{الخط} ^{الخط}
 ينزاع بحسب امتدادها فلما قلنا امتدادا إلى غير النهاية لا يمكن وجود بعد غير متناهي منها مع
 كونه محصورا من حاصرين واقع حال وعليه منع طاهر وهو ان اللام من ولباب الخططين
 إلى غير النهاية عدم تنافي تنزاع السبع الواصل منها لا وجود بعد واحد غير متناه منها ^{لأنه}
 هذه المقدمة حتى الاضلاع حيث منفع عنها النفع المذكور ^{الاهمية} مقدمات الأولى ان ^{الخط}
 البعد من عن مبداء واحد إلى غير النهاية يمكن ان يفرض منها لمعاد غير متناهية بحسب ^{البعد}
 تنزاع بعد واحد مثلا لو امتد من مبداء واحد مثل لفظ اصطلاح غرسنا ههنا لا يمكن
 ان نعزل على الخططين نقطتين متساويتين السبعين لفظه المقطعي ب ج حيث لو وصلنا
 منها ب ج لكان مساويا لكل من خطي ا ب ا ج حتى يكون ا ج مثلثا متساوي الاضلاع
 ولنعرض ان كلامنا من الاضلاع وزراع وان تفرض علينا لفظطين اخرين متساوين ^{عن} السبع
 لفظي ب ج كنقطتي ده حيث يكون لهما عن ب ج كبعدي ب ج عن ا و يكون كل من ^{صلعه}
 ا و ده و ا عن حتى لو وصلنا من لفظطين ده خط ده لكان ا و ده مثلثا وكان كل ضلع من
 مثلث ا و ده و ا عن انه نعرض علينا لفظطين اخرين على الوجه المذكور كنقطتي ا ز و ^{صلعا}
 ح ط و حتى يكون كل من الضلع ا و ز و ح ط ا و ز و ح ط ا و ز و ح ط ا و ز و ح ط ا و ز و ح ط
 منها خطوط خط ح ط غم ي ك غم ل م غم ن س غم ت ه على الوجه المذكور وكذا إلى غير النهاية ^{لأنه}
 ضلع السبع الاصل والذين بعدا عنى ده السبع الاول و وزن السبع الثاني و ح ط السبع ^{الثالث}

وعلى هذا الترتيب الثاني ان كل ان ملك الاعاء مشتمل على السبع الذين قبله على زيادة مثل
السبع الاول اعلى وهو مشتمل على السبع الاصل اعنى الح وزاوة وزاوع والسبع
الثاني اعنى وز مشتمل على وه وزيادة وراع وكذا الى غير النهاية لكل بعد من الاصل ^ص المقدر
حرف السبع الا على مشتمل عليه وعلى زيادة زيادات غير متناهية بعد والاعاء والغير المتناهية
التي حوف السبع الاصل الثالث ان كل حلة من الزيادات غير المتناهية فانه موجوده في
بعد واحد فوق الاعاء المشتمل على ملك الحمد والالم لوجود فوق ملك الاعاء بعد فندم ان يوجد
في ملك الاعاء بعد هو اخر الاعاء ويخرج من زيادة على المظن على تقدير عدم متناهية
وانه حال مثلا الزيادات الموجودتان في السبع الاول والثاني موجودتان في السبع ^{الثالث}
لان السبع الثالث مشتمل على السبع الثاني المشتمل على السبع الاول مشتمل عليها وعلى زيادتهما
بالضرورة وكذا الزيادات الثلث مشتمل عليها الاعاء الثلث موجودة في السبع الرابع وكذا
الى ما لا نهاية وازا تمت هذه المقدمات الثلث فنقول ان امتد المظان الى ما حان
من سداد واحد الى غير المتناهية لزم ان يوجد منها اعاء غير متناهية متزايدة بعد واحد ^{الحكم}
المقدمة الاولى منبوء منها زيادات غير متناهية حكم المقدمة الثانية وحكم المقدمة ^{الثالثة}
لوجود ملك الزيادات الغير المتناهية في بعد واحد والسبع المشتمل على الزيادات الغير المتناهية
غير متناهية موجود من المظن بعد واحد غير متناهية محصور من حاضر من حيث ما ادعاه من ^{اللامنة}
وارفع المنع المذكور واما لطلان القسم الاول من الثاني فلان الصورة الجسدية المجردة عن
البيولي لو كانت متناهية لاحاط بها اما في واحد ان ثابت ما ان متناهية الاعاء

في الجواهر كلها اوصد وان لم فت انه تكون لشكله اذ الشكل هو البنية الحاصلة للحسم
 احاله بعد واحد بالهتار كما في الكبره اوصد وكما في المصنفات وكذلك الشكل العيني^{الحاصل}
 لبالا له من محض فيها اذ نسبة الفاعل الى جميع الاسكال على السوية فامضاه عا
 منها ومن من غيره من غير محض يكون كحصولها لا محض فذلك المحض الما^{الحاصل} الحسية
 والاما لازم كذا لو انهما واما باطل ان والا لا شريك الاجسام كلها في الشكل لا شريكها
 في الحسية لو انهما واما عارض من عارضها وهو باطل لان العارض كحور وال
 فلو كان الشكل الحاصل الحسية عارض من عارضها الحازر وال الشكل لان حور
 زوال العلة لوصف زوال العلول وزوال الشكل وتبدله كما يكون ما الاتصال^{الافصال}
 والعا بل لبا ليس الا انما يكون للصورة الحسية المحررة عن السوي مقارنته لها
 وانه محال فيبطل كون الصورة الحسية المحررة منها منه وهو القسم الاول من الثاني و
 اذ البطل الثاني لقسمه بطل المقدم وهو خرد الصورة فلا لوصف الصورة الحسية^{الافصال}
 للمبوي وهو المطلوب واعترض على انه ليس بانا لا سلم زوال الشكل وتبدله لا يكون الا بال
 والاتصال فان الشئ مثلا متواردا عليها الشكل محله من غير ان يقبل بها شئ من خارج
 او يقبل عنها شئ واصلب عنه بانا لا تدعي ان اللازم هو الاتصال والاتصال لقطر
 تدعي ان اللازم اما الاتصال او الاتصال والكل من الحق المادة وتوارد الاسكال
 المحلقة على السوية وان لم يكن بالاتصال والاتصال فهو بالاتصال ملزم الحلف^{الذكيور}
 واعترض ثانيا بانا لا سلم ان الانفالات لواقع المادة فان هذه المقدمة ليست ببيانية

ولم نعلم عليها بيان كذا فصل والحق ان متبدل الاشكال في الجسم لا يكون الا بالانفصال او
الانفصال كان متبدلا اما بانضمام شئ من خارج الى حجم الجسم او بانفصال جزء من الجسم
او بانفصال بعض اجزاء الجسم من سمته الى سمته كما في الشعنة وانفصال اجزاء الجسم من سمته
سمت لا يخلو عن انفصال بعضها بعض وانفصال بعضها عن بعض ونه طارعه الانفصال
وترك المعاده والام لا يستدراك بانه لو ثبت ان الانفصال من لواحق الوجود كما ذكره
في الدليل كان ذلك الانفصال والانفصال مستدركا لانها انما هي الانفصالات فمنها
معين الطريق وهو ليس من داب المناظر من فعل الفعل انما اختار هذه الطريق للثبوت
على اقسام التبدل وانتابت مقارنته المبسوط على كل واحد من التقادير وان كان
الانفصال كما في اثبات المقارنته بطريق الاحمال على ما ذكره في القابل **فصل**
في ان المبسوط لا يخرج من الصورة الى امره **اقول** يريد ان يثبت في هذا الفصل منزلة السبوت
لصورة لتبين اثبات السلام بينها وبينها ان المبسوط اذا خردت عن الصورة كانت
امادات وضع او غير ذات وضع والمراد بالوضع هنا كون الشئ من شأنه بالاثبات الحسنة
والهتمان باطلان فمطل كون المبسوط محروقة عن الصورة اما القسم الاول فلا يثبت
ذات وضع لكانت اما مستقيمة او غير مستقيمة والثاني باطل لان الجوهر الذي له وضع لا يجوز
ان يكون غير مستقيم والا لكان حرا لا تحري وقد اطلبناه وكذا الاول لانها لو قسمت فلما
انقسم في جهة واحدة فكل من خطا مستقيما اما انما خط فلان القسم في جهة واحدة
واما انما مستقيمة فلا يثبت في جهتين مستقيمتين مستقيمتين في الحظ او في

مكون من مجموع الأقسام بإسرها ما قبله أما الأول فلا يقال الخط المستقل أوله وخطه
 مستقل من وسطه الخط من الطرفين بما طرفا سطحين فاما ان يحكما عن السل مكون بانه
 لا في اصحابه غير ما به لا في الاخر فليعلم انقسامه في العرض وانه محال او لا يحكما معلوم
 التفاضل وهو انه محال لان مجموع الطرفين اعظم من اصحابه بالضرورة واما الثاني فلا
 السطح المستقل أوله وخطه مستقل من وسطه من سطحين بما طرفا سطحين فاما ان يحكما
 عن الثاني اوله وكل ايهما باطل ان لا امر في الخطه واما الثالث فلاننا لو كانت حكا
 كانت مركبة من السهولي والصورة وقد فرضنا لما جرد ايهما واعلم ان السطح والخط واللفظ
 اعراض غير مستقلة الوجوده على ترتيب الحكماء لانها نباتات واطراف للتبادير عندهم
 فان النقطه عندهم نباتية الخط وهو نباتية السطح وهو نباتية الجسم التعليمي واما السكون فقد
 انت طالبه منهم خطاه سطحين مستقلين حيث ذهب الى ان الجوهر الفرد متالف
 في الطول يحصل منها خط والخطوط متالف في العرض يحصل السطح والسطوح متالف
 في العمق يحصل الجسم فالخط والسطح على ترتيب سولا وجوبه ان لا محال لان المتالف
 من الجوهر لا يكون عرفنا واما النقطه المستقلة فان قالوا بنباتية الجوهر الفرد لا غير اوله
 نفهم من النقطه المستقلة الاول وضع غير متقسم هو جوهرية البنية هو مفهوم الجوهر الفرد فالي
 على تقدير كونها فان وضع غير متقسم لا يكون لفظه عرضية لانها جوهرية تكون نقطه مستقلة
 هي الجوهر الفرد بعينه فلا تعاديل كونها نقطه مستقلة وجوهر فردا مستقلة الا غير احسن
 المبني على زعم تعاديل مع جوابه واما الخط الواقع في استحالة تفضل الخطوط فليس

لان هذا الناظر معترف بان مجموع الخطين اعظم من احدهما في الطول فلو تدخل الخط المستقل
المتوسط عن الخطين الوضعت في احدهما لم يكن المتداخل ان ساهما الطول من احدهما واللام
يكن الخط المستقل متوسطا بينهما بل يقع خارجا عنهما لكن المفروض انه متوسط سف واما
ظلال القسم الثاني فلان السوي لو كانت غير ذات وضع درجات ذات وضع فلو ان
الصورة معده صبر ورتبا ذات وضع اما ان يحصل في جميع الاصابع او لا يحصل في شيء منها
او يحصل في بعضها دون بعض والاف ام باسرها مستحيل اما الاولان فاستحالة التماثل بينهما
واما الثالث فلان حصول السوي في كل واحد من الاصابع يمكن على السواء لتساوي نسبتها
في كل واحد منها محضو لهما في واحد منها دون غيره يكون ترجحا للابرجح وانه حال الصورة
النوعية وان اختلفت الاصفاص لبعض الاصابع فلا يدفع بنا الى ترجح للابرجح لان السوي
اذا حصلت في بعض الاصابع فلا بد من ان يحصل في كل من اجزائها بخلاف بعض من اجزائها بل
الجزء والصورة النوعية لا يقضي في التخصيص لان نسبتها الى جميع الاجزاء على السوية
محصلة للاجزاء بالاجزاء مع تساوي نسبتها اليها يكون ترجحا للابرجح قطعا واما
بالانقلاب الجزء المائي الى الهوائي وبالعكس واقفا لهما بعد الانقلاب الى جزء معين من
اجزاء خيرة الهوائي او المائي مع تساوي نسبة ذلك الجزء المقلب الى جميع اجزاء الجزء
الذي يقضي واولا لتساوي النسبة في صورة البعض ممنوع فان الجزء المقلب من الماء
والهوائي له قبل الانقلاب وضع خاص مع بعض اجزاء الجزء المنقل الذي هو محاذاته اماه
منه ان وضع الباقين له اعني المجازاة المذكور يقضي له الوضع اللائق وهو حصوله في ذلك

الجزء العيش من المتعل البه فلا يلزم ترجيح لما مرجح بخلاف البهولي المحرّرة فانها قبل امتثال الصورة
 لا وضع لها التي اصلها المعنى لها وصفا محضولها على بعض الاوضاع مع تادى نسبتها
 الله يكون ترجيحاً لما مرجح فان قبل الحال المذكور لما يلزم من وضع صورة البهولي المحرّرة
 وان وضع باقتران الصورة البهولي لا يجوز ان تقع البهولي المحرّرة على حرّيات ولا نصير
 وضع ما قبل ان الصورة فلا يلزم للحال قلنا الكلام في البهولي الاصنام فانما بعد ما انشاها
 في الاصنام احلنا ان ينظر منها انما هل كانت مقتضية للصورة في اصل الفطرة غير منفكة
 عنها كما هي الاث او كانت في اصل الفطرة محرّرة غدرات وضع ثم صارت بعد ذلك
 وضع باقتران الصورة مسطراً فاذا انظر فيها الى الجرم باننا لم يكن محرّرة لا تسليم
 المحال المذكور ويحصل لنا ما هو المقصود من النظر والاهولي المستمرة على التحرر فلا يعلق
 البحث ولا وقع منها النظر احد او لا في احد او لا في احد ولا يحد منها ما نحن بصدد انبائه من سجاله
 بحر ومولات الاصنام ملو وصبت بهولي محرّرة كانت من الفارقات لسيبها بهولي يكون
 محرّرة اصلاً **قال فصل** في اثبات الصورة النوعية **اقول** لما فرغ من اثبات البهولي
 وثلازمها مع الصورة الجمعية شرع الان في اثبات الصورة النوعية فعال لكل نوع من
 الاصنام صورة اخرى غرضها الجمعية لما صار ذلك النوع ولما سميت صورة نوعية
 اى مستوية الى النوع بالمحصل المحصلة كما سميت طبيعة الله باعتبار كونها مبدأ للحركة
 والكون الذي اتمت وقوه الله باعتبار تأثيرها في الغير ومثل الحفظ في المصنود وحسب ان
 يعلم ان المقصر لا مضاف النوع الاصنام باعتبارها المعينة ليس امر خارج عن ذات الجسم

بل هو امر حاصل فيه لا يعلم بالضرورة ان العنصر النقل مثلا انما يحرك الى المركز حيث دانه
 لا يحب امر خارج من دانه فلو لا ان في دانه شيئا يهضي اضماضه يحركه العنصر فاما حركته
 حيث دانه وانه الطاهر او اصف فثبتت هذه المقدمة فيقول كل نوع من انواع الاجسام
 محض خبير معين بعضه ذلك النوع حيث دانه المصنوع في ذلك الخبير والمقتضى للاضماضات
 النوع بذلك الخبير اما الصورة الحسية المشتركة بين الاجسام كلها او الهولي او صورة اخرى
 والاول باطل ويستلزامه اشتراك جميع الاجسام في ذلك الخبير وكذا الثاني لا يستلزمه
 كون القابل فاعلا وشتراك العناصر في الخبير لا شرا كهما في الهولي وبما باطلان فثبت
 الثاني وهو المظهر وهذا التقرير يندفع الاعتراض باصمالة كون لمقتضى للاضماضات فاعلا
 خارجا مع المحل ان اللزوم في حواره وانه الطاهر عند التامل واعلم ان سراد حيث الصورة
 النوعية في انشاء باحث التلزم اشارة الى ان التلزم مع الهولي لا يخص بالصورة
 الحسية بل يتناول للصورة فان الهولي لا توجد دون الصورة الحسية التي هي لا توجد
 دون الصورة النوعية وكذا الصورة النوعية لا توجد دون الصورة النوعية لا توجد دون
 الصورة الحسية التي هي لا توجد دون الهولي فالهولي مع الصورتين متلازمة حيث ولا
 شئ منها من الاخرين **قال** يدانه **الح اقول** من عادة المصنف في المختصر اذا اراد وضع وهم
 او ازالة شبهة في سلكه ان يعقب عن ذلك الدافع او لانه لا يزيله بالبرهان او التوهم والاشباه
 نوع ضلال فدفعه بكون دانه لا محالة منها لما اثبت التلزم من الهولي والصورة وضع
 الاشباه في كيفية التلزم فان الالاشباه في كيفية التلزم سببان الكيفية وسببان

على ما دأبه **قال** واعلم ان المتيقن ليس عليه للصورة **اقول** سببها ان كيفية السلازم فيها
تستقيم بما يتوقف عليه للمحض الكلام في المطلوب وهو ان السلازمين اما ان يكون اعتمادا
علته فاعلة الاخر او لا بل يكونان معلولين عليه فالله منفصلة عنها وعلى التقديرين يجب
ان يكون العلة موضحة لتحقيق السلازم اذ لو لاها لم يستلزم العلة المعلول فلا نشأ ^{السلازم}
خلاف اذا كان العلة موضحة حيث ثبت للسلازم خروجا مما في القسم الاول فلا يستلزم
كل واحد من العلة الموجهة والمعلول صاحبه واما في القسم ^{الثاني} فلان كل واحد من ^{المعلولين}
يستلزم العلة والعلة لا يجابها يستلزم المعلول الاخر فان من المعلولين يستلزم
الاخر ويحقق السلازم اذا تقررت امهول قدمت ان المولى والصورة مثلا وان
فاما ان يكون المولى علة للصورة او يكون الصورة عليه للمولى او يكونا معلولين على الله
منفصلة عنها والاول باطل اذ لو كانت المولى علة فاعلة للصورة لقدمت بالوجود
عليها لقدم ما ذاتها صوره لقدم وجود العلة على وجود المعلول بالذات لكن المولى
متأخره لوجوده بالصورة بحسب الذات لا يبين ان المولى متأخره في الوجود الى الصورة
فلا يكون المولى علة للصورة وبهذا التقدير يندفع الاعتراض بان التقدم انما في اللام
للمولى سبب كونها علة للصورة لا يستلزم تقدمها بالزمان على الصورة ليلزم التكالفا
عنها اذ قد علم من التفسير المذكور ان المولى متأخره عن الصورة ما خروجا مما في القسم
الذي انما في اللام من العلة فليزم لطلان علتهما قطعا نعم في الاعتراض وارد على التقدير
فكره في المقترض وهو ان المولى لو كانت علة للصورة لقدمت عليها بالوجود اذ العلة

مقدّمه بالوجود لكن السيولى ليست مقدّمه بالوجود على العنونه اذ لو تقدمت عليها لزم
 الحكماء عنها وهو محال لما ثبت منها من التلازم ان اللازم من العلة هو التقدم الـ
 وهو لا يستلزم التقدم الزماني المستلزم للاحكام فلا يلزم من العلة الا الحكم
 للمحال واما الشرطه المذكوره في الجواب وهي قوله لو كانت السيولى علة للصورة لتقدم
 بالوجود على العنونه اذ لو تقدمت عليها لزم الحكماء عنها وهو محال لما ثبت منها من التلازم
 ان اللازم من العلة هو التقدم الذاتي وهو لا يستلزم التقدم الزماني المستلزم للاحكام
 فلا يلزم من العلة الا الحكم للمحال واما الشرطه المذكوره في الجواب وهي قوله لو كانت
 علة للصورة لتقدم السيولى لمصلحة في الوجود بالذات على الصورة فان ارادنا بها ان
 السيولى مستحضه معا مقدّمه على الصورة فالشرطه ممنوعه اذ عاتبه ما لزم من ذلك ان
 السيولى على قدر علمها لا ينك عن النقص ولا يلزم منه ان يكون للنقص فضل في العلة
 فلا يلزم تقدم المنخفض ان اراد ان التقدم هو السيولى لكنها لا تنفك عن الشخص فالشرطه
 مسلمه وبطل ان السالمى ممنوع اولنا فانه من ان يكون السيولى مقدّمه على الصورة بالعلمه وبافر
 لنقص السيولى عن الصورة الفاعله بالعلمه ولو صمم نذ الدليل لزم ان لا يكون الصورة علة فاعلة
 لنقص السيولى عن نذ الدليل لكنه نقول به مستقلا بنبه الكلام وكذا الثاني لان الصورة
 لا تحب وجودها الا مع الشكل او بالشكل لانها ليس علة فاعلة للشكل والا لا يشترط
 الاصنام كلامي الشكل على ما بيناه ولا علة فاعلة لان الفاعل هو السيولى فلا تقدم لوجود
 وجودها الفاعل عن العلة للعافيه على الشكل لوجودها مع الشكل ان لم يتوقف عليه اوجبه

ان موقف عليه الهوى ليست متارة عن الشكل لا تبين ان الشكل انما يوجد بنا كدنيا منها
 اما مقتضى على الشكل او مع فلو كانت الصورة عليه للهوى لمقتضى عليها صلح ان مقدم الصورة
 على الشكل لان المقدم على المقدم والمع مقدم لكن الصورة يجب وجودها مع الشكل اذ
 على ما مر العاصف في الما ذكره المصداق ان ذكر مقتضى الهوى في الشكل منها مستدرك
 اننا لا نطابق الواقع اما عدم الطائفة فلان وجود الشكل عن العدة لما كان مستأثر للهوى
 لمقتضى الهوى عليه لا محالة فلا يكون هي مع واما الاستدراك فلهذا ان يقال لو كانت
 الصورة عليه للهوى لمقتضى عليها وقد ثبت ان الهوى مقتضى على الشكل مقدم الصورة
 على الشكل لان المقدم على المقدم على الشيء مقدم سيكون ذلك الغلبة مستدركا لمحصل المطمئن
 وروية ولا تطل القسمان الاولان معين القسم الثالث وهو ان الهوى والصورة معلولتان
 بعدد ماله منفصلة منه وربما عن العدة المفضلة لا يجوز ان يكون كسب ليعني كل منهما عن الآخر
 اما اوله فلهذا يعنى الى امتناع ما لم يجمع منها ضرورة امتناع ما لم يجمع المقتضى عن افراد
 الارتباط أصلا واما ثانيا فلما بينا ان الهوى يقتضى في ان تقدم بالفعل الى معناه
 الصورة وان الصورة يترتبها الشكل المقتضى الى الهوى فامتقا الهوى الى الصورة في البقاء
 لان الصورة لغاية اقامت ليعتبادل بين صورة اخرى اقدمت الهوى لاننا لا نصل
 بدونها فاعلة المنفعة للتعقيد المبدل مقتضى للهوى بذلك البدن وامتقا الصورة الى الهوى
 في الشكل وذلك ظاهرا وعرضيا بان امتقا الصورة في الشكل الى الهوى لوجوب لعدم
 الهوى على الصورة وهو من ان لا فرق بينهما من ان الصورة شريكه للهوى عليه

منع ظاهر وهو ان اللازم منها ليس يقدم البسولي على ذات الصورة بل على الشكل سواء كان
 الفاعل الصورة المفردة عندهم واما الجواب الذي ذكره المقترض فحاصله ان شريطة للصورة
 اللطافة والمقدرة الى البسولي في الشكل هي الصورة المنخفضة المتأخرة عن الشكل وهو قريب
 بما ذكرناه واما الاعتراض فيكون الامتناع منها على الوجه المذكور دون عكسه فيستوجب
 بعد الدليل عليه واما الجواب عنه بان القول بانفكاك الصورة في تقاسمها الى البسولي يؤدي
 ان القول بوضعية الصورة واما ان القول بانفكاك البسولي الى الصورة في الشكل يؤدي الى
 الدور لثبوت انفكاك الصورة الى البسولي في الشكل فالشكل ظاهر سوى لزوم الدور فانه
 مدفوع لا بما قاله في الفاعل فان كون الشيء على ما صلته بوضعية فاعلم ان الشيء افرغ من القول بل
 بان اللازم بما فرضناه هو انفكاك الشكل كل واحد منهما الى ذات الاخر فطرا ليس بدور
قال فصل في المكان المأقول لا مخرج عن تحقيق ما شبه الجسم الطبيعي الذي هو موضوع
 في العلم اذ ان الشرع فيما هو المقصود في هذا الفن اعني البحث عنه للاسوار العامة للجسم
 المطلقة مداهما هو ان لا يشهد منها وهو المكان محقق او لا ما شبه في هذا الفصل وثبت انبث
 في ذلك في الفصل الثاني لهذه الفصل ونحن نريد ان سن اول الكيفية وقوع النزاع بين العقل
 في تحقيق ما شبه المكان مقول العقل على ان الجسم له شيء من شأنه ان سب اليه الجسم
 بكونه في وان يكون طرفا للجسم وان يقع مقصدا لغيره او لا للجسم بان هو كما يقال
 انما الاصل محال عنه بانه في داخل الكون واما ما شبه ان يقال الجسم عنه الى غيره فليس مقصدا
 بالمكان وشبه الكما بينه وبين سائر ما يقع فيه الحركة من المولات صبر زمان لقطتها

عن وجه الاعتبار اسعوا طامع به الاعمراض الوايد عليها مع النصف المنقسم في جواب
 فالتبعية الكوة لذلك ان حاصه لان من شاملة الافراد متضمن لها عندهم وصلح ذلك لان
 يقع لهم نزاع في تحقيق ما يتصل به من اصله فانه منسب جمهور الحكماء كالعلم الاول ^{والفصلين} والسمعي
 ابي هريرة على ومن تبعهم الى ان ذلك الشيء هو السطح الساطع من الجسم الحاوي الخامس
 للسطح الظاهر من الجسم للمحيط فالسطح الساطع من الجسم الحاوي هو الشيء الذي منسب اليه
 المحيطة في كماله كره النار في مقعر ذلك القمر وذهب اخرون الى ان ذلك الشيء
 هو الحلاء ثم استمرق هو الماء القابلون بالطلاء ومنهم اخلاطون برغم ان الحلاء
 الذي منسب اليه الجسم في موصوفته الخارج مجرد عن المادة من شأنه ان يفقد في الاعاد
 الجسمانية لسميونه البعد المنظور وفرفه مرغم انه لا شيء محض وهم المكلون القابلون بان
 لكل جسم فراغا موهونا موافقا للجسم في المقدار والتناهي مشغولا بذلك الجسم حيث لو لم
 يشغل المكان خلاء ومعنى الفراغ اليوم الفضاء الذي منسب اليهم وتذكر من الجسم
 جسم اخر كالفضاء المشغول بالاء الهواء في داخل الكون فلهذا الفراغ اليوم هو الشيء
 الذي من شأنه ان يحصل فيه الجسم وان يكون طرفه عندهم وبهذا الاعتبار يجعلونه حيزا
 وباعتبار فراغه عن شغل الجسم اياه يجعلونه خلاءا فاعلم انهم هو الفراغ اليوم مع
 شأنه لا يشغل شئ من الاجسام مكنون لاشياء محضا لان الفراغ اليوم ليس
 موصوفته في الخارج بل هو امر موصوم عندهم اذ لو وجد كان مقطوعا بهم لا يقولون به فادلم
 يشغل جسم كان شيا محضا بالضرورة والحذاء عندهم امض من الحيز لان الحلاء هو الفراغ

اليوم مع اعتباره ان لا يحصل فيه جسم والخبر هو الفراغ الموهوم من غير ان اعتبره حصول
 الجسم فيه او عدمه اما انه لا اعتبر فيه عدم الحصول فظا لا لان كان هو الخلاء بعينه من غرض
 واما انه لا اعتبر فيه الحصول فلانه لو اعتبر في مفهومه حصول الجسم فيه بالفعل يلزم ان لا يكون
 صفة طبعيا اصلا اذ لو اعتبر في مفهومه ذلك فعند عدم الحصول لا يكون الفراغ ^{انقطع} حصة
 لشيء اخر منه بينه وبين الجسم فلا يطلب الجسم لطبيعته الحصول فيه اذ طلب الحصول بالطبع
 لسلوك النسبة والنزاع من الحكماء والمكملين ورافع في امتناع الحد والكاه والحكماء
 الى امتناعهم لامتناع كل من النوع الموهوم والصفة السليبي اما الفراغ الموهوم فلانه على
 تقدير الوجود وهو السعة الفطرية بعينه وهو متعدي واما الصفة السليبي فلانه يقتضي الى كون
 ما يحلوه فراغا موهوما لا شيا محضاً وهو ايضا متعدي على ما ياتيك بيانها عن ترتيب
 واسون الى الامكان بناء على انهم قالوا بان الفراغ الموهوم وان لم يحكم الوجود
 عن نه اقل الانعاز وبالامكان الصفة السليبي ايضا فانهم كانوا وجوباً من غير اعتبار
 لا لوجه بينهما ثالث لما قبله لكون ما بينهما لا شيا محضاً واذا ثبتت نه التميز حصول
 لا كان المذهب الاول هو المختار عند المظهر اذ ان ثبت نه الفصل فقال الحكماء
 اما الخلاء او السطح الداطن المذكور في الاول باطل مقنع الثاني اما لخصر مستبادة الاستحالة
 حيث لا يقوى شئ مما جاء في التوجيه الخاصة بالذات للامكان واما البطلان الاول فلان
 المكان موجود ولا شئ من الخلاء موجود فلا شئ من المكان كذا اما الصغرى فلان المكان
 من ذاته اذ ذلك بحسب الخارج وكل ما ذاته فهو موجود واما الكبرى فلان الخلاء

فلان الحلاء اما معنى اللاشي للمحض الذي هو الفضاء الموهض فرائه عن شغل الجسم سبب الله
 السكليون اذ معنى السبب المحرود عن الاده على ما ذهب اليه اهل الطون واما ما كان فهو ممتنع ولا
 من الممتنع لوجوده واما امتناع الحلاء بمعنى اللاشي المحض فلان الحدو هذه المعنى عندكم هو
 الفضاء الموهوم ما فوقها مع صفه كونه لا شيا منها وهذه الصفه ممتنع لانها ما زعموه فضاء
 موهوما قابل للزيادة والنقصان فان الفضاء من الحدرين اقل من الفضاء من
 الحدرين اقل من الفضاء من الحدرين والقابل للزيادة والنقصان ممتنع ان يكون لا شيا
 محضا وامتناع الوصف الماحود منها ممتنع الحد بمعنى اللاشي المحض واما امتناع الحد
 بمعنى السبب المفقود فلان السبب لو وجد محرودا عن الماده لكان بذاته عنيا عن الماده ممتنع
 حصوله فيها لا سيما ان المعنى بذاته عن شئ ممتنع حصوله فيه لكن السبب حال في الماده كما
 حال في الماده كالسبب الجسماني وانه انما يتم ان لو مست كون السبب مائه نوعيه ولم يست
قال فصل في الخبر الخ اول كل نوع من انواع الجسم الطبيعي عندها كان او لم يكن
 طبعي لانه عند خروجه عن القواسم يكون في خبر لا محال الحصول في ذلك الخبر اما ان يكون
 اول قاسم والثاني مشتق لفرقه عدم القواسم معتن الاول يكون ذلك الخبر طبعيا له ادلا
 بالخبر الطبعي الا بالقبض الجسم لطبيع الحصول فيه في انساب الط والركب محكم في الخبر
 حكم النسطر القال بانه لا امتناع المعتدل الحقيقي ومنها افضل لا يحتمل بانه كلام في المحضر
 ولا يجوز ان يكون طبع واحد خبر ان طبعيا ان اذ لو وجد طبع من الاجسام صير ان طبعيا
 ان يحصل منها ما اذ في اصدما ولا يحصل في شئ منها والكل باطل اما الاول فطاهر والثاني

فلانه في تلك الحالة اما ان يطلب البدني لم يحصل منه اولا لطلبه فان طلبه لم يكن البدني ^{محصل}
اولا طبيعيا لان طلب البدني لم يحصل منه سرب عن الرخ حصل منه والهو ^{مكون} عند طبعه
خبر طبعيا وان لم يطلبه لم يكن هو طبعيا لان غير المطلوب طبعيا لا يكون طبعيا واما الثاني
فلانه ج اما ان لا يكون واقعا على سمت الحسن او يكون عليه ج اما ان يتوسطها او يقع بينهما
في سبب فعل الاولين يلزم مسببة طبعيا الى صين محققين وهو محال وعلى الثالث جعل الى
صينها طبعيا فاذا وصل الى اقربها عاد الى القسم الثاني وقد بين بطلانه واذا بطل
القسم الثاني باسرها بطل المقدم متانه لا يجوز ان يكون لمستم صواب طبعيا وان
المطلوب واعلم ان المكان والخبر في اصطلاح الحكماء اصطلاحان مترادفان اما استعمالهما
في معنى واحد وهو سطح الساطن المذكور وطه قوله المقدم فصل في المكان وفصل في الخبر
شعرهما يدعيان مع لكن امتصاه على بيان ما به المكان في الفصل المقدم وما رآه
الى الاحكام في الفصل الثاني من غير اعتبار الى تصوير ما به الخبر بل على انه حري على
الحكماء في ترادف اللفظين ووضع الفصل الاول لتصوير ما به المكان والفصل الثاني
لبيان الاحكام وابرا دلفظي المكان والخبر في الفصلين للسنة على ترادفهما فان عمل
كلامه على اول الاضمان من موادها خبر اما الفراغ اليوم واما مع اخر لم ينه اصطلاح
صديقه وعل على الاول يلزم ذهابه الى ما يطلبه من سرب الحكيمين ^{مفعل} على الثاني يلزم كونه
ما كانا هو واصب عليه من بيان اصطلاحه على انه متناف للاستقراء المذكور وفقره كماله
الوضع لذاته وللحاصل فيه سببه لا لغيره لانه لغيره الحاصل محل الفراغ ان الحكم ^{مفعل} ان

هو السماع الموسوم وان كل كلامه على ثنائي الاصلين يلزم بطلان كلمة حكم الاول المذكور
في هذا الفصل اعني قوله كل جسم فله خصله الحقيقي لزوج المخذ عنه العلم ان يقال المخذ عنه
عن ثمة الحكم والسكون عن الاستثناء، المشبهة وبالجملة كلام المصلا لا يخلو عن الاصطلاح
قال فصل في الشكل **الحاقل** قد مر فيما سبق ان الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم
انما طه الى الواحد به كالشكل الكوي الى اصل لكثرة سبب احاطة السطح الواحد المستند
او الحد وكالاتكال الى اصله للاقسام المصرفة لسبب احاطة ابعاده ولا كان الشكل
من الاحوال التي نعم الاسباب الطبيعية كلها ذكره هنا فقال كل جسم فله شكل طبيعي
لان كل جسم متناه وكل متناه شكل وكل شكل فله شكل طبيعي سيج كل جسم فله شكل
طبيعي اما المقدمة الاولى وهو قولنا كل جسم متناه فلما مر من البرهان ان القايم على ثمة
الابعاد اما الثانية وهي قولنا متناه لا بد ان يحصل له عند متناهية واحدة او ثمة
كثيرة كخطية ويحصل له سبب تلك الاحاطة متبقي الشكل فيكون شكلا لا محالة واما
الثالثة وهي ان كل شكل فله شكل طبيعي فلان كل شكل فله شكل عنه حركه وعن
المتبقي ما ذكرنا من ابيان انفا هذا الشكل اما ان يحصل له من طبيعته او من القاسم
والثاني مسبق بالقرص متعين الاول فيكون طبيعيا او لا اعني بالطبيعي الا ما يحصل
للجسم من طبيعته متبقي ان كل جسم له شكل وهو المظهر **قال فصل** في الحركة والسكون
اقول لا كانت الحركة والاحوال التي تعرض للجسم الطبيعي وحيث هو قسم طبيعي وهي
السكون مقابل ان مقابل عدم وملكة اراد التمثيل عنهما في هذا الفصل وهو ان لا يوفق

البحث عنها على تصور منها و قد تم الحركة لتكون ملكة على السكون الذي هو عدم في التوقف
 لأن الاعداد المتألف بالمكان وعرفنا باننا المخرج من القوة الى الفعل على سبيل ^{التدرج}
 وبما انه ان الشيء للوجود لا يجوز ان يكون بالقوة من جميع الوجوه والا لكان وجوده بالقوة
 فليتم ان لا يكون موجودا وقد من مناه موجودا في نفسه اما بالفعل من جميع الوجوه وهو ^{الوجود}
 الكامل الذي ليس كمال سوغ بما تبادى غراسه والعقول او بالفعل الوجوه ^{بعضها} وبالقوة من
 فمن صحت انه بالقوة لوضح من القوة الى الفعل فذلك المخرج اما ان يكون وقته هو الكبير
 واقف او بالفعل اب الا هو اما الصورة الهوائية كانت للماء بالقوة فحسب منها الى
 الفعل دفعة او على التدرج وهو الحركة فمن ان مائة الحركة هي المخرج من القوة الى الفعل
 على سبيل التدرج و قد التوقف للمنفذ من الحكماء واغرض على انه يعلم الاول بان معرفة
 التدرج موقوف على معرفة الزمان الموقوفة على معرفة الحركة ضرورة ان التدرج متوقف ^{بالحصول}
 في الزمان الذي يعرف بانه مقدار الحركة متوقف الحركة بالتدرج يكون دويا واحدا ^{عنه}
 بعض المتأخرين منع توقف معرفة التدرج على معرفة الزمان ومنعه ان التدرج ^{النسبة} به يسمى
 اذ ان معرفة بالحصول قبله قبله والسكون هو عدم الحركة عما من شأنه ان يترك فهم
 عما ليس من شأنه الحركة كما للوجود الذي هو بالفعل من جميع الوجوه لا يكون سكونا فلهذا
 الوجود لا يكون شيئا كاولئك الكناد كل جسم متحرك فانه متحرك للشيء غير الجسمة ان كان
 متحركا بالجسمة لكان كل جسم متحركا واما لا اشتراك الاصابع كلها في دوام الجسمة ^{بطل}
 ان الثاني يدل على بطلان الفهم ثم ان الحركة باعتبار ما هي منه ففهم اربع اقسام ^{الكم}

وهي حركة الجسم من كنهه اخرى كالنمو والذبول اما النمو فهو ان يباو مقدار الجسم في ^{الاقطار} ^{ثلاثة}
على تناسب يقبضه ذلك الجسم تحلل اجزاء مقسمة من خارج من اجزائه الاصلية والمازولة
فهو ان تقاس مقدار الجسم في الاقطار الثلاثة على التناسب بالتحلل لبعض اجزائه الى اصلية
فالنمو حركة الجسم من مقدار الى مقدار كالحسن الا وهو مبرده مسخرة حركة من ^{الاصلية} ^{الاصلية}
الى السمكية على اقامه النسخ مع تقارص صورته النورية ومبرده عوده الى البرودة
كذلك وتسمى هذه الحركة استحالة وحركة في اليمين وهم حركة الجسم مكان الى اخر وسع
فعله وحركته في الوضع وهم الحركة المستديرة المنقل بها الجسم من وضع الى اخر فان
المتحرك على الاستدارة انما يتبدل لسته اجزائه الى اجزائى مكانه ملازم الكانه خارج
عنه قطعا وباعتبار الفروض تنقسم الى ذاتية وعرضية لان الحركة العارضة للجسم اما
ان يكون عرضيا له لذاته لا بواسطة عرضها لشي اخر ولا يكون كذلك بل يكون عرضيا
عرضيا بالمقابلة لشي اخر كحركة حبال السفينة حركتها والاول الذاتية والثانية العرضية
والثانية تنقسم باعتبار البداءة ثلثة اقسام لان البداءة المحركة للجسم ان كان تحركه
سببا مستقادا من خارج فالحركة قرينة كحركة الحجر المرمى الى فوق والافان كان
تحركه مع شعور واردة فما ارادته كالحركة الصادقة من الحيوان بارادته والاصح
طبيعه الى اقل **قال في الفصل** في الزمان **الح اقول** في هذا الفصل من مطالب الاول
المنته على انية الزمان الثاني تحقيق ما به الثالث بيان كنهه اما الاول فهو اما
بقرص حركتين متعقبتين في اشد والتحرك اشد مما سبقه والاخرى بطبيعته ففهم الفصل

تحت الحركة السريعة قطع مسافة التي اطول من المسافة التي تعطى بالحركة البطيئة فلا
 ان من احد السرعة وتركها امكان قطع لمسافة التي اطول بالسرعة المعينة وقطع لمسافة
 التي هي اقصر بالبطء المعين يعني اننا نذكر بالضرورة ان عنهما امر موصود بالسرعة قطع
 المسافة الثانية بالبطء المعين فان قبل فرض الحركتين في هذه الصورة اما لم يوضح
 انه في الامكان او لبيان ان قائل للزيادة والنقصان مع انية او لا مراد والاول
 يستلزم استدراك فرض الحركتين او يكتفي بفرض حركة واحدة بان يقال اذا ^{مع}
 حركة في مسافة كان من احدهما وتركها امكان قطع تلك المسافة ونه الحاصر
 والثاني اما تم ان لو كان في الفرض المذكور امكان نقصان بالزيادة والنقصان
 احدهما من احد السرعة وتركها والاخر من احد البطيئة وتركها وليس كذلك او فرض
 اتفاق الحركتين في الازمنة والتركيبا في الاختلاف الامكانين وغير ذلك فلا بد من
 بيانه لتكليم عليه قلنا المقصود من نه الفرض هو بيان الانية وفرض الحركتين لدفعهم
 برده عليه على تقدير الاكتفاء بالحركة الواحدة فاننا لو فرضنا حركة واحدة في مسافة
 وذكرنا ان من احدهما وتركها امكانا اي شي بالسرعة قطع تلك المسافة لم يعد ان يتوهم
 متوهم ان ذلك الشيء هو الحركة لغنا الامراض ونوضح الحركتين ندفع نه الوهم لاننا فرضنا
 حركتين على الوجه المذكور فظاننا من احد السرعة عنهما وتركها امر موصود بالسرعة قطع المسافة
 البطيئة بالسرعة المعينة والسرعة بالبطء المعين وذلك الامر متعارف لكل من الحركتين او
 شئ بينهما كمن بالسرعة قطع المسافة فوضح ان من احد السرعة وتركها امكانا متعارف بالحركة

مع قطع السامنين بالسرعة المطلوبة المعين وهذا الامكان قابل للزيادة والنقصان
 فان في الوجود حركات كثيرة مختلفة في الازاد والترك او فيما صحبا والامكانات
 الواقعة من اشد تلك الحركات وتركها لا بد ان يكون متخالف بالزيادة والنقصان
 وغريبات اى غير متتبع الاجزاء في الوجود لا جزاء امكان قطع المسافة في المكانات
 اجزاء قطع المسافة والمكانات اجزاء قطع المسافة في المكانات فطوع اجزاء المسافة
 غير محتمة في الوجود لانها مستطابقة مع فطوع اجزاء المسافة وهي غير محتمة فان قطع
 الاول من المسافة مثلا لا يجامع مع قطع النصف الاخر من ذلك المسافة ضرورة
 ان الترك لم يفرع عن قطع النصف الاول من المسافة لا باخذ في قطع النصف
 الاخر منها وهو طائفتان في الوجود امكانا مقدارا غير ثابتة الا معنى بالزمان الابد
 الامكان فثبت ان الزمان وهو المطلق والما الثاني فهو اما ان الزمان هو مقدار الحركة
 لانه ثبت انه مقدار فهو اما ان يكون مقدار الجسم او منه من سببه القارة او منه الغر
 القارة لان المقدار ليس الا الجسم وسببه لا يجوز ان يكون مقدار الجسم او منه للقارة
 لان الزمان غير قابل على ما سببه فلو كان مقدار الجسم او منه القارة لزم ان يكون
 غرائفه مقدار القارة وهو محال لاسلزامه وجوده في بدون مقداره اللازم
 اذ في المقدار انه محال واذا ثبت انه ليس مقدار الجسم ولا سببه القارة فعلى ان مقدار
 ثلثته الغر القارة وثلثته الغر القارة للجسم الا الحركة فالزمان مقدار الحركة واما الثالث
 فهو ان الزمان لو لم يكن سببه لزم ان يكون له بداية ونهاية وسما محال لان اما الاول فثلاثه

لو كان له زمان لزم ان يكون عدمه قبل وجوده فقبله لا توجد مع الوجود لعدم الزمان لا توجد
 معه والعقبة التي لا توجد مع السببية لا يكون الا بالزمان فليكون عدم الزمان قبله بالزمان معلوم
 ان يكون للزمان زمان وهو محال والما الثاني فلو كان زمانه لزم ان يكون عدمه بعد
 بعده لا توجد مع العقبة وهو محال لا يسل ما من البيان واذا ابطال العالي المقدم وهو عدمه
 الزمان فثبت سرورته وهو المظلم وليس يعايل ان نقول ان العقبة الزمانية اي التي
 لا توجد مع السببية لعدم الزمان بالسببية لا يستلزم ان يكون للزمان زمان فلو كان
 جزء الزمان قبل البعض الآخر لا توجد مع السببية ومع عدم الاستلزام ان يكون للزمان
 زمان لان القول القبلية السببية اللتان لا اجتماعا انما يكونان بالذات لا اذرا الزمان
 واما كونها غير متجانسا فاما هو بواسطة وقوعه متباين الزمان وعدمه ان انصفا مثل هذه العقبة
 والسببية فبعدم الانصاف اما ان يكون لانها من اجزاء الزمان ولانها واقفان مساو
 الاول محال والا لزم ان يكون الشئ وعدمه جزءا من له وهو من الاستحالة متعين الثاني
 مع اما ان يكون الزمان الثاني عين الزمان الاول فبعدمه محال لا يستلزم كون
 اجزاء الشرط فانه لعدمه محالة طارئة او غيره فليعلم ان يكون الزمان وعدمه واقفان
 في زمان اخر مغاير للاول فليعلم ان يكون للزمان زمان فليدفع المنع المذكور فيتم
 سالا عنه **قال الفن الثاني في الفلكيات اقول** لما فرغ من مباحث **الفن الاول** عن
 مباحث **الفن الثاني** الذي رتبته في الفلكيات وكبره على مصول **مصل في اثبات**
الفلك ولقد قدم على اثبات المظلم ما شرح به فله وهو ان الابعاد التي تعين في الاحكام

الفلكيات
 الثاني في
 الفن

وهي الابعاد

وهي الامور المتعاطفة على الفهم واما العالم لمثله لا غير والكل منها الزمان فلهذا الاطراف
 السنه للاعداد الثلثة مع المراتب السبع التي يقع انشادات بطور البياض مثل اللاعاب ^{المعترة}
 في من الان ان ثلثه احد في السعد الواصل من راسه وقدمه وهو الطول فيه والثانيها
 الواصل من جنبه وهو العرض وثالثها الواصل من ربطه وطوره وهو النعم فمالي راسه
 من يناسي ابتداءه الطول طال كونه على الوضع الطبع فوق ومالي قدمه يناسي تلك الحالة
 تحت ومالي اقوى الجانبين على الجانبين ابتداءه العرض من ومالي الاصفه سما
 ومالي السطح من يناسي الامتداد العمق فقام ومالي الظهر منها خلف انسان من ^{المبات}
 السنه سما الفوق والتمت لان العوقه والتمت لما باعتبار نفس حقيقة لا باعتبار
 اضافتها الى شئ خارج عنها ولهذا لا يتبدل لان اصلا فان كل واحد من العوق والتمت
 بالسنه الى فانه الان طال الى الاقصاء والامكاس واحد لا يتبدل اصلا وليس
 فوقه الفرق باعتبار وقوعه فمات راس الانسان ولا تحت باعتبار وقوعه فمالي قدمه بل ^{الوضع}
 الطبيعي للانسان هو ان يكون كذلك فاذ لا قلب له الوضع بالامكاس لم يبق الانسان
 على الوضع الطبيعي لان سقلب الفوق تحا وبالعكس واما الاربعه الباقية فليست بحقيقة
 فان كونها تلك المراتب ليست باعتبار نفس الحقيقة بل اضافتها الى ما هو طالعنا فان
 كلامنا فان كلامنا عند التحقيق منه فوق او تحت اعتبرتها ايضا الى شئ ^{وطأت} باره
 بخاصته والى مقابل ذلك الشئ اوى وضارت بخاصته اخرى مقابلته للجهة الاولى ولهذا
 يتبدل تلك الإضافات فان البت مثلا بالجهة منه فوق او تحت اعتبرتها كونها ^{مفعلة}

فما لي اوتي جانبي الانسان هذه الاضافه صارت بنا كذلك السعاده انما هو فيه فوق او
اخر شيئا اضافه وهو ما فاما لي اصنف الحاشين وما صارت بنا اوله القلب اليمن
او بالعكس بالقلب الاضافتين واذا قدمت هذه الاعداد محيى نال لان ان موضع
الى اننا الطه منقول كلما كان كل واحد من الجهتين الحقيقه اعني الفوق والسفلى موجوده
ذات وضع غير متغير في ابتداء ماخذ الحركة اي في الابتداء الذي تامد وقع فيه الحركات
المنفصلة كان الفلك مستديرا لكن المقدم حق بل الثاني مثل اما انما موجوده ذات وضع
فلا بنا لو لم يكن موجوده ذات وضع لكانت او معدومه او موجوده لا وضع لها واما بالان
منع الاشارة والنوبه اليها اذ الاشارة الى المعلوم والموجوده الذي لا وضع له مستحيل
وكذا النوبه المتحرك بالحركة المسبقه اليها يستحيل ايضا فان المتحرك انما يتحرك الى شئ يتوصل فيه
وصول المتحرك فيها محال لكن الاشارة الى الجهات الحقيقه ليست متمسكه لوقوعها فان
الناس لشؤون اليها وكذا النوبه للمتحرک اليها ليس مستع فان الاصنام الغرضه بعضها
الى نوبه متحرك الى بعض هذه الفوق وبعضها الى جهة السفلى فثبت ان كل واحد من الجهتين
موجوده ذات وضع واما انما غير متغيره في امتداد ماخذ الحركة فلا بنا لو انفسيت فيه قال
اقل من ان يكون له خبر ان فاذا وصل الحركة الى اوتها فاما ان يكون المسبقه على منزله
فان سكت لزم ان يكون المقصد هو الخرز الاقوى ولا يكون السبقه قبل فيه اصل اذ لا يرد
بالقصد الا ما ينتمي اليه الحركة لوصول المتحرك اليه وان استمر على الحركة وحركته في نه الحاله
اما الى المقصد او عنه فان كانت اليه لم يكن اوتها الخرس من الجهه لان الجهه في المقصد اليه

عنى اليه الحركة لا غير وان كانت عنه لم يكن الاعد منها لكن المخصوص اسماء وان لها
فثبت انها غير متغيرة ثم حقه العدم واما الملازمة فلا يثبت ان كل واحد من الاثنين
موجوده ذات وضع في حال جسم او سمائه لكننا ثبت جسم لعدم قبولها الاقسام في
ماض الحركة ووجوب كون الجسم قابل للاقسام في سائر الامتدادات فما دون موجود
جسمانية متعلقة بمحل سعة الوضع في ذلك المحل يثبت اما ان يكون في ظل وهو محال
لاستحالة الخلا وبعين وضع الموجود في مستحيل محال وذا الوضع محال لا سلا عدم
اصلا في الجسمين بالطبع ضرورة منارة حدود الملا والمثابته لكننا مختلفان بالطبع
الجسم المستقيم الحركة لطلب احد ما يمتري الاخرين وعدا دليل على اختلافهما بالطبع
وان مثل عدم اختلافهما بالطبع انما يثبت ان لو كان كذا وما في مدائش اياه وهو غير
لازم لحوان كذا وما ملائمتين مختلفتين فلنا كذا وما اما ان يكون في ملا واحد مسانته او في
ملائين مختلفتين والاول يستلزم عدم الاختلاف كما ذكرنا والثاني يستلزم عدم
لان كل واحد منهما متحد في ملا واحد لكن الحدود والموضوع في الملا الواحدة يثبت
شئ من تلك الحدود وان يكون جهة منها دون سائر الحدود ومع ثباتها ترجع ملا مرجع
شئ من تلك الحدود ويكون تلك الجهة متبقية الجثمانين غير متغيرتين لكنهما مستعبدان عرف
واذ قد ثبت ان الجهة من المقتضين جسمين وتعين وصفا ليس في خلا ولا في ملا
متباينين وتعينها انما يكون احواف ونهايات خارجة عن الملا لثباتها بحصوله
الذي يحويه الجثمانان لانه ان يكون صما واحدا او اكثر عن

فان كان صما واحدا حب ان يكون كمالا لانه لو لم يكن كرا لم يحويه الالبته القرب منه وهي
 جهة الفوق ولا يتجرب به جهة البعد عنه وهي جهة السفلى لانه غايه السبعين الحد واولو لم يكن غايته
 السبع بالنبته الى الحد الذي قد مساوية الفضل اما ان يكون جهة فوق او جهة سفلى والاول
 محال لانه جهة الفوق على جهة القرن الذي وفتيق ان يكون جهة البقل واذا كان الى الالف
 بالنبته الى الحد للوجود سفلا اما ان الفروض سفلا جهة فوق بالنبته الى الحد الالف فستدل
 فقام هو باطل لما ذكرنا انما صبيان حقيقا لانه لا يتبدل لان اصله وعائته السبع لا يتجرب باسم
 الذي ليس يكون لان غايته السبع انما تجرد به لو كان السبع عنه محد واديه ليس كذلك فان قيل
 ان ارام نبذ ان السبع الخارج عنه ليس محد واديه فاطم الكرى الفهم كذلك وان اردتم
 ان السبع الداخل فيه ليس محد واديه فلا نسلم ذلك فانه كما يمكن ان يفيض في داخل الجسم
 انقطة المركزه التي هي عام السبع كذلك يمكن ان يفيض في داخل الجسم الكلف مثلا نقطه
 تساوي بعدا من سطوحه وخطوطه وزواياه تساوي بعدا المركزه عن سطح المركزه في جميع
 هذه النقطه يكون غايته بعدا في الجسم الكلف محدوبه السبع الداخل فيه منها السطوح والخطوط وال
 كلها موجوده بالفعل في الكلف والنقطه الى مفروض فيه فانه من النقطه الى اسط الى كل واحد
 من السطوح كلها العن الوسطه بالنسبه الى السطح المقابل له فالنقطه الوسطه لا يكون غايته السبع
 بالنبته الى السطح ماعلا لوجه في الكلف نقطه هي غايته السبع طال ان الكوه فان محيطها سطح
 واحد له نره النقطه السبع المكونه كلها قرب الدمن المركزه واصل النهر ان ملك النقطه وما واعدت
 الاثر الموضعه في المحيطه غير معتبره على الامور بالموتة والوجهه فكونا المركزه غايته السبع

في الجسم الكون متحد والمخطط منه الموت منه هي القوى ومركزه جهة السعد ومع الحق فثبت ان ^{المحد}
 على تقدير عدمه ان لم يكن لكنه بالاجد وبه الا احدى الميتين في فرضناه محد والميتين
 لا يكون محد السبا بذاته فردا للثان على تقدير كونه صما واحدا تحت ان يكون كوماون
 كمال اكثر من جسم واحد فاما ان يكون بعض تلك الاصنام محط لبعض اولاد الناني
 بوجه ان متحد لكل واحد من الحسن جهة الوق فقط واما جهة السعد عننا فلا هي ليس
 متساوية لغيره صفا من سائر الالات اذ العاقل الاول يوجد فيه صاخر من العدم ^{الجد}
 الحق وظم اعني لا بالنسبة الى كل منها ولو اعتبره عامة السعد من احد الحسن عاينه ^{نسا}
 فلا يتحد منها عامة السعد والاول ان من لو كان محد والميتين جسمين لا يحفظ ^{بالاخرى}
 عدم ان لا يتحد وبها عامة السعد والاول ان من لو كان محد والميتين جسمين لا يحفظ
 احد عما بالافرايم ان لا يتحد وبها الوق منها واما جهة السعد عننا فلا هي وبها لان السعد
 عنها اما ان يكون هو السعد الخارج عنها او السعد الداخل عنها واما بالمانع ^{للايتح}
 اما الخارج فلما بين ان السعد الخارج عن الجسم غير محدود واما الداخل فلما ذكرنا ان
 السعد على عامة السعد عامة السعد الداخل في احد عما ليست عامة السعد الداخل في احد
 ليست عامة السعد لان السعد الداخل في احد عما خارج عن الاخر والسعد الخارج
 عن الجسم لا يتحد به وايضا يلزم ان لا يكون الفوق جهة واحدة بل صتين مختلفين لان
 قرب كل من الجسمين مخالف وتب الا فيمكن الفوق جهة واحدة مغتة بقصد وبعض
 الاصنام بالركة المفقودة بجهة السعد الا فيمكن صتين مختلفين متحد وكل واحد منهما

وقت جسم في جسم الذي تحده بقية الاخر فان قبل لاحتضا في محله الحسن الى اعتبار
كل في اعتبار الوقت بان يكون الجسمان المتباينان محلهن بالطبع وتحد وقت كل
منهما ان من الحسن المحققين من غير احتياج الى اعتبار السعد قلنا السعد عن كل من الجسمين
محقق في الواقع اعتبره معتبرام لا والسعد من الحسن لا يلزم ان يكون قريبا من
لاضمال وقوده في سمت غير امتداد العوامل سيما فالسعد عن احدما الذي ليس قريبا من
الاخر يكون جهة حقيقه مقابلة لكل من سمتي الحرب منهما لكن المعلوم من جهة الحقيقه
ليس الا الحقوق والسمت فعلم ان المحد وعلى تقدير كونه اربا ما سوده لولم يحط بعصنا
معض لم يحده بالاجته واحد متعين ان يحيط بعصنا بعض وبه يحصل امك لان المحيط
من ملك الاجسام ان يكون كرا او لا مان لم يكن كرا بالاجته وبه الاجته الوقت منه
واما جهة السعد عن فلا تحدد واصل لان عاينه ما في الداء ان يكون المحاط كرا او لا
مركزة عاينه السعد منه لكفا مركز النقط ليس عاينه عن المحيط فلا تحدد وبه السعد عن المحيط
وان كان المحيط كرا فهو كان في محله الجسمين على ما وقدره ويقع النقط احسوا الا وصل كرا
النمذ اصل امتت ان جهة الحقيقه اذا كانت موجودة ذات وضع غير منتظمه في امتدادها
المركزة كان المحد ولما حسا كرا ويلزم مما ذكرنا كون ذلك الجسم الكون محطيا بالاجسام
المتنوعه المركزة لتحديه جهة الحقوق المحيط تلك الاجسام فيكون المحد ملكا ان اذ لا يمتد
بالفلك الاجسام كرا محطيا بالاجسام للضره لشدة المركزة فثبت ان الجهة الحقيقه اذا كانت
موصوفة ذات وضع غير منتظمه في امتدادها المركزة كان الفلك كرا ولتند المقدره يتم المحد

على المظهر وهو سائر الفلك **قال** في ان الفلك بسيط **اقول** الجسم البسيط او مركب
 لانه لما ان يكون متفاعلات احكام مختلفة الطباع اولا والاول المركب كما هو الذي نشأ
 من القيام المختلفة الطباع والثاني البسيط كالعدم فان كل امر عالم متخالف من احكام
 اخر مختلفة الطباع والمظهر **اقول** لا بد ان الفلك بسيط بالمعنى الذي هو فعال
 الفلك بسيط لانه لا يقبل الحركة المستقيمة وانما اوجزه فهو بسيط مع ان الفلك بسيط
 اما الصوري فان الفلك محمول لان لا بد كرا في الفعل ان الفلك محمول على كل ما هو محمول
 فهو لا يقبل الحركة المستقيمة لان المقابل للحركة المستقيمة طالب جهة ومالك اخرى
 كل ما يكون كذلك بالجهة مسمى وده قبله لان طلب الجهة وتكرارها انما يكون بعد مدة وكل
 ما سمي بالجهة قبله فهو لا يتخذ الجهة لان محمولها فاقابل الحركة المستقيمة بالجهة
 فعكس العكس الى قولنا كل ما يتخذ الجانبان لا يقبل الحركة المستقيمة فهو لا يتخذ
 مع ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة وهو الصوري واما الكبرى وهي ان لا يقبل
 الحركة المستقيمة فبطل ان لو كان مركبا لكان كل واحد من بسيط ان يكون على السطح
 الطبيعي وهو الكبرى له الفكرة والفسان باطل ان الاول فلانه لا بد ان يكون
 الفلك مجموع كذا بطل انه ليس بالسموع متعلقة على حسب ثلاث ملك الكوان طلال
 من ثل ان الفلك سطح واحد كرى متنابهة الاراضي كمن ثل في السطح واحد المصول
 لذلك مسمى بجهة الفوق واما القول بالمال ملك لرج مملوء جسم الاخر فيقول
 لان الجسم امالي ان لم يكن على السطح الطبيعي كان في الفلك على السطح العنق فيندرج

في القسم الثاني وان كان على الشكل الطبيعي متحركة واحدة ان كان بسيطاً ومجوع كراه مثله
ان كان مركباً والاسما كان لا على النزج ونهائين لاصق فيه والاما الثاني فنل ان كل واحد من
ذلك الباطل او معينا لو كان على الشكل البشري لا يمكن عوده لطبيعته الى الشكل الطبيعي عنه
القاسر والعود لا يكون لا يكون بالحركة المستمرة بل ان يكون بزيادة الفلك قائل بالحركة المستمرة
ذاتاً وبخلاف ما ثبت ان الفلك لا يقبل الحركة المستمرة ذاتاً او جزواً وفيه العقد العظمى
والا او جزاء في قرينه اللحية من الاغراض بل من قبول الحركة المستمرة لا مستند من قبول
الحل لباطل المزمع الخلف على تقدير كون الباطل على الاسكال البشرية البناء بها اوضح
ان قبول الحركة المستمرة صلت الفلك **قال فصل** في ان الفلك قائل بالحركة المستمرة **اقول**
المطمع في هذا الفصل اثبات احكام ثلثة اصبها كون الفلك قائل بالحركة المستمرة وثانيتها
كونها دامة اصل مستمرة تحرك به على الاستدارة وثالثيتها ان ليس بطبيعة مثل مستقيم
اما الاول فالبرهان عليه ان كل خزين الافراء المفروضة الفلك فله وضع محسن مجاواه
معينه بالسنة الى ثمانية حوزة وصول في الوضع له ليس من مقتضى طبيعته والالزم ان
الافراء كلها في الوضع لا شدة كما في الطبيعة او لو لم يشك الافراء بخلاف الطبع فلا يكون
الفلك بسيطاً وقد اساه انه بسيط صوابه ان الاوضاع الكاملة الافراء الفلك ليست
من مضافات طبعها المركبة فيكون زوالها جابراً باسرها الى معنى الطبيعة وزوالها واداءها
ان يكون بالحركة المستمرة او المستمرة والاول فطوال الالزم كون الفلك قائل بالحركة المستمرة
وقد بينا بطل انه مقبوع الثاني لسبب قائل بالحركة المستمرة وهو انظر والاما الثاني وهو ان

22
 فوسد مثل مستدير يحرك به على الاستدارة فاعلم اولاً ان الميل حاله في الجسم مغايرة للحركة
 الطبيعية بواسطة الحركة لو لم ينفك عما في العلم مغايرة لما لو صوره بدونهما في الحيز الموصوع بالحدود
 اعلو ح اسكن بها تحت الماء اذ قد علمت ان المصوع ما بعد البرهان بان يقول يجب ان يكون
 العكس وامتداد ميل مستدير لو لم يكن كذلك لما كان قابلاً للحركة المستديرة اطلق ان الثاني
 بما ذكرنا من البسائط يدل على تطل ان المقدم اما ان لا يكون له في طبعه ميل مستدير
 لم يقبل الميل المستدير بالعرض من فاعل ولا من مفعول ابل او السبل الا يكون طبيعياً
 او من غير ذلك من امتناع حركته على الاستدارة لما ذكر ان الميل لا يطفو في اوقات الحركته
 وامتناع حدوث العلول عن العللة الى ما في احواله بدون ملك الالة وامتناع حركته على الاستدارة
 وهو المعكونه عن بل للحركة المستديرة سبب اللازمه وانما قلنا لو لم يكن في طبعه ميل مستدير
 لم يقبل الميل المستدير بالعرض لانه لو قبل الميل العرض للحركة به ان لم يمنع عن الحركة مانع خارج
 لان الطبيعة المعصية لبعض الحركة العرضية بواسطة الميل العرضي ولا يخالف من داخل ويؤيد السبل
 الطبيعي ولا من خارج بعضه ما اذا وقعت هذه الحركة سلك القوه في مسافة معينة فلا بد
 من ان تقع في زمان معين لا امتناع وقوع الحركة في الزمان فاذا فرضنا صفاً اخر يحرك هناك
 العود العسري في ملك المسافة بعضها من قبل طبعي معاقب للميل العرضي المتخالفه اليه في الجهة
 هذه الحركة انه يقع في زمان لا محالة ومن زمان حركة الجسم الاول القدم الميل العرف
 زمان حركة الجسم الثاني الذي فرضناه فليس طبعي معاقب اذ لو لم يكن كونه الحركة مع
 المتخالف في لامعه انه محال ولا بد ان يكون من زمانين بينهما مقداره فلو فرضنا صفاً اخر
 مستقوي

من الجسمين السابقين في الامور المذكورة مسوي انه وسيل اضعف منه سبل في السبل الاول
لحسب ان يكون سهله الى سبل في السبل الاول منه زمان حركة عديم السبل الى زمان
في السبل الاول لزم ان يكون مسافة حركة هذا الجسم تلك القوة في مثله زمان حركة عديم
السبل مثل مسافة حركة عديم السبل لان حركة الجسم تزداد سرعة غنى انقاص المعارف
اذا لو انقضى شئ من السبل وبقيت الحركة على حالها عجزا في السرعة ولم يكن للمقدار المتبقى
من السبل والتأثير في المعارف لكل انقاص السبل فذلك المقدار لم يزد والحركة سرعة مسوي
انقاص السبل بالعدد المذكور مرة اخرى الى انتهای السبل مع نقاء الحركة على حالها
عجزا في السرعة فما فرضناه معا واما من السبل لا يكون معا واما من وقت نظر لانه قولكم
لو انقضى شئ من السبل ولم لزومه بالسرعة لم يكن للمقدار المتبقى من السبل تأثير في المعارف
ان اردتم به انه لا يكون لذلك القدر تأثيرا مثلا هو المكان انقاصه اول مرة او مرارته
فمعم اذا لا يلزم من عدم ازدياد السرعة بانقاصه اول مرة ذلك وان اردتم به ان لا يكون
المقدار المتبقى اول مرة تأثير في المعارف فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون له تأثيرا عند
كونه مراد استغناء فلا يصح قولكم فلما انقضى السبل فذلك القدر لم يزد من الحركة سرعة والاول
ان يقال عن تعلم بالضرورة انه اهل الحاصل معاونة مرست انه منطوق كما كف فاعيل وان
منع عنه الصف له اثر في العاوة غائبة في الباب ان معاونة يكون صغفه فلما انقضى
شئ من السبل ازادت السرعة لا محالة اذ لو لم يكن السبل معاونة فثمة انه سبل وقد نمت ان ذلك
هو ثبت ان انقاص الالوجب او ما دل عليه وازداده بوجوب انقاصها مع انقاص السبل

في ذي البيل العاشر وادبانه في ذي البيل الاول يزداد سرعته في ذي البيل الثاني ^{مقيص} 23
في ذي البيل الاول منت سرعته في البيل الاول الى سرعته في ذي البيل الثاني كسبة
البيل الثاني الى البيل الاول ومنه البيل الثاني الى البيل الاول كسبة زمان عديم البيل
الى زمان في الس بالعرض ومنه عديم البيل الى زمان في ذي البيل الاول كسبة سرعته في
البيل الاول الى سرعته عديم البيل لانه ان الحدوث المركبات مساوية اصلها سرعته
وزمانا كان محل الزمان في احداهما وقصره في الاخرى باضابا انتفاص السرعة في احداهما
وازداد في الاخرى منت سرعته في البيل الاول الى سرعته في ذي البيل الثاني كسبة سرعته
في البيل الى سرعته عديم البيل وسرعته في البيل الاول سرعته واحدة واذا كانت سرعته
واحدة الى سرعته وتكون الرعان اذ لو اتفق ت اوى الى عتق لا تسمى ت اوى سمي
واحدة اليها اذ التسمية لا تتباوى شي الى شئ مختلفين بوضع ذلك اعتبارا في الاعداد
عديم مساوى سرعته في ذي البيل الثاني وعديم البيل ملو اهلت حركة ذي البيل الثاني في
زمانه عديم البيل لزم ت اوى مساوية لان ت اوى الحركة سرعته وزمان بوقت اوى
الساكن فالحركة مع العالف هي حركة ذي البيل الثاني لكن لا معه هي حركة عديم البيل
سف ونقول انهم مركبت الاصام الثلاثة على الوجه الذي ذكر لزم وقوع الحركة الى الثلاثة
نلك القوة في تلك المساوية فبينا في زمان حركة عديم البيل لان منه زمان حركة ذي البيل
الثاني الى زمان حركة ذي البيل الاول كسبة البيل الثاني الى البيل الاول لان طول
الزمان وقصره حسب الس بصفة مكملا ازاو البيل فوه ازداوت الحركة بطووا وازداد

الزمان طولاً كما ازداد الميل ضعفاً إذا دلت الحركة وهو سرعته وازداد السمان قصرًا فإذا كان احد
 السبلين مثل الاخر في القوة والضعف كان الزمانان متساويين في الطول وإذا كان احد
 ضعف الاخر في القوة كان الزمان الذي بازاء الميل القوي ضعف الزمان الذي بازاء
 المضعف ونسبة الميل الثاني الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان ذي الميل الاول
 بالعرض وإذا ثبت المقداران لم يمكن ان يكون نسبة زمان ذي الميل الثاني الى زمان الاول
 كنسبة زمان عديم الى زمان ذي الميل الاول ولم يمكن منه ان يكون زمان ذي الميل الثاني
 مثل زمان عديم الميل لان ذي الميل الاول مقدار واحد وذي زمان عديم الميل في الميل
 الثاني اليه متساويان وكل ما يتلوها من متساويات الى مقدار واحد متساوي المقدار
 والا لزم عدم التساوي السبلين فيلزم ان الحركة مع العاقل لكن لا مع دونه حاله في حاله
 لم يمكنه فرض كون النسبة ذي الميل الثاني الى الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان
 ذي الميل الاول لا يمكن ولا يلزم منه فرض الممكن محال اما الاول فلان الميل قابل لكل
 من الالف مائة مائة مثل التصفيف والتثنية والتربيع والرفع ذلك من الالف مائة
 القران الثانية في القوة كما ان الزمان قابل لتمام الطول وكل نسبة عدده يمكن اعتباره
 من الازمنة كالنسبة عن البهف والملائكة والربيع الى غير ذلك من النصف العدة
 فهي ممكنة الاعتبار في الميول والامان الثاني فلانه لا يمكن محال لم يمكن ان يكون
 الممكن بلزما للمحال وانه مما تقدم الملازمة لا سند لانه ان كان وصوب اللزوم بدون التلازمة
 متعين ان المحال انما يلزم منه فرض حركة عديم الميل يكون فلا يكون قابلا لميل القوي

فثبت ما ادعينا من ان اهلك ان لم يكن فيه سبيل من سبيل لم يقبل العقل
24 من قابل خارجي والمفدمات السامعة فبرهانها تتم البرهان على المطلوب واعلم ان حركة
الجسم ذي السيل من القصر من الامور المفروضة في هذا البرهان وكان يجب ان يذكر ان
الحال الذي لم يلزم منها الا انهم لم يتصوروا ذلك لوصف حركته الجسم ذي السيل الطبيعي
بالقصر يمكن على ما علمنا في العناصر فانه اذا كان سبيل طويلا يحرك بالهبة الى ضد جهات
سبولها الطول واعترض على هذا البرهان من وجوه اربعة لا نسلم ان لا يلزم لكون السيل على
سنة الزمان تساوي زمني عديم السيل وفي السيل الثاني وقوله لان سنة زمان حركته
في السيل الثاني الى زمان حركته في السيل الاول لسنة السيل الثاني الى السيل الاول
مع ما ذكر في اثباته ثم وانما يلزم ذلك ان لو لم تكن الحركة مبنية فدراسن الزمان فان
الحركة اذا انقضت مبنية فدراسن الزمان اشترك الاجسام الثلاثة في ذلك القدر الزمان
ويمكن لكل من الارض قد افرسته على حدة فلا يلزم مساوي زمني عديم السيل وفي
السيل الثاني وذلك لانه اذا كان بعض الحركة من الزمان في العرض المذكور
اشتركت الاجسام الثلاثة فيها فلو انقضت في السيل الاول ساعة اخرى حلت صي كون زمان
ساعتين انقضت في السيل الثاني في ساعة واحدة ويكون زمانه ساعة واحدة وبعدها زمان
عديم السيل لساعة واحدة انقضت في الحركة لعدم السيل فيه فلا يلزم تساوي زمان واحد
عن هذه الاعراض بان الحركة نفسها لا يقضي القدر العيني من الزمان بل الحركة الاحتمالية
وقومها في الات لا يقضي الزمان من الازمنة والماضوية الزمان فانما يتوهم السيل

واما يفرق بين الحركة عنهما في العوض المذكور في معنى الحركة بآية والا فبما اخرى الزمان
بل الزمان المطلق بمعنى الحركة في ذي السبل ليس الا مطلق الزمان ولهذا يقال ان
فيهما من مقضات السبل على مع ان السبل الاول اقضى ان يكون الزمان الذي قضت
الحركة ساعين الاريد ولا العوض بمعنى السبل الثاني هو ان يكون ذلك الزمان ساعه
ليس الا زمان عديم السبل بآية فليزيم تساوي الزمانين قطعا وانه لا جواب ليس التسوية
لانا لا نسلم ان الحركة لا تقضي فدراسعها من الزمان لا بد له من دليل وليس سلمنا ذلك لكنه
لا يقضي في الجواب لان في المقدمة وقعت في كلام السائل استدلال المنع ووقع السد لا يوجب
انه قاع المنع لان السد لم يعم المنع ووقع الملزوم لا يوجب انه قاع الدائم وليس سلمنا
ان وقع السد مطلقا يوجب انه قاع المنع ان لا نسلم ان وقع السد بالبدل وجه وانما يندفع
المنع ان لم يكن للسبل استدراك لكن مناسبا لافقوى من الاول وهو ان ذي السبل الثاني
تشارك عديم السبل الحركة وسائر ما يتبعها لا يخالف معها الا بالسبل الموصوفه في اصحابها
الا فرباذا انقضى عديم السبل ساعه من الزمان تشاركه اذ السبل الثاني من قوله قد اضر
من الزمان حسب السبل الموجود فيه فلا يحرم من اوى زمانين وهذا لا يخالف انما رد على
نقد الثاني الذي لا يطابق الحق واما نقد الاول المطابق للحق الكتاب طراد وهذا
الاغراض عليه هذا ظاهر وثانينا اننا لا نسلم انه اذا تساوت حركة ذي السبل الثاني حركة
عديم السبل يلزم ان يكون الحركة مع العايب كهي لاسوه وانما يلزم ذلك ان لو كان للسبل
الثاني معاودة لم لا يجوز ان يكون السبل الثاني مانعا في انقضاء لوصفه لا يكون له تأثير

في الفارقة فلا يكون عاقلًا ومنه الاعتراض مدع ما انما به لزادة سرعة الحركة بحسب انقسام
المبطل والمعارف فلا يفتقره واما الطواب عنه بان صنف البيل وقدم ما شره في الفارقة
انما يكون لصنف الجسم وهو من الامور الخارجية العارضة للجسم والمفروض استقاء المواع
الخارجية سقوطها اما لايم ان صنف البيل انما يكون سبب صغر الجسم ولا يجوز ان يكون
سبب انقسام الاخرى كما في الفطن المدوق واما ثانيا فلان المفروض ان استبعاد
المسمع الغالف عن كونه عاقل استقاء المسمع الجسم عن الحركة ولعله فلا يكون صنف
سبب الجسم لصفوه خلاف المفروض وثالث انه لا يلزم من عدم المحال منه فرض كون
على منه الزمان ان يكون من فرض حركة عدم البيل لزمه من المجموع من صنف
مجموع فلا يلزم استحالة حركة عدم البيل ولا المظن واصب عن نه ان المحال اذا كان
لا يمان من المجموع كان يمكننا معضه لما في الطواب المذكور صحيح لانه يحى ان نقول ان
انها امست الحركة والسكون بل لم امض الاشياء واحدا وهو الحصول في المكان ^{للطبيعي}
واما اداء بطريق المناقضة بان معنى لا نسلم استحالة امضاء الطبيعة الواحدة ان
منافس وكيف يكون مستحلا والحال انه وقع في الطبيعة العنصرية فلا يصح الجواب الدور
لانه على استدلالهم الا ان ثبت الساواة السند للمنع مع مدع بانه فاع السند
الجواب واما الاعتراض على جواب النقص بان الحركة والسكون في الجسم العنصري
الامور الممكنة الواجبة الاستناد الى علته واستنادها الى غير الطبيعة لوصف كونهما
وهو خلاف المفروض فبعض استنادها الى الطبيعة وعود النقص فيقول سقوطها التوعد

اورثني الجواب عن النقص وكذا الاعتراض على اصل الدليل بمنع لزوم العوض والافراف
 بالبنية الى شئ واحد بناء على ان البيل المستدير من الفلك على مركزه حال كونه في ^{الموضع}
 الطبيعي والبيل المستقيم شرط الخروج عن الوضع الطبيعي ساقط ايضا لان للقطر بالبيل ^{المستقيم}
 الذي ارضه طبقه الفلك اما الوضع او الوضع والا بل محال لان طلب الوضع مشروط
 بالخروج عن المضي لوجوده لكن الفلك لكونه محدد الجہات لا موضع له معني الثاني
 وهو مستلزم للتوضيح والافراف بالبنية الى شئ واحد وانما طينا الكلام في هذا الفصل
 لما ان الاطكام المورده فيه من مكارح الادكها وسارح الطار والاعاء ولولا محال تلك
 الاصحاب لا طعننا على الكتاب صوابك معافاه عن الاولى الانبات والعمولي الر
 ومنه اعني المحقق **وقال فصل** في ان الفلك لا يقبل اللون والف **القول**
 في الفصل شمل على دعوى الاولى ان الفلك لا يقبل اللون والف واللون حصول
 الصورة في الباقية بعد ان لم يكن حاصلا منها والفساد والاعناء والثانية ان ^{الفلك}
 لا يقبل الحرق والالبسام اما المدعى الاول فلان الفلك محدد الجہات ولا شيء من ^{محدد}
 الجہات يقبل اللون والف وسمع ان الفلك لا يقبل اللون والف اما الصوري
 فقد رساننا في الفصل الاول من هذا الفن واما الكري فلانه لا شيء من محد الجہات ^{يعاقل}
 للحرارة يستوي وكل ما يقبل اللون والف فهو قابل للحركة المستقيمة واما الصوري فقد
 في الفصل الثاني واما الكري فلان كل ما يقبل اللون والف فكل واحد من صورته
 المائنة والفساده شرط على ما بين في الفصل الخامس من الفن الاول الاكل حسم

26
فله طبعي وكل ما بذاته فهو قابل للحركة المستوية لان صورته الكائنه اما ان يكون
في شير غريب فيقبل سلا سبعا الى خيره الطبعي او في شير طبعي صليزم كون صورته انفا
حاصل من ذلك في شير غريب اذ الحبر الواحد لا يفضيه طبعان مختلفان بالصوره صليزم
كوننا قائلين الى خيرا الطبعي سلا سبعا فثبت ان كل ما يقبل الكون والفار فهو
ووبيل مستقيم يقبل الحركة المستقيمة وبذلك انهم الخ على المظهر اما قال المصنف في المقام وفيه
نظر لانه ان اراد بالطح الباطن المذكور فلا نسلم ان كل ما يقبل الكون والفار لكل
واحد من صورته الكائنه والفاسه خير طبعي وما ذكر في دليله اعني قوله كل جسم طبعي
ثم وسد المنع ان محدد الجببات لا خير له وان اراد بالجز الفراع اليوم او سبعا آخر
فقد ساء ما وذلك سلا ولا نسلم ان الحصر الطبعي للصورة الكائنه حريص الصورة
الفاسه وما يستعمل على ذلك قولهم الحبر الواحد لا يفضيه طبعان مختلفان مختلفاهم بل ان منه
وليل ان استدلال على ندان الطبع للواحد اذا اوصت حرافا ما يفضيه جميع ما يلزم من
الواضح فان اوصت طبعه اخرى مخالفة لادولى ذلك الحريضة فاما ان ساكناني اوصت
تلك الواضح اولي فان ساكنانيه فلا مخالفة بينهما الحقيقه بل سما ومان صورته واحد
والا فالثانية غير مقصده لذلك الموعود اقرانها بالواضح الى لما دخل في اوصت ذلك
الحرف اما دعوى الثانية وهي اما لفلان لا يقبل الحرف والالتزام بل ان الحرف والالتزام
انما يكونان بالحركة المستقيمة وصدق ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة فلا يقبل الحرف والالتزام
ولكن وسدنا من هذا السبب الحركة المستقيمة فلا تدل للحرف والالتزام بل ان الحرف

فصل المرفوع

٢٧
فصل الرجوع او الاوطان وناسخا الحركة المستندة من الظروف المذكورة بعد الرجوع والاعطاف
الحركة الاولى بالكون لاسيما كل حركتين مختلفتين تكونا صلتهم الفطاح الزمان وانه
واما قلنا ان من كل حركتين مختلفتين تكونا لان البيل المقضي للحركة الاولى الموصل
لجميع المتحرك بها الى الطرفين المذكورين موجود حال وصوله اليه اذ لو لم يوجد البيل الموصل
لان الوصول الى وجود الوصول بدون البيل الموصل وهو حال لان الوصول اعني صدق
لكونه ان الفعل الاصل لا يوجد منه ومفعل الاصل لا يوجد دون البيل الموصل وهذا
ظاهر فالوصول لا يوجد دون البيل الموصل وان ثبت ان البيل الموصل موجود حال
الوصول فالقضي للحركة العامة الميرل الوصول لا يكون موجودا اصل الوصول والاعطاف
اقسام السيلتين النافتين في حالة واحدة فحال الوصول لا يكون موجودا اصل الوصول الذي
يوجد فيه البيل الاول الموصل غير الحال الذي يوجد فيه البيل الثاني الزيل الوصول ^{كلواحدة}
من المعنى الى فان كل واحد من الوصول وذو الة اني اذ كان حال الوصول زمانا
منفصلا ففي الحروف منه ذلك اي بعض منه لا يكون الخ المتحركة واصل اولها لم يكن ما بعده
زمان الوصول فلا يكون لك الطرفان زمان الوصول وقد فرضناه لذلك
في البيان سبب كون زوال الوصول انما ليس بكي في البيل سبب الحركة
معها منه بدالة المسافة الى نهايتها تكون زمانا لا حركة فكيف يكون انما والاستدراك
على انه البيل بان الوصول وذو الة غرض صحيح لان لا سلم ان الوصول الى فان الوصول
بعد الوصول موصوف في الزمان ونحن سلمنا ذلك لكن لا سلم ان الة الوصول يستلزم

انه ليس لابد له من دليل قلنا المراد بالوصول وزواله حدوثه وقتا ما اي ذلك وانه
 قد يتناظر لما ذكرنا من البيان والمراد بانه السلف انه السلس الاول بصفه كونه متصلا
 الوصول وزواله سلميم انه السلس حسب الوصول المذكور في صح الاستدلال بانه الوصول
 وزواله على انه السلس فادفع الاشكال واذا قد بين ان كل واحد من السلسين اني وان
 السلس الاول غير ان السلس الثاني يقول لابد ان يكون من الامن زمان ولا يلزم تعاقب
 الامن المستلزم لتكيد الزمان من الالات الغير المنحرة وهو محتمل لا يستلزمه تالفا الحنة
 والمسافة من الافراء الى لا يحى لان الزمان والحركة والمسافة كلها مطلقة صا
 اي واحد منها لا يتحدى سلميم كون العاصم كذلك وان يكون الجسم المتحرك ساكنا
 في ذلك الزمان واذا لو كان متحركا لم يكن ساكنا الى الطرف المذكور سلميم ام يكون
 الجسم المتحرك غراضا في نه الزمان وقد عرفت انه واصل في فاعنه سلميم زوال الوصول
 قبل الان الغرض ورضاه الا زوال الوصول الحركة صف وحسوان الحركة الحافظة الزمان
 مستقيم يكون مستديره ولا بد ان لا يقطع هذه الحركة والا لزم العطيان الزمان بطلانه
 ان توجد حركة مستديره دائمة حافظة للزمان والاحركة مستديره حاصلة دام سوى حركة
 انفلت يكون سى الى اقطه للزمان يكون دائمة وهو المظهر وللحال الوصول البرهان على
 وجه الذي قررنا ما يقع فيه الوصول من ان وزمان والما فعل الحال عن الوصف والاصح
 في حال الوصول على البيان والاستدلال بانقسام الزمان على انقسام الوصول نعم على
 انقسام الطرف والنظام الحلف بعد الوصول الى الطرف عند الوصول الى احدى طرفيه ^{طائفة}

28 غرضنا من هذه الاستدلال على انه الوصول
نعم ظهور الحلف صلي الى اوجاء الاوليه فيها فافرق عن زياده الاستعمال بذلك صلي
ان الاستدلال بامتنع الوصول على انه المنسل الى الوصول وزواله من الزمان امان السكون
بل زمان الحركة قوله لو كان متحركاً في ذلك الزمان ما امان يكون متحركاً الى الطرف
علما حتماً انه متحرك عنه قوله صدم زوال الوصول قبل الان الذي فرضناه ان الزوال
وهو محتمل علنا لان سلم يستحيله وانما يكون كذلك ان لو لم يكن زوال الوصول بالحركة
ان لو كان زوال الوصول بالحركة كان اللان الذي فرضناه ان زوال الوصول في
زمان الحركة التي حصل بها الزوال ولما كانت الحركة فاعلم ان المقام الى غير النية
كان زوال الوصول يصف هذه الحركة مسبقاً بالامحالة على الزوال المفروض اولاً
صحت هذه المقدمة لكفي في البيان ان يقال للجسم التحرك وصول الى الطرف في ان
زوال وصول في ان اخر منها زمان السكون ولزم استدراك المثلين في الحركتين
بدونه والاو في ان اتمام الحركه ان يقال السبل الاول للوصول للجسم الى الطرف موصوف في
ان الوصول والسبل الثاني المنزل له حادث وهو انما حدث في ان لان السبل ليس
للاوصد الا في الزمان كالحركة وان حدوث السبل الثاني غير ان الوصول الذي وصفه
السبل الاول ولا لزم اجتماع السبلين في ان واحد ومن الاني زمان السكون اولو
تحرك الجسم فيه كانت حركه فيه اما الى الطرف او عنه لا حضار الحركة في القسمين
فان كانت الى الطرف فلا وصول للجسم في مبداءه الذي فرضناه ان الوصول يصف

وان كان الطرف والحركة عن الطرف انما لو جد باليسل الثاني سلمهم وجود اليسل الثاني قبل
صدوقه وانه محال معنى سكون الجسم في الزمان بالتوسط بين الاثنين وتم البرهان على انه
المطمئن محل السكون من الحركة المتضمنين سلا عن الشبهة التي وردت على ما اختاره
الصوفي المعتبر **قال** يدانه الحد المرتبة **الح** **اقول** صواب عن بعض مروي على القاعدة المذكورة
مولهم من كل حركتين سلونج ووجهه ان يقال لعمم ما ذكرت من الحجة على القاعدة طبع مقدماته
وزعم ان سكون الحد المرتبة الى فوق عند ملاقاتها الحبل لتحركه حركتين محصلين صاعده
الى حد الملاقات من المسافة وموطة من ذلك الحد ويلزم من ذلك لوقوف الحبل في السوء
ملاقاته ملك الحد فانه في غايته الاستعفاء وقرر الجواب ان الحد المرتبة لما سلوم في
ان الملاقات عند الملاقات من المسافة لا يقطع الحركة الاولى الصاعده عند ذلك
في ذلك الان وعدم الحركة الثامنة الباطية فيه لما بين ان الحركة لا توجد الا في الزمان
فيه السكون الا في الحد المرتبة لا مانع حركة الحبل الواقعة في الزمان اولاً فانه من ما هو
في زمان ومن ما حدث في الان الذي هو مبدأ ذلك الزمان ومنهم يقولون لا يكون
الحبل المستعد فان قبل سكون الحبل عند الملاقات في انبعاثه لا يمكن ما ذكرت من
في الحد المرتبة ان يقال حركة الحبل الى حد الملاقات قد انتهت في ان الملاقات وحركة من
ذلك الى الوعد فيه لزمانها قبل سكون الحبل وتعود الاستعفاء فلنا لا يلزم سكون الحبل
فان حركة الحبل من اول سبوطه الى وصوله الى السبي حركة واحدة وصد ملاقات الحد المرتبة
من المسافة من وسط مسافة حركته فالحركة بمعنى التوسط حاصلة للحبل في ان الملاقات

والذي يمكن حاصله لا معنى القطع فلا يلزم سكون الجبل اذا السكون عدم الحركة بالمعنى بخلاف
المرتبة حيث يلزم سكونها في ان الملاقاته اذا لا حركة لها من اصل بالمعنى القطع فلما ذكرنا
اما المعنى المتوسط فلان الحركة بمعنى المتوسط انما يكون في وسط المسافة وهذا اللاقات
بالنسبة الى الجهة المرتبة ليس في وسط المسافة لان جهة المرتبة لها ان مركبتان مختلفتان بنا^{عه}
وبالمطرد واللاقات منها لا يتنافى احد على الصاعدة ووجهه لئلا في الاخرى بالمطرد يكون
لها في ان الملاقات حركة بمعنى المتوسط واذا قد ثبت ان الحركة لها اصلا في ان اللاقات
مستقيم في سكونها في قطعها فالصحيح الطرف ودور الاستغناء وكذا في هذه الطريقة التي
سلكها الصم في تقرير الحجة اعتبار الوصول وزواله ان لوصل لكل واحد من الجهة والجبل
والسكون زمان في حال تطل منها وصول الى هذه القالات وزوال الوصول عنه في اسن
بغيرين منها زمان السكون واما الطريقة التي سلكناها منه اعتبارا^{للمستقيم}
فهي هي ذلك من خلافه لا بعد سلكان فيل ليس له الاصل واحد فيصنف من حيث
لئلا في الى ما يتجه اليه في الحركة لذلك فلا يكون اصلا واما الى جهة وان حصل منها
السلكان لكنهما لا يصح اسن مغايرين ليكون ما بينهما زمان السكون بل هما مختلفان
في الان الملاقات لعدم تماثلها لذاته احدهما وهو الميل الصاعد ووجهه الاخر وهو المطرد
المطرد الحاصل فيه منه جهة الجبل كالحج المرفوع اى فوق كحسب الرفع سلكا بالمطرد هو
الذي اتى الطبيعي بحسب منه وضعه عانه في تلك الحالة وسلكا صاعدا بحسب عليه العارض
الحاصل له من جهة الارتفاع بما يخفى في هذه المسئلة من المنف بعد ما انفك في قريبا

من اموال النظر معاونة الموصف ثم انها منها معانات التفسير حتى وصلت منه من مخصص الوط
اراد ان يخرى ذلك اخر حيز يوم الحيات او ذكره في ما من الاعصاب **قال فصل**
في ان الفلك متحرك بالارادة **الح اقول** يريد ان ثبت ان حركة الفلك حركة ارادية
صادرة عن البعض الفلكية بارادتها ما صدرت الحركات عنها بارادتنا والبرهان عليه
ان حركة الفلك زائدية او متبعية ان الفلك في طبقة سبل مستديرة متحركة على الارادة
فلو كانت الحركة موجودة على الدوام عرضة لثبوت دوام كونه تحت الذات ولوطقت الطبقة
الفلكية وانه محال فثبت انها زائدية والحركة الذاتية الماطقة اوسنة او ارادية لا سبل
الى كونها طبقة اوسنة متعينة كونها ارادية اما انما لا سبل الى كونها طبقة فلان حركة
الفلك مستديرة ولا سبل من الحركة الطبيعية مستديرة فلا شئ من حركة الفلك بطبقة اما
مقدماننا واما لكبرى فلان الحركة الطبيعية رب عن الحاشية المناورة وطلب للحالة الملازمة
اولا لغيرها بالحركة الطبيعية الاله ولا شئ من الحركة المستديرة كذلك اما انما ليست باله
بالطبع كان طلبه اماه الفهم بالطبع فيلزم ان يكون المهروب عنه بالطبع **طبيع** وان
واما انما ليست طلبا للحالة الملازمة فلان طلب الحالة الملازمة لوجب كون الجسم وصوله
اليها والحركة المستديرة التي للفلك لا لوجب سكون الجسم عند وضعه من الاوضاع الممكنة
له في تمام الدور له والالوجب السكون قبل تمام الدور او عنده وليس كذلك فثبت
ان حركة الفلك لم طبيعي فان قبل قد ثبت ان الفلك في طبقة سبل مستديرة متحركة
على الارادة والحركة الحاصلة باله الطبيعي لا بد ان يكون طبقة فلان لا يمكن كونها بطبقة

وانما يكون ان لو كانت الطبيعة مع ما يقضيه من الميل الطبيعي لا بد ان يكون طبقه فلنا لان سلم
كونها طبيعة وانما يكون ^{الحركة} ان لو كانت الطبيعة مع ما يقضيه من الميل كما قد في حصول
موصته لهما وموهم اذن الحائز ان يكون امتضاء الطبيعة مع الميل المحرك موقفا على ^{الافعال}
الارادة ليكون الحركة ارادته لعدم حصولها الا بالارادة والامانة لا بسبل الى كونها
مستترة فلان الحركة الفرية هي الحركة المخالفة للحركة الطبيعة انما يوجد ان لو وجدت حركة طبيعة
هي ان قد سن ان الفلك ليس حركة طبقه فلا يكون له حركة وية نداء ما ذكره المصنف
في الموضع والذي ذكره في تحت الحركة هو ان الحركة الفرية هي للحركة الحاصلة بقوه مستترة
من خارج وفي المفهوم اعم من ان يكون طبقه الجسم المتحرك معطى لو ان حركة ^{الا يكون}
وعلى تقدير ان يكون لها مقتضى فالمفهوم المذكور اعم من ان يكون سلبه مستقار من
الفاعل الخارجي وليس المقتضى للطبيعة سلبا واحدا مان لطبيعتها حصول ذلك الميل
بالقوة والفاعل الخارجي لو صدره بالفعل او سلبين متعارضين مواضعين او لثنى الحسن فان اعتبر
عموم هذا المفهوم حتى يكون اذاف اسم التخلل للمفهوم المذكور كلها من الحركة الفرية لم يوجب قوله
لان الفرية على خلاف الطبيعة وان اعتبر في مفهوم الحركة الفرية ان يكون على خلاف
معطى الطبيعة لطل احضار الحركة الذاتية في اقسامها السالبة الطبيعة والفرية والارادة
لانها خرج عنها التخللات السابقة للمفهوم المذكور اعني الحركة بالقوة الخارجية التي لا يكون ^{للطبيعة}
فما معطى والتي لا تغاير مقتضى الطبيعة والتي تغايره ولا تخالفه اما موصفا عن الطبيعة
والارادة فطارد اما موصفا عن الفرية لعدم اسمها على ما اعتبر في الفرية من مخالفة الطبيعة

والحاصل ان الدليل المذكور على امتناع وسرعة حركة الفلك غير صحيح لاشتماله على ان الحركة
الذاتية المنعقدة في الافلاك منتزعة وعلى ان القوة على فلان الطبع ولما كان الفلك متحركاً
لاحتتمال ان القوة لتسايفها على ما ينبغي عليها من غير الدليل **قال** فصل في ان القوة
المحركة للفلك **الح اقول** لما ثبت ان حركة الفلك ارادة يحاول المحب عن مبداءه
الحركة فقال القوة المحركة للفلك ان يكون محرومة عن المادة اي المبدأ المتصادم عنده
الحركة الا ان القوة نفس محرومة عن المادة وان ارادة كلته سببها محرم العاطس البديهي
والعقرب حسب علق النفس الناطقة بيد الانسان وذلك لان القوة المحركة للفلك
قوى على افعال خرسانية ولا شئ من القوى الجسمانية كذلك فلا شئ من القوى المحركة
للفلك قوة جسمانية مما دون نفس محرومة او الفعل لا يشترط تحريك الاجسام بالارادة
لما ثبت عنهم ان الفعل كامل لا ينقص له فطر والمساكن للحركة الا ان ما هو ممكن
اما القوى طمأنينة منه ودام حركة الفلك والما الكثرى فلان القوة الجسمانية طمأنينة
او المراد بالقوة الجسمانية الصورة النوعية الحالية في مادة الخضم الترابية منها حسب
خلع الصور وسرعتها فانها اذا فرض ان مقام الجسم حسب صورته الدارئة الى اجزاء
منه لزم ان مقام صورته النوعية اعتبارية غير انية الى اجزاء مقدارة على صور
نوعته لا اجزاء الجسم لا محالة لانها لا تنقص ما القوى الساتية والحيوانية الحالية في
الاجسام المركبة المسماة بالاجسام الالهية فانما لا تقسم بان مقام تلك الاجسام
الى ثنائيات التي ماقت على منها ضرورة اما السباط لها صورة نوعية محالة لا تنطق

تصور المركبات التي في ملك القوى لانا نقل الكلام في قوى حيلته الاصنام لنسبها
 اجزاء منها من جهة متساوية لاكل في الحقيقة وفيه المواقب الاجزاء لا بد ان يكون
 النوع من ثباته للنوع التي لكل في الحقيقة العاقل من اجزاء متساوية لانا كانت تلك
 الاجزاء متساوية لكل في الحقيقة ولا تلك الاصنام بسيطة فاما الاصنام المركبة الى
 ملكه ليعبى النماذج عليها بعد التركيب ما بهي اصنام مختلفة في الف اصطام المركبة في الحقيقة
 فكون صورها السوية اية مختلفة في لية للصورة النوع التي للمركبات في الحقيقة ولا يتم
 ولا يلزم من المركبة انما اصطام القوى اطالة في ملك المركبات القابلة للطيما الى صورها السوية
 فظهر الفرق فاذفع البعض واذا قد ثبت ان القوة الحسائية القابلة للجوز مقول وكل
 وكل ما نقل الحرك من القوى فان المراد منه القوى على بعض ما يقوى عليه الكل اذ لو لم يكن
 كذلك فاما ان لا القوى المراد على شئ اصلا فليعلم ان لا يكون خرد القوة فوه ولا يكون المراد
 ما وبما لكل في الحقيقة وقد بنا انك كنت او قوى على مثل ما يقوى عليه الكل فليعلم
 مساواة المراد لكل في اثباته ونه الفه صلف فان قيل كون المراد من القوة القوى
 على بعض ما هو عليه بالقوة ان كان بالنسبة الى كل الجسم محتال لان المراد من القوة بالنسبة
 الى كل جسم لا يقوى على شئ اصلا ولا يتم ان لا يكون خرد القوة فوه وانما يلزم ذلك ان
 لو لم يقوى على شئ بالنسبة الى خرد كل جسم الذي هو حال فيه وهو موم وان كان بالنسبة الى
 خرد الجسم محتال ان المراد من القوة بالنسبة الى خرد الجسم يقوى على مثل ما يقوى عليه الكل فليعلم
 اليه ولا يلزم مساوات المراد لكل وانما يلزم ذلك ان لو كان تامة المراد في الكل بالكل

وليس كذلك فلما وصف الله الكلام في الاصطلاح المتأنيته بالافعال التي لا تقاوم فيها ^{لها}
 في تركها في الاصطلاح المركبة التي تقاوم فيها طابع الساطع لقوة المركبة ولهذا فضل
 الحيوانات الاعضاء في حركاتها الالوية الصادرة عن نفس الحيوانة فلا تقاوم من تأثير
 خرد القوة في خرد الجسم البسيط ومن تأثير كلهما في كل مكان في الجسم كبره لعدم المعاودة واما
 التفاوت منها في قوة القوة وصونها فان كل القوة لا تتماثلها على الخرد والزيادة والاكبر
 من خرد القوة مادن لا يجوز ان تأنيبه القوة في خرد الجسم مثل كلهما في كل الاستزامة ^{باللحوز}
 من مساوات الاضعف لك اقوى مستان لقوة الجسمانية لقوة الجرد مستان على بعض ما يقوى
 عليه كلهما متى كان كذلك لا يقوى القوة الجسمانية على غير المتأنيته من الافعال لان ^{الخرد}
 متناهي اما ان يقوى على غير المتناهي او على المتناهي والاول ينظم لان الخرد متناهي يقوى
 على ما لا يتناهي من سدا معنى فالكل يقوى من ذلك السدا على اكثر مما لا يقوى عليه ^{الخرد}
 رغم الزيادة على المتناهي السو النظام في جهة عدم تناسله وانه حال معنى ان يقوى ^{الخرد}
 على المتناهي من الافعال وكذلك سائر الافعال فليد ان يقوى الكل ينضم على المتناهي
 لان الضمان للمتناهي الى المتناهي لا يوجب اللانهاي فاقبل لان سلم ان الضمان المتناهي
 الى المتناهي لا يوجب اللانهاي واما لا يوجب ان لو كان الاضمان مراد امر اناسه ومعهم
 ان القوة متناهي سبب الضمان فالبه لا الضمان الى غير المتناهي كالجسم لها خرد فرصة غير متناهيته
 لجلوه منها اثر متناه ما وافقت الانا بعضها الى بعض حسب الضمان بعض الافعال ^{بعض}
 مراد غير متناهيته لعدد الافعال المتناهيته حصلت من تلك الافعال فان التناهيته للقوة

فما غرضه من حيث ما هو عليه من الاخراج الوضعية المتساوية للقوة ليست كلها ما يقوى على 32
انزاله الى الاقسام الى غير المتساوية مما يؤدي بالآخرة الى الاخراج في غاية الضعف والضعف
حسب لا يفي منها انما فاجرا، القوة التي لها ان لا تقسم شي منها بسبب الخارج وال
القسم حسب الوهم والفرص لكن الاخراج الوضعية او العرصة لعدمها في الخارج لا اثر لها
قطعا فالاجزاء الممكنة الوضعية في الخارج التي لها انما متساوية حسب العدد لكل واحد منها
انما متساوية فالصمام ملك الاجزاء المتساوية بعضها الى بعض حتى الصمام الاجزاء بعضها
الى بعض مرارا متساوية بعد الاجزاء المتساوية لا لوجوب الاتساق قطعا من حيث ان
ما يقوى عليه القوة المتساوية فهو متساوية واذا سلم ان القوة المتساوية لا تقوى على
غير المتساوية وهي كبرى القياس مستوية يتم البرهان على المطم واما فائدة بعد التنا
بالمس النظام في قوله فيلزم الرأفة على غير المتساوية المستن النظام فعال منها
بعضه الصديق لشرح هذا المحقق ولعله انما فيه غير المتساوية بالسنة النظام لان للزاد
على غير المتساوية اثر المكن النظام مستفاد من حصول كالسنة والسن الاصله فالتماثل
مع ان السنة الكثيرين السن وكذا حكم الالوف المضاعفة والمان الى غير المتساوية
في كلامه لعبارة وفيه من الالهام ما لا يخفى على المحصلين او من الواجب على هذا القابل
ان السن معنى اتساق النظام ومن انه حاصل في الحركات الفلكية دون السنة السن
والاثر والاعول المضاعفة ومن وجه الاستحالة في الزيادة على غير المتساوية المستن النظام
وعدمها في الزيادة على غير المتساوية الغرض من النظام لان هذه الامور غير متساوية

معتني بالسان لا محالة ولم ينسب ما مال الفرق من الحركات العقلية ومن الشهور
والنفس التي هي مقادير لها بانها في النظام في الا واحد وعدمه في الثانية غير مستقيم
لنطابقها على ما هو المظهر من القوم ولين ماول صحيح كلامه في الفاعل ان نقول المراد
يكون غير المتناهي مسد النظام ان يكون استلزامه ان ازيد من فرضه متصل الى الابد والزيادة
والزيادة على غير المتناهي المسد النظام من المعنى سببه الاستحالة ولا شك ان الحركات العقلية
التي هي متناهية مسد النظام من المعنى يمنع الزيادة عليها اما المنصور والنون مخيم عما
ولان كان زمانا واحدا مطا فالحركة العقلية متناهية اتصالها الا ان عروض العدد
لا زاد الوحد لا اعتبارا منه بالشهور او مناسقده واخرها عن الاتصال والاف
والزيادة على الورد والزيادة العارض باحرار المودعة لامتداد الواحد والزيادة المتناهي
غير متناه لان الزيادة قابل للحرية الى غير المتناهية فاذا فرضنا فيه احرار غير المتناهية
مقدار واحد من وصل هذه الاعتبار عدد غير متناهية كان كين في الزمان متناهية
ان نحري كل واحد من احاد الورد بمقدار الاخر فنقص الاول حصل عدد غير متناهية الكثر
من الاول لا محالة بمضروبه كل واحد من احاد العدد الاول عدد متناهية على عدد واحد من
عدد الثاني كالشهور من الزمان وكذا في الاول مع الالات ولو اعتبرنا في الحركة سبيل
اعتبرنا في الزمان وزوال الالات المذكور سبب الامتداد الزيادة على غير المتناهي في الحركة
ايضا متين في المفسر ما بهمة في الفاعل ووضع العيون من الحركة ومن الشهور السنين والالات
والاخر المتضاعفة ويمكن ان يكون المراد بانها في النظام عام اللقطاع ^{بالزيادة}

على التوابع السببي لعدم الانقطاع الزيادة عليه في جهة عدم تناسبه وذلك لازم مما نحن فيه 33
لغرض الوقوع بالتحرك من مبدأ واحد ويكون ما يقدر اضطرار عن الزيادة على التوابع
في جهة السببي فائداً مستحسلاً واقوع كسفن من المواد التوابع متداين من
مبدأين مختلفين احدهما من يوم والاخر من يوم اخر من ذلك اليوم ادعيه والدليل
على ذلك ان المصطلح يؤكد الزيادة في جهة عدم السببي ولا بد من ذكره لما ذكرنا
الزيادة مدونه عن مسجلة والافاق بمعنى الاتصال وان كان واجب الذكر لعدم
الاستحالة لكونه الا ان المصطلح ذكره في الحركة بظهوره في الحركة واعترض على الحق
بان ما لام سببي حركات كل فرد من افراد القوة لتقدم الى المكان الصادق عن
من حيث هو كل طوارق ان القوى كل القوة من حيث هو كل على الزمن مجموع ما يقوى
عليه الاضراء واجب عنه المواب محصله ان سببنا اضراء القوة الى انا كلها كسبته
باضراء القوة الى كلها كسبته اضراء القوة الى كلها كسبته محال الاضراء الى محال الكل اعني
سبب اضراء الجسم الى الجسم كسبته انا اضراء القوة الى انا كلها كسبته اضراء الجسم الى
ولسبب اضراء الجسم الى الجسم كسبته شاه الى عرشاه فلو كانت سببنا اضراء القوة الى
انا كلها كسبته شاه الى عرشاه لزم ان يكون سببنا شاه الى عرشاه كسبته الى شاه
وانه محال ثبت ان انا القوة كسبته كسبنا الاضراء وهو المصطلح **قال فيل** في ان
محرك القرب قوة جمانية **اقول** لا يثبت ان سببنا الحركة الا اذنه العلة محذرة
فاه اذنه كلية اراد ان سببنا ان هذه العلة المحذرة لا يكفي في صدوره الحركة الفعلي

بل لا يمتد من قوة اخرى سبحانه ولا بدعيان من جهة مفيدة بل الموصى في المقصود
ان الحركة الارادية اما لو صدق ما رادته فالقوة الشوقية سعت عن تصور كلي او تومي او تفصيلي وان
المعد ان سئل انما تحرك بالارادية لانه تصور اول الاشياء وديك ان طلبه او غير طلبه
من ادراك انه طلبه شوق الى طلبه بالحركة المحصلة يسمى باليتموه ومن ادراك انه عزيم
شوق الى دفعه بالحركة الدافعية يسمى بالعصب ويتبع ذلك الشوق يلزم الحركة للطلب او الدفع
وهو الارادة الحاطة للقوة المحركة المستندة لمنه في العضلات على تحريك الاعضاء
متمركزة وانما ينما ان ما لو صدق من الحركات الارادية لكونها حركة خفية بعض ارادة
خفية لشوق سعت عن راي حروي فلو حصل لنا راي كلي واسعت لنا منه شوق كلي
اسمع ارادة كلته لم يكن هذا الراي الكلي مع ما يتوهم من الشوق الكلي والارادة الكلية في
صدور الحركة الارادية الحرة مقابل لا بد ان يحصل واحد منها واهب فرائضه في
صدور الحركة الحرة وذلك لان الكلي يستلزم سائر الحركات على السواء فانما الارادة
المتعلقة بالحركة الكلية صدور واحد من حركاتها دون غيره مع تساوي الشدة في كل واحد
مثلا اذا حصل عندنا ان نزل الدعم اي وريم كان نحن سائلين في شياق الى نزلنا
ما حصل له ارادة نذله لم يحصل بذلك منه النذل المعين ما لم يحصل له ارادة النذل المعين
التالي للشوق الى النذل المعين الشوق عن اعتقاده ان النذل المعين مستحق واذا فهمت
باتان المقدمتان فقول المحرك القريب للفلك الذي يسير في حركته لا بد ان يكون حركته
قوة سبحانه حاله في مادة الفلك وهي الصورة النوعية المسماة بالبنفس النطقية الربانية

ان الحركة الاختيارية الصادقة عن الفلك حركة خربة لوجودها في الخارج فمذه الحركة الاولى 34
الخربة لما يكون تصور المانت في المقدمة الاولى ان الحركة الاولى انما لوصف بالادارة
التاثير للوقوف المقتضى عن التصور هذه الصورة الذي لوصف بالحركة الفلكية اما ان يكون
كلها او خريبا والاول بطريقين في المقدمة الثانية لا توصف بالصورة الكلية بل بالتصور
الخربي مضمين الثاني وهو التصور الذي لوصف بالحركة الفلكية تصور خربي فالمرحك القريب
للفلك ذو تصورات خربة مقبضة لصدور التحركات الخربة عنه في الفلك وكل ما كان تصور
خربي فهو جسماني لان الصورة الخربة ترسم فيه بارة وهو صغيره واخرى وهر كبيرة
فاختلاف الصور من الرسمين فيه صفرا وكبرا اما الاختلاف حقيقة كما اولنا ان
ما انت عنده من الموضوعات الخارية صفرا وكبرا اما الاختلاف بالتمثيل في الاول
بطريق لان الكلام في صوتين متحدتين لوعاها صوتا شبيها واحدا وكذا الثاني لخواصهما
من الموضوعات الخارية بان يكون صوتين لا مرسوم كليل من الباهوت مضمين الثالث
فما ترسم فيه الصورة الكبريما هو تصور خربي غير الرسم فيه الصورة الصغيرة فليكن
وكل منقسم فهو جسماني فاما تصور خربي من القوى فهو قوة جسمانية فالمرحك القريب
للفلك قوة جسمانية وهو المظم فان مثل قد ثبت بالبرهان ان القوى الجسمانية لا تقوى
على التحركات الفراغية بل لا تنافي في صريح قلنا التحركات الفراغية صادرة
عن النفس النطقية بواسطة طرمان الانفعالات الفراغية جسمانية عليها من النفس المحركة
والثابت بالبرهان امتناع صدور التحركات الفراغية من القوى الجسمانية وذلك لانها

الشيء
الذي
هو
الشيء
الذي
هو
الشيء

صعدوا في تلك الحركات المناسبة عن بواسطه الافعال التي هي الساميه الطارئة عليها من غير
فانهم ما توهم من الساميه **قال** **الفن الثاني في العنصرات الخ اول** ما فرع عن مباحث
العنصرات شرع ان في البحث عن العنصرات واداء العنصرات العناصر وما حدث عنها
اما متالف كالموالبه المله او هره كالريح والري او غيرهما على ما اعتبره في الواب العلم ^{الطبعي}
من الاحمال **قال فصل** في البسيط **اول** الاجسام البسيطه ليست في الحركة التي هو منها
الطبيعيه داخله في حروف تلك الفهم يقال لها باعتبار اننا اخرا للكميات اركان او كن
المنشئ موضوعه وباعتباره انها اصول لما يتالف منها اسطقات وعناصر لان ^{سطح} الا
هو الاصل بلغة اليونان وكذا العنصر بلغة العرب الا ان اطلاق الاسطقات عليها باعتبار
ان الكميات تتالف منها واطلاق العناصر عليها باعتبار انها سيجل ايضا فلو حظي
اطلاق لفظ الاسطقات معنى الكون وفي اطلاق لفظ العنصر معنى الفار ولما حكم
وقد وضع المصنف في الفصل بيان حله منها وخبرته احكام الاول انها منحصره في انواع
اربعة هي الارض والماء والهواء والنار وذلك لانها لا تخلو من الكيفيات الاربع ^{العنصرية}
اعني الحرارة والبرودة والاشغال عن اعني الرطوبة واليبوسة فالجسم العنصري اما
ما لان فهو طيب او باليسر فالجاري البارد هو النار والالحا الرطب هو الهواء والبارد الرطب
هو الماء والبارد البارد هو الارض وفيه التقسيم باعتبار الكيف وباعتبار الحركة فمقسم
او بالا الى الخفيف والثقيل لانه اما ان يكون اكثر حركه الى جهة الفوق وهو الخفيف او الى
جهة النفل وهو الثقيل فالخفيف ان كان صعب حركه الى الخوق مخفف مطلق وهو ^{الشيء} والا

35 صافته
والهواء وكذا العقل ان كان خضع حركته الى الفعل مضى مطلق وهو الارض والالهة
وهو الماء والثاني انما من الفتح الصورة النوعية لكل اثنين منها صوتان مخلصان
ما لم يقدروا ان يترك ايهما في الصورة النوعية لا يتركه في ايهما المسمى
كل منها لطيفة صفة الاخر والثالثة تكون في فائدها بدل على ان كل واحد منها يربط لطيفة
عن صفة غيره والثالثة انما فائدة للكون والفساد ومعنى الكون والفساد
الفن الثاني والاقسام المكنة العقل للكون والفساد اثني عشر لان المركبات
التي هي من العناصر الاربعة وفي كل تركيب ثنائي فسمان من الكون والفساد
او اصلان يند الى ذلك وعلى الحاصل من صنف الاثنين في السد الى اصل اثنا عشر
لكن سبب ان الاطراف انما يكون بعضها من بعض بل واسطة لم يزل الاقسام الستة
الحاصلة من اثنا عشر وهي السبع مع الماء ومع الارض والهواء مع الارض تحت
العنقوت الستة الحاصلة من ساسان لئلا يصل كل منها من عشرة من مخاويل
واصلت تحت العنقوت والمصداثا الى وقوع هذه الاقسام الستة في ستة امثلة او ثمانية
على سبيل القليل لقول العناصر الكون والفساد اثنا عشر منها من الماء والارض
وانما من الهواء والماء وانما من النار والهواء والماء والارض
فما وجد ان الماء يقلب صحرا فان مياه بعض القبول بعد ما يخرج من سابعها ومياه
خارجة منه تهبط الى اصلها وليس يكون الحرج منها السبب ان منها اخرا ارضه القوت
محركة ما ذهب عنها انما بالسبح او الضروب اما اول اعلان الزمان الذي يجمع منه الجاهل

في الصورة المذكورة ان ادعى مطلقا فهو مسلم او خاله التركيب ليس كذلك وان ادعى في
حال البطلان مسلم لكنه لا ينافي ما استباه من زوال الكيفية مع بقاء الصورة النوعية في
المادة عند ارض الحوان انما يكون موجبا ان لو اورد الاغراض لطريق المعارضه بان فعال
ناذكرهم من الدليل على المقدمه القابله بان الكيفية نزول مع بقاء الصورة وان دل على ثبوتها
لكن عندنا ما ينافيها وهو ان الصورة لا ينبغي نزول الكيفية في الامسك والحوان المذكور هو
ايكم ان ادعى الدائم موصوم اذ الدوام لما ثبت من ثبوت الحكم في بعض الصور والناقض
المطلوب منها مسلم لكنه لا ينافي ما اوعدناه من المطلق اذ المطلقات لا ينافيان
والمواد الاغراض لطريق النافضه بان فعال لا يسل ان الكيفية نزول مع
بقاء الصورة النوعية وهذه الامسك منه للثبوت فالحوان عنه غير متوجه لكونه كلاما على السند
بل الحوان عنه وان يقال الدعي هو الاطلاق في المقدمه المذكورة فالمنع من دفع عنها
نظام الحوان عليها لما ذكرنا من المثال وما ذكرهم من الامسك لا يصح سند المنع لعدم
اياه وانما يستلزم المنع ان لو كان متنافيا للمنفوع ليس كذلك لما ذكرنا ان المطلعين
لا ينافيان والمنع انما يرد على الدوام ونحن ما اوعدناه على مدعي الاطلاق المذكور الذي
لا يرد عليه المنع والى من اننا اذا صفت اجروا بالمقنونه وامتنعت حسب استبانها
بحسب الوصف والفاعلت بقوا بالمقنونه وانكسرت بالفاعل شبهه كقضايا التضاد
حصلت من ذلك الفاعل واللاكن كيف واصله من شرط من الكيفية المتضاده متضاد
في الاثر المقدار به للتركيب ونحو هذه الكيفية المتوسطة بالمزاج ليس المراد من هذا الكيفية

المضاد الحقيقي الذي اعتبر في مفهومه ان يكون من المتضاد من عاتية الخلاف بل الزاوية
 محرم عدم الاجتماع على موضوع واحد واللام يكن التوافق المذكور للمزاج عامعا لعدم
 المزاج الثاني الحاصل من امتزاج مركبات لها امرية اول اذا انكسار الواقع منه
 عن تلك الامرية ليس متباينة الخلاف والاراد بالتوسط من الكيفيات ان تعين كل
 منها بالقياس الى متعاضد يكون بحيث لا يحسن الى الساطع ويشتر بالقياس الى الخار
 كذا من الرطوبة واليبوسة والاراد بمتباينة تلك الكيفيات في اجزاء المركب ان لا يكون تلك
 الكيفيات في بعض الاجزاء اقوى منها في البعض الاخر بل يكون في جميع الاجزاء على حد واحد
 القوه فان قيل المراد بالقوه في قوله وفعل معصنا في بعض بقول المتضاده ان كان ^{الصور} ظهور
 النوع لم يصح وضعها بالفضل لان الصور النوعية حواير والحوار لا توصف بالفضل ^{السما}
 على الموضوع معتبر في مفهوم المضاد والتوافق على الموضوع انما هو الوصف لا الجوهر وان
 كان هو الكيفيات فاستناد الفعل والناشر بها لوصف لون الكيفيه الواحدة فاعلا ^{مستفعل}
 بالنسبة الى ما يقابلها اما دفعه فليدعم لون الشئ الواحدة بالنسبة الى شئ واحد فاعلا ^{مستفعل}
 في طارة واحدة وانه حال او على التوافق فليدعم صبره ما هو غالب ومعلوما من معلومه
 بالعكس وهو انهم حال فلنا المراد بالقوى اما الصور النوعية والاراد يكون ^{الصور} فاعلا بالصوره
 فاعليه الصور كما يقال في البناء يحكم بالسه وانما المراد محكم ^{بالضاد} وضع الضاد
 انما لان المراد بالتحالف والضاد الحقيقي اولانه يجوز من ما وصف الشئ نصفه ما هو من
 اى بقول المتضاده كقياسها واما الكيفيات فليكون ^{السما} المذكور في بقولها ^{للتسبيه}

يكون المعنى على أنه المقدم بان العناصر عند الاستخراج تفعل بعينها أي صور بعينها في بعض
بواسطة الكيفيات فإن الصور النارية مثلا تؤثر بواسطة كيفة الحرارة في الماء والصور
اللامنة تؤثر بواسطة البرودة في النار والفاعل هو الصورة النوعية والفعل في ما ي
النظر بطن أنه هو الكيف وبامعان النظر يكشف أن الفعل أولاً هو المادة ثم الكيف
بواسطة المادة وإن صور كل من العناصر تفعل بواسطة أصل الكيف في مادة الأثرية
صور الكيف عنا فتأمل في أنه المصنف حق التامل أذ به ينفع إسمان في الباب
والله الموفق لسلك محي الصور **قال فصل** في كليات الطب **أقول** المراد بكليات المواد
خبر من العناصر تؤثر تركيب وسببها كليات المواد لأن التربة الأشياء الحية
في الجو تعالى أولاً بنا أما حيث تباشر في حال الجو تعالى من الغلومات ولما كانت الأشياء
المجوش عنها في أنه الفصل كلها تكونت من بخار ودخان كان ما جرى أن شغل أول
سان ما عتبه منقول أشبه الكواكب وغراما من المسخات إذا أثرت في مياه صادفت
في بعض المواضع أسعال بعض ركن المياه سخناً أجزأه سوانية متصادمة تحت انقضاء
سخونة محتط بالافراز اللامنة اللطيفة اصطلاطاً يرفع به الامتداد الوضعي عن تلك المحلطة
منه المتصادات من الحرارة الموانية المتكونة من الماء المحتط بالافراز اللامنة اللطيفة أي البخار
وإذا وقعت هذه المسخات على بعض المواضع المغائرة وأحدثت لهذه التسخين هناك أجزأه
نارية متصادقة تلك الأجزاء النارية أصابها فبالاثر في مشتبها بها وأحدثت
بالاثر في أجزأه سوانية متصادمة محتط بالافراز اللامنة اللطيفة ساءت الفضل من تلك الأم

بهذه الأجزاء الهوائية المتصاعدة محبطة بالأجزاء الأرضية الطبيعية الدخان ومنها مقدة
 أخرى تلبس من قعرها وهي أن الكرة الهوائية تسبب أن ما قرب منها إلى كرة الأرض وال
 محبطة بالأجزاء الأرضية ومانعة من رفع عنها السحاب وما دام أن ما بعد منها عنها صاف عن ذلك
 الاضطلاع انفتحت إلى كثرة من احاطت اصدحا بالآخرى الأولى المحبطة سواها صاف صاف
 عن شوب الكثافة التي يحصل من اضطلاع الأجزاء الأرضية والمانعة الخياط
 حصلت لها بالاضطلاع المذكور كثافة تقبل منها النور وتظهر وتسمى هذه الاعتبار كرة الليل
 والنهار باعتبار اضطلاعها بالبحر كرة البخار وباعتبار حدوث الرياح منها
 كرة السهم والخياط هي سرور ما اضطلاعها من الأجزاء الأرضية والمانعة أن يكون
 بارده إلا أن العكس إذا شفع السهم عن وجه الأرض لسحب منها ما قرب من كرة
 الأرض إلى مدح من تحتها وما فوق ذلك المدح على سرورده ههنا ملك الأجزاء
 العار ومعه الكرة البارده من الهواء يسمى كرة زمهريرة إذا تمهت هذه المقدمات
 فاعلم أن الاشياء التي تحت عنها وعن سبب حدوثها في هذا الفصل اما اشياء
 حدوثها في الجو واما اشياء حدوثها في الأرض اما التي حدوثها في الجو منها السحاب
 والمطر والندى واما اشياء حدوثها في الأرض ان الاشياء التي حدوثها في بعض الاضلاع اذ
 عن سطح الأرض وقصاعدت فاما ان يصل بقصاعدها إلى كرة الزمهريرة اولافان
 وصلت إليها فاعلم كمن البرد منها فويكاف البخار الواصل إليها بالبرد
 الغالب وينزل منها قطرات الماء إلى اصله من البخار بالكاف نزول قطرات الماء

في الحمايات من الاحرة المكافاة بالبر في اعاليها فالبحار المكافاة بالوصول الى كوة الزمهرير
وهو السحاب والقطرات هي المطر وان كان البرد قويا فان انزل ذلك البرد القوي
في ارض السحاب قبل اضماعها وصيرها قطرات ما حصل منها البدر وان انزل منها
تعبه ورتبا قطرات بالاضمار حصل منها البرد فاعلم ان صلب الاحرة بالانصاف الى
كوة الزمهرير فان كانت غليظة كما هو مضاف ما افقدت مناسبا سحابا مكافا البرد
بصبات ثابته ذلك في مثل الجبال احيانا وقد لا يحقد بل تقع تحارا ملصقا بالارض
الا ان هذا محلل بالسحب وبعي منها ما وان كانت دقيقة لا ثابته لزمها ولطافتها
فاما ان يحلل ويصلب بالكلية سواء في الغسم للعبه او لم الوضع له اسم اما ان يبرل منها
اوام معنه شدة غير متحدة وهي ملاف متحدة وهي السفع ومنها الرعد والبرق والضاعف
وصد وثالث ان الاخرت والادخت اذا انصاعد ما معا الى كوة الزمهرير وهي صوت
الاحرة بالمكافاة سحابا ولدت الارض تحت من السحاب مالت ملك الارض اما ان
الى العلو لتقاينها او الى الفضل لا تضام افرانها الارض ترمود بالآلى فقلنا ان
بروال السحابة والفضال الاثر والموابة عنها فمرف النجار مرفها عنفا حصل
وان وقع اصطكاك شديد بين النيران والسحاب اغل منه النار مثل ما سفل اصطكاك
الرعد والحج فان البطت تلك النار في الجو عصب شتالها بل انزل لبطا منها وهي البرق
وان شبت ما افرار ارضه محمفة محصلة من الدخان منها دهنه او كبريته نزلت ملك ال
لغظها من علو محرق بالامها في منارة كتمان الاصنام وهي الضاعف ومنها الرج

وذلك طي ونبها السام ما يبعث ان السحاب اذا اقل منه لكاشفة بالبر وادفع الى جهة الفصل
 فيحصل منه الريح اما لاجل ان السحاب يصير في اي بواسطة المسخن بالحرارة فيتحلل في انشاء
 الحركة الاضواء الماتمة وهي كل سوا متحرك وهو الريح واما لاجل ان الهواء الملائ في من
 عند ايد قاعه الى جهة المطب وتسير في النجوم منها دفع في سمت الاندفاع من الهواء فيحصل
 منه الريح من جهة الهواء لان النجوم فيه واما سها اندفاع السحاب من جانب الى اخر فان
 اندفاعه يوجب حركة الهواء الواقع في سمت اندفاع السحاب من جانب الى الاخر فان اذ
 يوجب حركة الهواء الواقع في سمت يحصل منه الريح لا محالة ولم نذكر ان الاندفاع لا يوجب
 نفوس السحاب بل السحب في ذلك زالم السحب في موضع واحد ونراهما من دفع العاصف بالبرام
 الى الاطراف او يكون السحب المتراكمة مختلفة القوام ضد مع الكثف الدفق الى جانب حسب
 ما يهبطه وضع وقوتها ونانها كل الهواء فان الهواء الكائن في جهة اذا تحلل وازداد
 فلابد ان يسفل شناس حرة السوا في المحاوله في الهواء المحاوله من غيرة غيرة امتاع
 الاصل الى غيرة او اخر محاوله وكذا السحب للاندفاع الى سمت السحب فيحصل الريح ورايتها
 نزول الدخان لثقله وتدفع الهواء الواقع في سمت نزول السحب في ثقلها في نزول السحب
 ومن الريح ضرب يقال له السوم وهو ريح محرقه قد يرى منها سفل النيران لا تضلط بافراء
 سفلة مثل انما من لفة مارة السحب وقد يحصل السوم من رية على الرية غلبت عليها الحرارة
 فتنشئ منها رارة مفعلة محرقه اعماء اعضا الحيوان بالبقين ومنها قوس فرج والفضائل
 بها وقوع افراء رنة سفارة رنة غيرة بالاشارة او الامور في مقابلة السحب لو كانت

الشمس في ناحية الشرق من الاول كائن ملك الاضواء في ناحية الغرب منه الا بالانعكاس
 سنة بالبلاد بالاصول انعكس منها الاشعة الواقعة عليها الوقوعها فقام جسم كنف من صل
 او سطح منظم فان الجبل الشفاف كاللؤلؤ الزجاج نصير كالمرايا في العكاس الاشعة منها
 وضحاها الاشياء عند وقوعها اما من جسم كنف ويكون وقوع تلك الاضواء الرقبة على الصفة
 المذكورة عند ما يكون الشمس قريب من الأفق غروبها عند الان الاضواء الرقبة الكائنة
 في الجوار للطائفة تتحلل سبع مواد في سخوية يصيبها من اربع اجزاء الشمس ويكون وقوع تلك
 الاضواء على وضع انعكاس مقلد احد منها على الحفظ المستقيم الواصل بينه وبين الشمس حيث ينطق
 زاوية الانعكاس المساوية لزاوية الشعاع على الزاوية التي يحيط بها الحفظ الدلول مع ^{العلف}
 الاضواء زاوية الانعكاس ويكون ملك الاضواء مداه على سببه الانسداد حيث لو احرز ^{حيا}
 من الشمس خط مستقيما الى واحد من ملك الاضواء وادناه على قطر الافق ^{ارتفاع} الذي يري
 الشمس من ملك الاضواء المرتبة من الحرف الكائن عند الجوان المذكور على صبيح ملك الاضواء
 ما ذاهب وصوف ملك الاضواء على ان الخط المذكور واستدري الافاق ناظرا اليها
 الطللك الاشعة البصرية الواقعة عليها الى سطح الشمس فتؤدي كل واحد منها صورة الشمس
 وعن شكلها اذ لو ادى كل منها بكل الشمس لاضئ من كل منها الشمس تمامه بحسب ما في
 كل من المساهة الكائنة في الاوان المسنونة والسبب ان كل واحد منها لا يؤدي شكل السمويل
 صوبها هو ان كل واحد من ملك الاضواء من كالمرايا الصغرة باله الى موصل الشمس والمرايا
 او الصغرة صاغت لا محط ما عده الشعاع المخروطي المنعكس عنها سطح المرئي على سطح ^{السطح}

شي خارج عنها فانها لا يحكي شكل الموصى بل صفواه ولونه فقط رسول من ملك الافراء ^{استدارة} 39
هتية بلانها قوسا من دابره فترتبه من البصف عند قرب الشخص من الالف مفعلة
حسب ارتفاع الانخفاض الافراء التي تنعكس منها الاشعة الى نفس من الحظ مني حسب
ارتفاعها تحلفه الالوان بحسب اضلاع ضوء الشمس مع اللون الطيفي تلك الافراء الى المراه
الملوئه الطيفي تلك الافراء اذ المراه المنسوخه لا يحكي كون المرئي كما هو بل يودي لونا كريا
من لون لونها ومن لون المرئي فان العاط في المراه اللونه ترى متواليا كون تلك
المراه يدل عليه الترتيب هذه القوى المذكوره مع ما ذكرنا من حسب الاحساس بما قوس
فرح مع منها ومنها العاليه وسماها الفترتبه للعلنه ومفصله حيث يكون كل منها كالمراه
ووضع من الناطر والقوس والطر الناطر الى جرم القمر ووجه الشعاع المخروطي الخارج من
على تلك الافراء والاشعه ففقد منها هم الشعاع المخروطي مع ما عر من الشعاع على
الاستقامه ووقع على جرم القمر فري منها جرم القمر وما وراء ذلك الشعاع الذي النافذ
من الشعاع المحيطه اذ اوقع بعض على هته الاستداره على ما تبادي سنه الى جرم القمر والله
من ملك الافراء الى القمر سودي كلوا منها الى الاضواء القمرون سكله ما ذكرنا من العلنه
في قوس فرح وري منه ملك الافراء دائره مضربه محيطها القوس العاليه ومنها الشهاب
بالشمه وسماها الناطر ملصقا اذ وصل في مصاعده الى كرت النار فعمل
كان ذلك الناطر غرسصل بالاباره بالارض مكان لطيفا بقلب بعد الانتقال
بالاستقامه مسعوده عن الحس لونها ولطن انها الطهت وهو السحاب وان كان على

نفي بعد الاستقبال بعد عليه محدث منه الكواكب دوات او ماب وعلامات اخرى وسموه
بما يدون ان كان مقصدا بالارض منير الاستقبال لسمو ما في اجزاء الدخان على الاتصال
الى الارض نزول انتقال ومان السراج المنطفي عند وصول على الاتصال الى السراج
المنطفي مشعل نائبا وسمي هذه النار مرها لا يراق الاجسام الكائنة في مواضعها
ولما التي صدوتها في الارض فاليه كوسنا من الزلزلة والعيان العيون اما العجايب فببها ان
الاحر حث في الارض اذالت الى جانب او اضطات من يودي الارض مان بعد صار
سبايا محتبطة بالابرار العجايبه فرما تحملك من الارض منخرج منها واما السعد
الارض عنها لكثرتا وقوسا وقوه الاجرة التي معها فان كان تلك البناء ملازمة
الفعل والقول حيث كلما في شئ حدث عقبه منها شئ وبكذا اعني الاتصال في
العين الحارة واللاضع الخارج بها في موضع عام من الارض غير انه في القدر لا يقطع
المرور وهو العين الراكدة واما الزلزلة منها ما ينجس الارض من خارج او داخل او
لرجح كثير المقدار يحرك طالعها للخرج ولا يجد مفسدا يخرج عنه لبا الاستحقاق طالعها
واما لفظ المحسوس النام الاضحة فتحرك قطوع من الارض تحرك رما يودي الى انتقال
الارض فيسمع صون بابل بن اسفانها رما يظهر من موضع الانشقاف ما امره او مياها
مختلفة ما براتها جماعة من الارض واعلم ان الهم لا يعمون اختصار سبب الحوادث
فما يدور سائل عامة عنهم ذلك ما احاط به عنهم من سبب بالحقس اواله لا عر من الجانز
ان يكون منها سبب مذكوره وكيف لا وقد ذكر بعضهم لبعض تلك الحوادث كلها

لا يهتدون بما منهم بل يمكن ان يكون لها من الاسباب ما لا يدرك العقول الشريفة الموصولة
40

بالتصور وانما يحيط كسب من موعظهم ذات الصدور **قال فصل في المعادن الخ** **اقول**

كل جسم مركب من العناصر فمن شأنه صورته النوعية حفظ تركيبه معينا افراده وهو العنصر

المنه اعتمد عليها الى الابد كما كونه فاعلم بصدر عنها ان في المركب سوى الحفظ المذكور

ففي الصورة المعونة والجسم المركب المنفرد بها مودون وانما صدر عنها مع الحفظ المذكور

المنفردة والصفة لا غنى عنها النفس النباتية والجسم المنفرد بها بالتمام وان صدر عنها

الحس والحركة الا وادته مع ما صدر من النفس النباتية فهي النفس الحساسة والجسم المنفرد بها

حيوان والحيوان ان يعلق به نفس محدودة هي مصدر للمنطق وادراك الكلمات فهو

الانسان والافئدة الحيوان الالهي واعترض على نه المقسم بان المرحان له نما كنهما

الاشجار مع انه بعد من المعادن وكذا العجل بل الاشجار كلها معدودة من انواع

النباتات مع ان لها حركات كانباء اودته فان بعض الانات من العجل يصل الى

بعض المذكو منها مثلا يمشي ويحرك الى جهة وكذا اعدوق الاشجار يصل الى جانب الماء

واعضاها يصل الى الحدار الواقع في سمت حركتها وعدم كون الازداد المرات في

الاقطار لطرف السمعة وكذا عدم كونه حركات الاشجار بالارادة وان كانا محتملين

معتدلين منها فلا مرجح الجسم يكون المرحان عادما للثبات ولا يكون النج عابدا للحركة الارادة

فهذا اعترضهم وبه المقسم وقال المكنة ان محقق كونه وانما فهو النبات والافئدة المودون

مفعلي قد يكون المودون اسما للمركب له صورته نوعية انما الالهي من سائر النواحي **حفظ**

وموجهن عند الواع كثره يكون كلها من الاجرة والادنة المحتبة تحت الارض واختلفت
ملك الانواع لاختلاف موادها من الاجرة والادنة كثره وكيفية اختلافها في الفواعل
لاختلاف الاستعدادات في موادها وسائر اجزاء العدة الثمانية لتكونها من هذه المواد عند
التكسب القليل عليها النجاسة متولد منها الشم والبلور والناموت والذئف والاصاص وعري
من الجواهر السفافة وفي عده الرزف والاصاص من نه القسم نظرا ما الرصاص فلانة من
السف التي مولد من اشراج الذئف والكبريت على ما تفرع به الان ولانة لا يصف فيه
اما الرزف فلانة لا يصف فيه الفه ولما لفر عندهم انه متولد من جسم مائي طالط اخر الكثرة
في غايته اللطافة مائي الطلقة شدة بحيث لا يوصل لسطح الامه يوشى بخلاف من الاخر الكثرة
كالقطرات المرشوشة على تراب سائي مسحق في غايته البحت بحيث يصير كل قطره منها
سقاءه بخلاف ترابي محطها وان علب عليها الدخان متولد منها الملح والزجاج والكبريت
والنوتاد ويخرج من اختلاف الرزف والكبريت على انها حلقه متولد الاصابا القوي البزب
والقنفذ والحقاسن والديد والاصاص والاسرب والماجصي ونبه القنفذ من الكلام منها كلاما
اسفر عليه المص ولما اصلها مذكورة في المطولات فمن اراد ما طبعا لقائمة واعلم ان احكام
هو الباب لست من الاحكام الذي لعام بالبراسن كل الطرق الموصل الى العلم بها انما هو
الحديث والتجربة لا غير مضافا للتجربة والحديث هو القاطع من الاحكام واما من دونه موصاي
امره منها بقليل من لديه وثوق من اصحاب الحديث والتجربة وابرادها في كلامه على سبيل ابراجا
فلانة اصنافه انما يصح في السبل الى الاوصاف والتجرب عمال القنفذ من الاكثر **قال** فصل

41 في النبات الخ **اقول** النبات جسم مركب له صورة نوعه اثرها في النفس والاشياء
المتشابهة والمقدرة مع حفظ التركيب والمهم غير انها لم يفظ القوم صحت قال وله نوع اذ
النوع لا يتفق عليها القوة باعتبار كونها مبدءا والفعل او الانتقال وحكم عليها بانواعها
النفوس زيا بالي المقسم المسمى بالهم الا ان معنى لعمم النفوس عدم مقدرته على ما ذهب اليه
الاسهل الحق انما قصدت منها الحركات المختلفة وهي حركة الجسم النباتي في الاوطار الثلاثة على
النسب الطبعي سماه سماء والافعال المختلفة كالحيات والحس وغيرها بالالات المختلفة
هي الحاذية والناكسة وغيرها وهذه الصورة النوعية هي النفس النباتية الموقوفة بانها
كمال اول جسم طبعي الى من صفة ماثولة ويزيد ويعدى فالكمال ما يكمل به النوع في ذاته او في
صفاته والاول اعني ما يكمل به النوع في ذاته هو الكمال الاول المقدر به على النوع ومنه الصورة
النوعية لان الصورة الحسية السولى طرفة منتبهة فافضل من حصوله اما يحصل ولعلها تلك
نوعا بالتمام الصورة النوعية السواء الثاني اعني ما يكمل به النوع في صفاته مع به النوع
عن العوارض هو الكمال الثاني لتأخره عن النوع والمراد بالطبعي ما يعاين الضاعف والمال اليه
ما يكون له قوى مختلفة هي الالات في صورة واما الافعال المختلفة عن صورة النوعية
وقوله من صفة ماثولة ويزيد ويعدى معلق بقوله الى الى الى حصلت البنية المعينة من انشاء
الذكورة لاسن غريزا والخضر معاد من الفينة الى الالة لانه يصير بمنزلة ما عن النفس الحيوانية والا
وانما نراها يحصل بالطبع لا يشترط السقوس الثالث في الامور المذكورة فالكمال بمنزلة النفس
يناول كل حال وقوله اول خرج الكلمات الثانية فان شيا منها لا يسمى نفسا وقوله اسم

اضرا عن الصورة الكمالية لا بحسب الصاعته كالمثله الى اصد له قوله الى اضرا عن صور
 التاربط والعاون وقوله من جهة ما تولى وترتبه اه اضرا عن النفس الحيوانية والنفس
 محصل من ذلك ان النفس النباتية لما قوى ثلث هي الالات في صدور الافعال الثلثة
 المذكورة من النفس النباتية اصد بها العاونه وثانيتها النامته هي الاله الشده وثالثتها
 المولده هي الاله المتولده والوارثه وهي التي يحصل ان نفع الجسم الغذائى الوارد على محلها
 الى صور وملصقه به ينصرف ذلك المتصرف بدلا عما تحلل من وجوه الجبل لاراه العريشه والحاره
 الحاصله من الحركات التي لا محيص عنها والنامته تجعل للمحل زايده في الاقطار الثلثة الطول
 والوص والعمق الى ان يبلغ المحل غايته المتوزياده كانه على تناسب طبعى اى يكون
 الزيادات الثلث الحاصلة في الاقطار الثلثة على سته بقيضا طبقا للمحل موله في الاقطار
 اضرا عن الزيادة الصاعته فانما لا يكون في الاقطار الثلثة لان الزيادة الصاعته
 في بعض الاقطار يوجب التفصال في بعض معنى وقوله الى ان يبلغ غايته الشواضرا عن
 فان معنى هذا القيد كون البلوع الى غايته الشواضرا عنه الزيادة في الاقطار والزيادة
 في السمن ليس غايته البلوع الى غايته الشواضرا عن السمن قد يحصل بعد غايته الشواضرا عنه
 لا يحصل بعد الغايته وقوله على تناسب طبعى فلا حاجة الى قوله ان يبلغ غايته الشواضرا عنه
 السمن الا ان يقال ذكرنا فيه لزيادة التوضيح لاضرا عن المولد هي التي يعرض للمحل ضرر
 او يحصل ماوه لشخص الاخرى من نوعه بينه ليقول الصورة النوعية والقوة الغاونه كجهتها
 فتقوى اربع وهي الى اذنيه والماسك والماض والدافئ لان الجسم الغذائى انما يصير غذا اذا

١١٢ من صورة الى صورة الجسم عفاية بدون الاستحالة سمع ان يصير فرد من المعدي به فلا بد
من قوة تحب العدا الى موضع من المعدي ويحصل فيه الاستحالة وهي الجاذبة ونسبة الاستحالة
دفعه في زمان لان الجسم العناني له اطوار تتحرك منها الى ان يحصل له بالآخرة صورة
المعدي فلا بد من قوة اخرى تمسكه في الاستحالة زمان يحصل فيه الاستحالة وهي ^{الماكنة}
ولا بد من قوة اخرى تحمله وتنه لقول اثر العادته من التنبه والاتصال هي ^{الخاصة} الجسم
الهادي ليس يجمع افراد صالحا لان يصير فرد من المعدي كل يحصل في كل دفعه بالاصح
ان يصير فرد من المعدي وهما ملك الفضول في المعدي هذين من جهة وصف المكان
والصوت فلا بد من قوة اخرى تدفع تلك الفضول وهي الواقفة والثابتة يحصل عليها
الى اخر من النحو ولقد ذكرت ههنا عن فعلها واما العادته فيحصل عليها الى ان يخرج عنه
منودي الى افسار التركيب واعلم ان من القوى السد فوه اخرى لم يدعوا اليهم من
سنانها تصور المادة فحصلها الولدة لصورة نوع للحل حتى يحصل التولد بالفعل والنسب
التمام ان يقال القوة الساتية اما ان يكون فعلها لبقاء الشخص او لبقاء النوع والاول
اما ان يكون اثر النماء وهي الساتية او الاعتداح اما ان يكون فعلها التفتت وهي العاد
او مقدمات من الخبز والامساك والدم والدمع وهي الجوارم الاربع للعادته والثانية
اما ان يكون فعلها يحصل مادة المتولد وهي الولدة او تصور **بما قال** فصل في الحيوان
الح اول الحيوان جسم مركب اعضاء من من الكليات بالنفس الحيوانية التي لها ملك
النبذة في افعالها وما يترتب عنها باذراك الحركات والحركة الارادية وعرفنا بانها كمال

اول طبع طبيعي الى من منه ما يدرك الحركات وتحرك بالارادة والقدر الاخر اذ قوله من
 منه ما يدرك الحركات وتحرك بالارادة والقدر الاخر اعني قوله من منه ما يدرك الحركات
 كخرج لفظه النفس النباتية بالظهر المفهوم منه بالفرقة الحادثة النفس النباتية الكلام
 في القدر السابق هو ما ذكره في النفس النباتية فانه فلا فيه فلفظ الحوائث باعتبار
 متصلا من اللانار فالوان احدهما القوة المدركة والاخرى المتحركة اما المدركة في الماوس
 ظاهرة يدرك بها الامور المادية متعلقة بها او باطية يدركها ناسبا فالماوس الطمس
 الاول طار الشعري قوه عملها العصب المفروض في مقعر الصمام من شئنا اذ
 الاصوات والحروف والصوت كيفية حدث في اطوال من توجهه سب وقوعها هو
 عنيف او طلع هو لولف عصف والحروف منه عارضة للصوت يتميز بصوت عن صوت
 مثله في الحدة والصلابة في المسموع قوله ممره اضرا عن ما فيها تتميز بصوت عن
 صوت اخر مثله ممر في المسموع كالطيب فهو ملائم الطبع فان الصوت الطيب اللطيف
 للطبع اما ما نرى عن غره لوحد ان لنا لسمع ونذا العولف او الشخ في الشفا والفضل
 عليه بان الحرف ليس هو الmente العارضة للصوت فقط بل هو الصوت مع الmente والصوا
 ما ذكره الموضع اذ الصوت والعرض كلاما مسموعا ان فلو كان الحرف من الmente العارضة
 للصوت لكان المسموع عند سماع الحرف شئين الحرف والموط وليس كذلك لان المسموع
 اما هو الحرف لا غير فذا ط عند الرصوع الى النطق الثانية طاسة البصر وتنى قوه محليا
 المجموعان ان سائل من مضمون النفا المعان على منه الصلة لمشتبهان الى العنصر من

اوراك الاصوار والالوان الناعمة حاسة الشم وهي قوة تحملها الزايمان الناعمان
الحنون استنان بلمنى الندى من شأنها اوراك الرواع الداعية حاسة الودى
قوة تحملها انصب المفروض على سطح اللسان من شأنها اوراك الطعوم الحاس
طنة اللس هي قوة يحملها العصب السوى في الجملة وكله من شأنها اوراك الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة والملازمة والحنونية واللسن والصلابة والنقل والمف
والدونية والحاشية والحواس الباطنة الفهم من والاولى الحس المسك ومحل مقدم الهم
الاول من الدماغ حتى اليه جميع الصور المحسوسة بالحواس الطاهرة كانباع سرفت
حملة استدلال على مغايرة للحواس الطاهرة بان القطر النازلة ترى خطامتها ^{القطر}
الدائرة لغيره خطامتها اولت رتبة الحظين الذكورين لطرق العجل والذكر اذا
باب من البصر بعد الحسوس يمكن القول بانها في الخيال بل لطرق المشاهدة معون
الخيال المناسب ان ليس في الخارج ضرورة انه ليس في الخارج الا القطر ^{والقطر}
ولافى الحاشية البصر ادنى لادراك الا القابل فيما ادنى في قوة اخرى يحصل ان شيئا
اتصال ارتباطان صورة العطرة والبقطة فما عندك كونها في حدود المسافة اتصال
تلك الحدود واما مفعولها لانه محذور اتصال تلك الارتباطان في البصر ^{والسمع}
دوال الاتصال نزوال المقابلة منع اشعة اطا المقابلة في الاصلان البصرى على
لا ينفى ان ينفى ان يكون ان كانا لا الى امر الفورى وان كان القابل من شئ
بالفضل والحدائق الناعمة الخيال وهو قوة حفظ ما ذكره المنك من صور الحواس بعد

عسوة المادة بحيث تباد بها الحصر المشترك كلما التفت إليها فهو خزانة للحس المشترك
 ومحلها هو خزانة البطن الاول من الدماغ واسند على معابره هي الحس المشترك لان الصورة
 المحسوسة بالحس المشترك تبقى محفوظة بعد عتونه المادة وذلك لما هي لفرقة كل واحد بالوصف ان
 فمما قوه حافظه للصورة وليست هي الحس المشترك لانه يدرك للصورة والادراك الملائم
 الا الحافظ لو كان هو الادراك لكان الحفظ والادراك شيئا واحدا وليس واحدا شي
 سوى الاتسام فتدوم الادراك بدوام الحفظ ومنع الدخول فليس كذلك فالحافظ
 للصورة اذن قوه اخرى مغايرة للحس المشترك هي ضيال واعترض على انه الدخيل بالانتم
 ثم كون الحافظ للصورة قوه متباينة من الحائزان يكون الحافظ لها في بعض الاشياء
 الغائبة عنها ويكون مدركا لما بعد الدخول اتصالا لتأنيك الغائب فاذا تحقق
 انما غائب ملكه الاتصال حصل لنا المذكر بالاتصال به واذا زالت عنها ملكة الاتصال
 وان التذكر بالملكة وانتم السنان ونه الاغراض مثل الاول في السقوط فان الغائب
 الحافظ للصورة اما ان يكون جوارها فاما او قوه سمانته والاصل بالمثل لان الفارق
 لا يترسم فيه الصورة الخزينة للكسفة بالعواض الكلية المادوية وكذا الثاني لانه لو امكن
 ان تدرك ساء القوة السمانته الغائبة عنها لا يقال لا يمكن ان يحضر شخص او شيء
 بباره العمى سمانته ويطرد ذلك لا يخفى على احد الثلاثة الوهم هي القوة محلها اخر التعريف
 الاوسط من الدماغ من ثنائها ادراك العائني الخزينة العلقه المحسوسات كشيء آتية
 زبد وشجادة عمره بساء التي حكيم في الشاب بان الذائب مدون عنه محبوب لان

٤٤
 والاول معطوف عليه موصوف ان يعطى عليه وهذه القوة على القوى الحسية كلها استخوتها
 استخوت السبل العول ويعطى ماسر في الدفعة الحافظة وهي قوة كلها التحول الاخر من الدماغ
 من ثانيا حفظ ما يدرك الوهم من المعاني الخزينة من خزانة الوهم كالمثال في المشرك
 الخاء من المصرفة وهي قوة كلها مقدم التحول في الوسط من الدماغ من ثانيا بصري
 في الصور والمعاني التركيب والمفضل من تركيب الصور بعضها ببعض سلا ان يكون
 اما او ضاحك ويعقل بعضها عن بعض كيقول ان ما يدعى الرأس ويركب المعاني
 بعضها ان يقبل خلاف زيد مع شياؤه ويركب بعض الصور مسمو المعاني مثل ان لا
 هو او غير مع عدمه احوال كبر مع صداقه وهذه القوة ليعلمها الفعل تارة والوهم اخرى
 وباعتبار الاول وباعتبار الاول السمي مشكلة ليعرفنا في المواد الفكرية باعتبار
 الثاني سمي متخذة ليعرفنا في صورة الخيال والاضغاض القوى المذكورة بمواضعها
 المتفاوتة اصلها العوض الوهم لملك المواضع واما القوى الحركية فاما ان احد سمي القوة
 الثابتة الثابتة الفاعلة المباشرة هي قوة محل القوة الفاعلة على حرك ان غضا
 هذه صورة امر مطلوب او مروب عنه في الحال من ان علمتنا على التحريك كلها لتصل
 بمعنى التلبس منه المدرك سواء كان ذلك الشيء مانعا بالبدن البني في نفس الامر وضار
 قوة شتوانته ان علمنا مانع المنوق الى كصل المتد السمي سميته وان علمنا على
 التحريك طلبا لدفع الشيء والمنافرة المدرك ضارا كان في نفس الامر او مانعا لها
 يعني قوة عصية لاشياءه المحل على التوبة البر في الثاني المسمى عنها واما القوة الفاعلة

فهي التي انشج الفضل اب ماره للحيك الاعاسي امرتها الاخرى للتحريك الانساني كما
ما يقفد القوة العاطفة **قال فصل** في الاقسام اربع **اقول** الانسان محقق من من المولد
السنه بالنفس الناطقة المتحركة للنفس النباتية فالحيوانية في افعالها للمساواة عنهما ما ذكر
الامور الكلية وصدور الاعمال العسيرة بقوله من منه ما يدرك له خرج النقص من المتوقف
وباقى القصور من المتوقفات السنه من غرق للنفس الناطقة باعتبار ما فيها
من الانار فومان قوه عاقله ما يدرك الضويات والصدقات البتة ولكن اي
الامور البصورية والمضيقه التي حصل بالمداحة او بالكب قوه فاعلة تحرك الدليل
الافعال الحريته بالفكر والروية على معص امرها ومضيقه معنى قوله على معص اي او مضيقه
الاعمال الحريته انما تصور عن القوة العاملة بواسطة ان الات ان تفكر صوري فكره
الى راي واعقاد محقق عمل من الاعمال الحريته وبعض صدور ما ان القوة العاملة تحرك
قوه والبدن العاملة الى الفعل من العمل على وقف المقضي الا اي الكدور مثل اذا فكر
الات ان صوري فكره الى اعتقاد ان المنافرة الى موضع كذا امين مصير مع اعتقاد
بعض الصدور المساورة عن ركة القوة العاملة بدنه الى المساورة على وقف معنى الاعتقاد
الذكور للقوة الفاعلة مراتب اي للنفس الناطقة باعتبار مراتبها العاقله وانا لما اربع
الاولى الى الصلة في مبدأ العظمت هي ضلوا عن الادراكات كلها لكن مع استعدادهما
لما والا لا الصفت بها وسمى هذه المرتبة فعلا هو لا يتأثر بها باليسوى التي هي في مقتضاها
خارج عن الصور كلها ومستوى لها المرتبة الثامنة ان يحصل لها علوم بدنية واستعدادات

الملكة اي النظريات استعداها وراسي عقل بالملكة لا يصل لنا من ملكه الانتقال
الى النظريات المرتبة الثالثة ان يصير النظريات محرومة عنه لما تنكر الاكتساب ^{محصل}
لما ملكه الاستحضار من غير حتم كسب حده لكننا لا نشاء بالافعل ولسي
عنه لا بالافعل اما السبوقه هذه المرتبة لحصول النظريات بالافعل واما تمكن النفس من
استحضارها بالافعل متى شئت المرتبة الرابعة ان يصير العقولات طائفة عند راسي ^{طائفتها}
غزواها عن راسي الفعل المطلق المستقيم لا سيما من المرتبة على ما اشترنا اليه من قبل ^{للمعنى}
عقد سمعنا وامن العقل افعال ثم ان الفعل بالملكة الذي من شأنه الانتقال ^{الذي} من
الى النظريات ان كان في عاينه القوة والملكة الاتصال لعالم الغيب لسبقة كسب ^{محصل}
النظريات بلسر لا يطريق اليه من مستقيما عن محصلها بالمركات الفكرة لسي قوة مدسه
لنفسه عن كون العوائق الحسنة وما ذوات العلائق الطبيعية كالكلام في النفس الناطقة
ومر استبان ثم اورد بعد ذلك أملا ما يملكه احد ما ان القوة العاطلة ذات محوذة اذ لو كانت ^{ياوتنه}
كانت ذات وضع لكنها قوة لمحتل ان يكون ذات وضع اذ لو كانت ذات وضع فاما
ان لا ينقسم اصلا او ينقسم لا بسبل الى الاولى لان كل ماله وضع من الجواهر فهو منقسم
على ما مر في بقى المزمع الذي لا يتجزى ولا الى الثاني لان مقعولاتها ان كانت بسطة بلزم
انقسامها لان الحال في المنقسم لابد ان يكون مقسما اذ الحال في احد قسمي المحل من
الحال غير الحال الذي في المزمع الاخر منه وفيه نظر لان الحال في المنقسم انما يكون مقسما
ان لو كان المحل سرا بنيا ولا يسر عليه واما الاستقلال بان الحال في احد قسمي ^{المحل}

فما ثبت ان النقيض في الحوادث لا يكون متساويا فان المتساوية اما مستان ان لو ثبت انهما هما الحال
فما ثبت انهما هما الحال بالمتساوية يكون متساوية على المظهر وان كانت مركبة وكل مركب لا يثبت
ان ينتهي تركيبه الى الباطن ضرورة امتناع تركيب الشيء من اجزاء غير متساوية لزم انهما
تلك المتساوية لان المركب اما بفعل الباطن فان قيل لم لا يجوز ان بفعل المركب
بعض خواصه اللازمة فلنا المركب اما ان بفعل باطن او خاصته فان بفعل الباطن
لزم انهما وان كانت مركبة فاما ان بفعل باطن فبذلك انهما انهما او خاصته او
ويعود البرهان منها فاما ان ندب سلسله العقول الى غير المتساوية وهو محال او ينتهي الى
خاصة به فذلك الى خاصة العبدية ان كانت بسيطة لزم انهما وان كانت مركبة
فان عقلت بذاتها كانت مقولة باطنها ولزم انهما فان بفعل المركب فاذلت
لا يكون الا بفعل باطنها وان عقلت فوفا لم يكن من ثباته السلسله وقد فرضنا
نهاية لها من ثباتها ان بفعل النفس ليس بالالة الى الله ان القوة العاطلة التي
لست قوة سمائية اذ لو كانت القوة العاطلة بسيطة لزم ان يوصف لها بالكلية لضعف
عند العبد كما هو حال القوى العاطلة السمائية من مبادئ الامتلاء والحوالات
كذلك اذ البدن وقوة ما يصعب الا بعض في الاخطا والكمال مع ان القوة العاطلة
في ذلك السن في الازداد والاضاوة الظاهرة في اواخر السن ثم قوة لضعف القوة
بل الاستغراق النفس وتبديل البدن المشرق تركبه الى الاخطال واستغراقها بتركيب
الاستغراق عن عقلها تبا واعلم انه ينبغي ان يحل القوة العاطلة في الحكم الاول على النفس الناطقة

لا على قوتها والالكان الحكم الثاني كذا في الاول ويخلو بين المحقق من مسئلة حر النفس
 التي هي من اسباب السبل اذ لم تعرض لها في موضع اخر من المحقق وكانا قد اشتراهما بالذات
 في الحكم الاول اشارة معقولة بالنسبة الى النفس طارئة حدوث البدن لانها لو لم تكن
 طارئة حدوث البدن كانت موجودة قبل البدن وانه محال لانها لو كانت موجودة قبل
 البدن وهي مخلقة مسبوقة فاضلا منها وتقدمها قبل البدن اما ان يكون بالامانة او بالعلم
 الامانة اولها ارضنا الفارقة عنها والاف سام بسرها باطله اما الاول لان فلا سركها و
 انما كون المنكر سببا للنقد والماض او اشتركاك الامانة موطو والالامانة ^{النفس} حيث
 المسودة تحت واحد منجورة امتناع اندراج المحققين بالامانة في حد واحد والما اشترا
 اللازم فلما استلزم اشتراك الملة في اشتراك اللازم اذ لو لا هذا الاستلزام لزم وجود
 اللزوم في بعض الافراد بدون اللازم وهذا يبطل الملازم سيما في هذا الكلام فطر اللانالام
 ان النفس النقد بالمتحدة تحت واحد وانما في هذا الاندراج اذ الامانة كانت لها مائة واحدة
 مسبوقة وهو اول المسئلة كيف يكون محذرة هي لبطر عندهم والباطل لا تحدها اما التوفيق
 المذكورة ببائيل السويق المذكور منها وقولهم النفس هي المتنازلة لها طلبة محدول
 هي رسوم علما بالاكفى عند المحصل واما الثالث فلان العواضل الفارقة وانما يلحق الشيء
 نسب القابل لان الامانة لذاتها لا تسحق العواضل لان ما يحقه الامانة لذاتها لا ينك
 عن الامانة فيكون لان ما لا عاضا والقابل للنفس هو البدن ولو كان اضلا فاضلا ^{البدن}
 بالعواضل الفارقة لزم كونها مفارقة للبدن قبل حدوث البدن فانه محال فثبت ان ^{النفس}

لو كانت موجودة قبل البدن لم يخلف أصلها لكنها مخلقة فلا تكون موجودة قبل البدن
 حادثه حدوث البدن وهو المطلوب قبل لا يجوز أن يكون أصلا فيها بالعوارض المتعاقبة
 العارضة من الفاعل قلنا النفس وما ملحقها من العوارض كلها قارضة من الفاعل كل من مفضا
 العوارض المتعاقبة من البدن القاض مشروط بمقارنته القاطن وأصلا في استعداداته
 وما يكفي ذلك السبب في مفضاه بتولاهم غمطارق واعلم ان هذه الحجة على رطل الشايع
 أو على صدر صحتها لأنهم هذه الحجة لمواز أصل الشايع قبل الامكان المسندة هي تمام العوارض
 المتعاقبة الحاصلة لها ما بان ان افسا الفة لا الى ساء والصم لم تعرض له منها نقول ان هذه الحجة
 ساني في امر الالهيان من لطلانه واذا قد بر لنا الفراع من شرح القسم الثاني الذي
 هو في الطبقات من نه المحضر بعون الله ومن ثامنه بعد طان لسان شرح في شرح القسم
 الثالث الذي في الالهيات مستحسن ومن الله التوفيق فيما امكنه من اتمامه فان
 كون التوفيق انه واعفه حقيقة الامال ساء **قال** القسم الثالث في الالهيات وهو
 على منه قبول **الحق اقول** لا كان العلم **اللاهيا** باصناع احوال الموجودات التي لا تفوق
 في وجودها الى المادة والموجود الغير المنقصر الى المادة اما يمكن **الحلول** في المادة كالمادة
 العامة او متشع **الحلول** والمتشع صفة المادة اما حسب الوصول لذاته او غيره رب الصم **القسم**
 الذي هو في الالهيات من كناية على تشبه فنون شأن احوال هذه الالف ام السلبية الموجودة
 الغير المنقصة الى المادة وجعل الفع الاول في الامور العامة وسماها تقاسيم الوجود حيث
قال **الفن الاول** في تقاسيم الوجود لاونا ام تقسم الالهية **البيانية** الوجود فان الالهية

في الالهية
 في الالهية

فيها

٤٧
 منهم ثمانية الى الواحد والكثير وارضى الى القدم والتأخر وارضى الى القديم والحديث وكذا
 انما الى الكل والجزئ المشهور فيما من الفهم ان الكل امر واحد مشترك عن امور كثيرة
 حسانه حاول التنبه على المعنى المقصود من هذا الكلام انما انقسام حسب الوصف فان الماهية
 يعتبر بها الكلية حسب الوصف الذهني والجزئية حسب الوصف الحسي والجزئية حسب الوصف الحسي
 ووجب بهذا المعنى على حصول **قال الفصل الاول** في الكسبي وطريقي **الح اقول** لما كان من
 معاني ليس معناه انه ان الكل امر شخص واحد بالعدد موجود في كل واحد من الجزئيات لوجود
 واحد عامي اذ لو كان كذلك لزم انما النسبة الواحدة للشخص في حالة واحدة بصفاته
 متضادة مثل الواحد والباض وغيرهما ضرورة انما النسبة لبعض الجزئيات بالكلية حال انما
 بعضا من الباض وانما النسبة لبعضها بالكلية حال انما النسبة لبعضها بالكلية وانما النسبة
 الاستحالة على معناه انه معنى واحد معقول حاصل في النفس مطابق لكل واحد من تلك الجزئيات
 كما ان المشهور فيما من الفهم ان الكل امر واحد مشترك عن امور كثيرة هي من حيثها حاول
 على المعنى المقصود من هذا الكلام هو ذلك الجزئية بعين من غير عاده اصلا وان قبل المعنى المقصود
 في النفس صورة مستحصنة في النفس مستحصنة فكلها يكون كلها فلما كانت صورة مستحصنة في النفس
 باعتبار ذاتها وكلية اعني مطابقة للجزئيات بالمعنى المذكور باعتبار انما مثال للوصف الحسي
 غير متماثل في الوصف فلا تنافي بينهما لاختلاف الاعتبارين بكذا قبل ومن الافاضل من
 اداب عن هذا الاعتراض بان الوصف بالكلية ليس هو الصورة المستحصنة الحاله في النفس بل هو
 المعلوم المتميز عنه عند النفس بواسطة الصورة الحاله التي هي مثال له لان الكلية هي المطابقة

بالنوع

بالنوع

بالغنى المذكور ^{النسب} أما مقهوره دون الصورة الحالة فمروءه ان الصورة الحالة لازمة للمول ^{في}
حسب الوجود الخارجى مستحيل ان يكون عين الافراد في الوجود الخارجى والمادى مع ^{كل} ما
من ان الظل هو الصورة العقلية فالمعنى بالصورة العقلية وانما هو المعنى المذكور لا الصورة الحالة
فان لفظ الصورة كما يطلق على الصورة الحالة لطلق ايضا على اشغى العلم التميز بها ^{على}
سبل التميز او الاشتراك اللفظي واما المرئى فلا شك انه موجوده في الخارج متعين ^{بشخصه}
وهي العوارض اللاصقة للطبقة الكلية بسبب الوجود الخارجى مثل الابن والوضع وغير ذلك
العوارض المستحصه اموزايدة على الطبقة الكلية في الخارج لان الطبقة الكلية نفس ^{تصورها}
غرائع من وقوع المشركه فيها والشخص من حيث يتوحد مانع منه فلو لا ان الشخص
في الشخص امزايده على الطبقة الكلية لما كان كذلك **قال فصل** في الواحد والكنهه **الح اقول**
عرف الواحد بانه الشئ الذي يقسم من جهة التي يقال انه واحد اى من تلك الجهة وبالعرف
الشئ يقبه فان الشئ باى اضافة العلم ان الواحد يقول عليه من تلك الجهة ان لو عرف مفهوم
الواحد من التوحيق موقوف موقوفه على مفهوم الواحد من الواحد به توليف الواحد بالواحد
وانه توليف الشئ بنفسه والاصواب ان يقال هو لا يقسم من حيث انه لا يقسم ومقتضاها ^{طائفة}
لبيد رج الواحد الفرادى فيه فكل الواحد الفرادى لا يقسم من بعض الوجوه لا يصدق ^{عليه}
انه لا يقسم فلما تدبر في التوحيق دون القيد وعند التفهيم تدبر لانه لا يقسم من بعض
الخصائص من هذه الجهة يصدق عليه انه لا يقسم والتفهم بالطنه لانه راجع الواحد الفرادى ^{الحقيقي}
في التوحيق المذكور نعم ان الواحد اما ان يكون واحدا بالطنه كالاتى وان النفس الذين

٤٨
 اعتبر واحد السبب انما راجعاً في جنس واحد وهو الحيوان او بالنوع كزيد وعمر وفانما اعتبر واحد
 فلا بد ان ياتي في نوع واحد وهو الانسان او المحمول كالقطن والبنج المعبرين واحد لكونهما ^{عن} صنف
 لمحمول واحد او بالموضوع كالكاتب والمضامك المحمدين على موضوع واحد وهو الانسان او
 بالعدد وهو ليس بعدد وجميع من احاد مفصل بعضها عن بعض كزيد او بالابتنال ^{المقسم} وهو
 ما يقسمه لا بالفعل الى اقسام ثمانية كالأمران الما من شأنه ان ينقسم الى اقسام طوارق
 منها ما هو ايضا او بالتركيب وهو ينقسم بالفعل الى اقسام ثمانية كانت المركب
 من الصوف والحرير والفصل واما ان يكون واحد مقبضاً وهو الذي لا انفاس فيه اصلاً
 كالواحد لذاته وكالفعل الواحد والبقطة الواحدة واما الكثير فهو الذي يقال الواحد
 هذه العوائق مثلاً الكثير بالجنس هو الاشياء المعدودة التي لم يندرج في تحت جنس واحد
 والكثير بالموضوع هو الاشياء الغير المحمولة على موضوع واحد والكثير بالعدد ما يكون معدوداً كمجموع
 من الاطباء المفضلين وعلى نه القياس من انما ذكره المصنف في اقسام الواحد والكثير وفيه
 انشراح وجه ضبطها ان يقال ما يطلق عليه الواحد اما ان يكون اشياء معدودة او لا
 فان كان اشياء معدودة فلا بد ان يكون لها جهة واحدة بها اعتبرت واحد او جهة ^{الواحد}
 اما ان يكون مقبوضه لتلك الاشياء او عارضة لها ولا يكون مقبوضه ولا عارضة فان كانت
 مقبوضه لها فاما ان يكون تمام مائته لها او لا فان لم يكن تمام مائته لها فذلك الاشياء
 واحد بالفعل وان كانت تمام مائته لها فاما ان يكون تمام المائته المشتركة بينها او تمام ^{المايئة}
 المحقة للحل واحد منها فان كانت تمام المائته المشتركة بينها هي الواحد الجنس وان كانت

تمام الامة المحقة كل واحد منها في الواحد بالذات والكانت عارضة لما يملك الوحدة الواحدة
 بالاجتماع على موضوع واحد في هذا الاعتبار واحد بالموضوع عنها المحمول واحد في الواحد
 بالمحمول والى ما يمكن منه الوحدة مقومة لتلك الاشياء ولا عارضة لما في واحد بالعلق كسنة
 النفس الى البدن ولست بالملك الى الذئبة فان منه الوحدة في النسبتين وهو التمييز ليس
 مقومه ولا عارضة لما في عارضة للنفس والملك ووجه كون التمييز منه الوحدة للنسبتين
 متعارضة لكل منهما في العوض كذا اصل وفيه نظر وان لم يكن بالطلق عليه الواحد شيئا متعده
 فهو الواحد بالعدد والشخص الضيق فان لم يقبل الفسنة اصلا فاما ان لا يكون له مفهوم فهو
 عدم الانقسام وهو الوحدة او يكون وح اما ان يكون ذا وضع وهو النقطه او لا وهو
 المطلق كالفارق فان قبل الفسنة فاما ان لا يكون نفسا يا فضل وهو الواحد بالاصل
 او يكون وح اما ان يكون اخرا متمايزه في الواحد وهو الواحد بالاجتماع والتركيب
 او غير متمايزه فيه وهو المركب الحقيقي كالمركب من الهوى والصورتين
 يدانه لانتان وفيهما لمان وسما للذات لا اجتماع في شئ واحد من ضيقه واحدة وافت
 اربعة اصد بالاضدان ونما موجودان غير متضادين كالود والبياض وتاينها المتضاد
 وسما موجودان يعقل كل واحد منهما بالنسبة الى الآخر كالبوة والسنوة وتاينها المتضاد
 بالعدم والملكه بما ان يكون احدهما وجودا والآخر عساي لكن يعتبر منهما موضوع قابل
 الاحجاب كالصور والعمى والعلم والجمل وابعها المتضاد باللبس والاحجاب كالا قومه
 واللا قومه وذلك في الضمير لا في الوجود لالا ان المتضاد من عواض الكثرة المتعلم

هو الكثرة

٤٩
يقتضون الكثرة واتمامه لا بعد ان يتيقن المقابل في بعض افراد الكثرة صور لا يتجاوز من اللزوم
السن فيصير الى موفو اتمام المقابل على سبيل التفصيل ويحصل له استنباطها عليه ^{عده}
او رده البداية لبيان ماته المقابل واتمامه دفعا للاستنباط الوصب لتجربة المتعلم ^{عده}
فالمقابل من الشئين كونهما حيث لا اجتماع في محل واحد من جهة واحدة والشئان بهذا
الاعتبار متقابلان فالمقابلان هما اللذان لا اجتماع في محل واحد من جهة واحدة ^{والمراد}
بالمحل الموضوع ولعدم اجتماعهما فيه تعاينها اليه يعني الحيزان احدهما عليه الوصب عليه القناع
الا لو كان حاصله لان المقابل انما يعبر عن الاعراض دون الجوهر فلا ينقص التعريف
بالصور النوعية المتواردة على السوي او لا يصدق عليها انها متعاقبة على الموضوع ^{السوي} لان
لست بموضوع وفيه نظر لان التعاقب على الموضوع لو كان العترة في مفهوم المقابل
لم يكن من المجموع وعمومه تقابلا اذ الجواهر عديمة لالتعاقبات على الموضوع لكن بالمقابل
بالاجاب والسلب من الشئ او عديمه اي شئ كان وقوله من جهة واحدة لبطلان ^{لوان} المتضايف
في التعريف لان المتضايفين كالاتوة والنوة فلا تجتمع في موضوع واحد كزني لكن ^{لان}
جهة واحدة بل من جهتين فان الوجه بالقياس الى انه ونوته وبالقياس الى ابيه فلو لم
يقتضيه التعريف خرج المتضايفان عنه لاجتماعهما في الجملة وعند التعريف فلا يلائم
لمحتملان في الصورة المذكورة من جهة واحدة ولا حاجة الى قوله في زمان واحد كما ذكر
بعضهم فان الاجتماع عن عنده حيث لا يوجد بوجهه والسائل ان اربعة اقسام الضم المتضايف
والمتقابلان بالعدم والملا والمقابلان بالاجاب والسلب ولك لان المتقابلان لا يجوز

ان يكونا عدسین اولاً تقابل مکن الاعدام فاما ان يكونا وجود من اوصیاً و هو ی
 والاخر عدسین كان وجود من فاما ان تقابل کل منباعدون الاخر و هما الصفا ان اولاً
 تقابل کل منباعد الاخر و هما المضافان وان كان اوصیاً و هو ی والاخر عدسین فاما
 اما عدم الامر للوجودی عن الموضوع القابل و هما القابل السفلیان ان بعدم الملكة او عدم
 مطلقاً و هما القابل ان بالاحباب والسلب قبل وفيه نظراته لان السلب انتقال التقابل
 بین الاعدام وكيف لا وعدم الملكة كالعمی مثل مع تقبضه كاللحمی متقابلان ان بالاحباب
 والسلب مع كوننا عدسین والاول فی وجه الاختصار ان تقابل المتقابل ان بالذات
 اما ان يكون اوصیاً عدم الاخر اولاً وعلى الاول ان كان اوصیاً وجوداً محتاجاً الى الموضوع
 القابل والاخر عدمه عن ذلك الموضوع فهما متقابلان لعدم والملكة والافعال المحتاج الى السلب
 سواء لم يكن اوصیاً وجوداً او كان وجوداً لكنه لا يحتاج الى الموضوع القابل او كان وجوداً
 محتاجاً الى الموضوع لكن لا يكون الاخر عدمه عن الموضوع بل عدمه مطلق وعلى الثاني يجب
 ان يكون وجود من لكان اما عدسین و اوصیاً وجوداً والاخر عدسین و كل من باطل اما الاول
 فلا نهما لو كان او عدم من مطلقین او متباينین الى شئ واحد او الى شئین اوصیاً والاخر
 وعلى التقدير ان كلما يلزم ان لا يكون المتقابل بالذات متقابلين بالذات اما على الاول
 فلا يتناع بعدهما وعدم المطلق المضاف الى شئ واحد و اما على الثالث فلان لعدم
 المضاف انما تعدد و متقابل تعدد ما اضيف اليه و تقابل بالذات و اما على الرابع فلان
 المتقابل من المطلق والمفقد و اما الثاني فلان المتقابل من وجودی وعدم شئ اخر و هو ی

ليس بالذات بل سلب الوجودى ما اصف اليه اذ لو لا هذا لست لم يحق المقابل
فطوائف من انهما يتقابلان بالذات ان لم يكن احدهما عن الآخر يجب ان يكونا وجودين في
الماضى او مصافان لا ذكرنا من السببان فالضد انهما المقابلان الوجوديان
الغايضا من اى اللذان ليس يعقل شئ منها بالقياس الى الاخر كما هو الحال والسببان
والضادان هما المقابلان الوجوديان اللذان يعقل كل منها بالقياس الى الاخر ^{كالآلوه}
والنسبة فان الآلوه لا يعقل الا مع النبوة وبالعكس والمقابلان لعدم والملكه امر
احدهما وجودى والاخر عدمى ذلك الوجودى لا مطلقا بل عن موضوع فالله ^{لنصير}
والعدمى والجبل فان العدمى عدم البصر والجبل عدم العلم عما من شأنه العلم
او قائل ان الاحجاب والسلب عما امران احدهما عدم الاخر مطلقا كالعدمه واللازم
والمقابلان بالاحجاب والسلب الى بقاء فان باعتبارهما من اقسام المتقابلين
فانهما يتقابلان كسب الدين لا محسب الخارج لان المقابل منه من المتقابلين والنسبة
انما تحقق بتحقيق المبتنى ولا كان احدهما المبتنى في الاحجاب والسلب علمها انما يحقق
الخارج كانت النسبة اعنى المقابل ايضا غير محقق الا فى الدين بخلاف عدم الملكة فان
وان كان عدم شئ ايضا لكنه ليس عدمه مطلقا بل عدمه المقابل له محقق ما فى الخارج
باعتبار الموضوع ونه القدر من المحقق الاعتبارى كان فى تحقق النسبة فى الخارج او محققا
فى الخارج ليس الاعتبار **قال فصل** فى المقدم والتأخر **اقول** المقدم
هو ما له المقدم كما ان التأخر ما له التأخر والمقدم التأخرى التصور بعينها كل واحد بل

رتبة فكر المقدم حسب اقسام التقديم الى مرتبة اقسام الاول المقدم بالزمان اي كونه الزمان
 في الزمان المقدم كقدم نوع على ابراهيم عليه السلام الثاني المقدم بالطبع وهو الشيء الذي
 لا يمكن ان يوجد اخر الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد هو ولا يكون الشيء الا في موضع واحد
 انه الشيء الذي يتوقف عليه شيء اخر في وجوده والتقدم الطبيعي ممكن كذلك كقدم الواحد
 على الاثنين فان الاثنين يتوقف وجودهما على وجود الواحد فالواحد مقدم على الاثنين ^{سبعة}
 ان يرد في بعض المقدم بالطبع قد يكون غير موزع في المتأخر يخرج عن المقدم بالشيء ^{لث}
 المقدم الشرف هو المرجح بالشرف على غيره ولعمري بالشرف هو كونه كذلك كقدم ابي بكر
 على عمر رضي الله الرابع المقدم بالبرية وهو ما كان اقرب من غيره الى سدا محمد ولما هو
 مقدم هو ملك الاقرمه وهو ما طبع ان لم يكن المبدأ المحمود بحسب التوضع والمحل كقدم
 الصفوف في المسح بالنسبة الى الحراب كقدم الصف الاول على الثاني والثاني على
 الثالث وكذا الى اخرها بالنسبة الى المبدأ المحمود والذي هو المحراب الى الناس المقدم
 بالعلية وهو العلة الفاعلة الموجبة بالنسبة الى معلولها ولعمري بالعلية هو كونه علة فاعلة
 لكونه المبدأ فانه مقدم بالعلية على مكره العلم وان كان معا في الزمان لكوننا علة
 والمصري في الاقسام الخمسة ثابت بالاسبقا وقد ذكر في وجه اخر وهو ان التقديم اما ان يكون
 حث بعضي عدم اجتماع التقديم والمتأخر في الزمان او لا والاول هو المقدم الزمان
 والثاني اما ان يكون المقدم محتاجا اليه المتأخر او لا والاول اما ان يكون المقدم ^{علا}
 وهو الفعلي او لا وهو الطبيعي والثاني اما ان يعتبر فيه سدا يكون القرب منه قدما وهو الذي

وهذه الشبهة في وجه الوجه انما يتم بانضمام الاستقراء اليه لما في السبق الاضطر من المناقشة المنقحة
واعلم من على المحصر ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض خارج عن الحصة اذ في التقديم
ليس زمانا والالكان للزمان زمان ولا ما سواه من الافان وهو ظاهر واصب
لانه زاني اذ المعنى بالتقدم الزماني كون المتقدم قبل المتأخر فلهذا يعنى عدم اجتماعها
والجزء المتقدم من الزمان كذلك بالمتة الى المتأخر منه فيكون تقدمه زمانا لا يكون
في الزمان المتقدم فلا يلزم ما ذكرتم وقيل في التقديم طبعي ليس معي عن الصواب فان
الجزء السابق من الزمان لكونه معد للجزء اللاحق منه مقدم عليه طبعيا في العدم
الحادث التقدم بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غره والتقدم بالزمان هو الذي
لا اول للزمان والمحدث بالذات هو الذي يكون وجوده من غره والمحدث بالزمان
هو الذي يكون لزمانه ابتداء وقد كانت وقت لم يكن هو فيه موجودا ثم يقضى ذلك
الوقت وجاز وقت صار هو فيه موجودا وكل حادث زمني فهو متوقف بآداه الى
الفهم لظن على الوجود الذي لا يكون من الغر وهو التقدم بالذات وينحصر في المبدأ
الاول صل ذكره لان ما سواه من الوجود ان لو صدق منه وعلى الوجود الذي ليس وجوده
مستقيا بالعدم وهو التقدم بالزمان والعديم بالذات يقابل المحدث بالذات وهو الذي
يكون وجوده من غره كما ان التقدم بالزمان يقابل المحدث بالزمان وهو الذي سبق
عديم وجوده مستقيا زمانا اي كان معدوما في الزمان الماضي ثم صار موجودا فيما بعده
من الزمان وكل قديم بالذات فهو قديم بالزمان لان الوجود لا من غره موجود بالذات

ممنوع التعريف فوجوده لا يكون مسبوقا بالعدم وليس كل قدم بالزمان قد بما بالذات فان
العلول الاول وما بعده من العلولات اللازمة له لا تمنع كلها عن المبدأ الاول
قدمه بالذات لعلولتها فالقدم بالذات امض من القدم بالزمان يكون الحادث بالذات
اعم من الحادث بالزمان لان مقابل الاخص اعم من مقابل بالاعم وادق عرفت ان عالم
ان كل حادث زمني فهو مسبوق بمادة ومدة اي لم يات له سائق الوجود عليه بالزمان
وزمان سائق على زمان وجوده اما الاول فلان الحادث قبل وجوده ممكن فطوائرا ^{متنا}
كون الوجود متنا مسلما للعلم من الاشياء الذاتية الى الامكان وانه محال فالحادث
قبل وجوده امكان وهو وجودي اذ لو كان عدما لم يكن للحادث امكان قبل وجوده
فلا يكون ممكنا قبل وجوده وقد بينا انه ممكن لذاته قبل وجوده بقدر ما ان اللائقة انه
لا فرق من قولنا امكان الحادث قبل وجوده لا ومن قولنا لا امكان للحادث قبل
وجوده فان معنى امكانه لا هو ان يكون امكانه صفة له والصفة اما تحقق حقيقة موضوعها
والموصوف منها او الحادث معدوم يكون امكانا للحادث قبل وجوده معدوم ومعنى
قولنا لا امكان للحادث قبل وجوده والفرق لم يقطع لعنى الكلام حيث حكم على نحو
عدم الفرق من القولين كالمفهوم وليس كذلك بل المراد ان يكون لا امكان صفة
لبندهم عدم حقيقة قبل الحادث لعدم موضوعه وهو الحادث وبين القيس لون ^{واذا} نصيد
ثبت ان امكان الحادث قبل وجوده امر وجودي وليس بمما تقدم في نفسه لان اضافة
لزم الائمة بالقياس الى الوجود والاضافات لا تقدم بالبناء ولا يفسد المادة ^{الحادث}

على الحادث انتهى تعليل هذه الالامكان حيث يقال الفاعل قادم على الخ وندى 52
لا مكانه لا تمنع تعليل الشيء فهو من تمام لونه مثل وجود الحادث وذلك القدر
لا يكون مادة للحادث والا لا انصف به الحادث عند وجوده فثبت ان الحادث الزمان
مستوفى بالمادة والماضي وهو يكون الحادث الزمانى مستوفى بالمادة من تصور مفهوم
الحادث الزمانى ومن الدليل المذكور على المظهر الاول حيث دل على سفي المادة^{الزمان}
قال **صل** في القوة والفعل **اقول** بفظ القوة معناه المتعارف عند الجمهور لا يمكن
المحو ان من الاعمال الشاؤه لم نقل الى سبب المسمى قدره وهي الصفة التي يمكن بها
الحس من الفعل وتركه بالارادة والى لازمة الله وهو كونه حيث لا يفعل سرعانم عمر
ما يفعل في كون الشيء مطلقا حيوان او غيره هذه المسئلة ثم نقل من القدر لازم^{المسئلة}
الى الفعل المقدور وهي امكان حصوله مع عدمه برفع عند حصول المقدور مع لغائه
القدر فلما السابق هو الصفة مع اضافت كونها يمكن الى المقدور وهذه الاضافة
زائدة عند حصول المقدور فيكون القدر زائدة عند حصول القدر مثل امكان المقدور
مع عدمه يكون امكان حصول المقدور مع عدمه لازم القدر ونقل الله من القدر
الى ما هو كالمسائل من المؤثرات المتشككة بينهما ومن الاجاب والقدر من المعنى هي مبدء
السفر في ارض من حيث هو اقل وفيه نظر اما اول فلان المؤثرات يكون^{والاجاب}
ان لو كانت محمولة عليها بالمواطات وليس كذلك واما ثانيا فلان السفر ليس كذلك
هو المؤثرات ذات المؤثرات فان المبدء اما يطلق على التامل لا على فاعله ويمكن

ان نقول لفظ الفوه نقل من القدره الى سببها وهو ما ثبت العاديه ثم منه الى ^{الناس} يطلع
ثم من الى ما به حصل التاثير ونه معنى هو الذي اراده المصنف لفظ الفوه في ^{المراد} موضع
وعرفه بان الشئ النحوي هو مبدأ الفوه في شئ اخر من حيث هو اخر وقد بالتحته للدرج
في الشئ الذي هو مبدأ الفوه في نفسه لكن لا من حيث انه لفظ بل من حيث انه شئ اخر
ما من الاعتبارات كالطب يعالج باعتبار لفظه لا باعتبار انه شئ بل باعتبار انه موضوع ^{للمعالجه}
والافعال العاده المستمرة الصورية الاصنام منه غيره بخلاف اعماله في شئ ملك
الانسان في الافعال من الامور الخارجيه كاصطفاصها بالوان وكقصات او قطع حصوه
وكطراكت وسائر الافعال الصاده عنها يجب ان يكون صدورها عن قوى موصوده
منها صفاتها الجسميه اذ لو لم يكن كذلك لكان صدورها اما عن الجسم المشترك او لا
عن سبب سائر الموضوعات بل لا اجتماع امور القاضيه والاولها باطل والا اول لا يستلزم
اشتراك الاصنام في الانا والافعال وكذا الثاني لان الوصل ملك الانا ^{فما}
لو كان لطريق التعاق لا يستمر الامور الاتعاقه لا يكون دائمه ولا الكثره ونثبت
انما صادرة عن القوى الموصوده في الاصنام وهو الظاهر فان قبل لم لا يجوز ان يكون
ملك الانا والافعال من مبدأها مع قلنا المبدأ المعاق سببه الى الاصنام
كلما وهي السويه فاقصاده نوعا من الانزاع والعقل في موضع الاصنام دون غيره يكون
ترجيها لما يرجح ونه لائق **قال فصل** في العله والمعلول **اقول** عله التي ما هي ما توجب
عليه هي ما يتوقف ما تقوم به الالته من اركانها وهي عله وانما في ما يتوقف عليه الصفت

53
اللائحة انفقته باخراسا باليهود الحاربي ويسمى على الوجود وعلى اللائحة وما ان لم يحب بها
وجوده العول ما افضل على بالقوه هي الغلة الاوتة كالطين للكون فان الكون انما هو
بالطهارة بالقوه لا بالفعل واما ان يحب بها وجوده بالفعل وهي الحلة الصورية كصورة
الحاصل للكون على الوجود واما ان يعجز عنها العلول اي يكون معلول لاجلها وهي
الغلة الغائبة كاصابع كالموضع المطلوب من صف الكون او لا وشرط ان كانت
وجودية وارتفاع الموانع ان كانت مقدمة ويندرج في الشطر الوضوع والاول ثم ان
المضمون وحكي من اصحاب العلم اصدحا ان الغلة الفاعلة البسيطة تمنع ان يصدر عنها
اثران والبرهان عليه ان البسيط لا يكون مركبا وكل ما يصدر عنه اثران فهو مركب
فالبسيط لا يصدر عنه اثران اما الصوري فطه واما الكري فلان كل ما يصدر عنه
اثران فحده صدورا عما عنه غرضه صدورا اخر فالحشائ اما لا دخل اصدحا
في المصدر بل يكون خارجا عنه فان دخلت اصدحا في المصدر لزم التركيب وان اجزا
عنه كانتا اثرين صدرت عن المصدر لانها من مقتضات ذاته فحده صدورا عما عنه
غرضه صدورا اخر فحده صدورا اخر فالحشائ اما لا دخل اصدحا
في المصدر لزم التركيب وان فرضنا عنه كانت منها حشائ اما ان فلا ان يرب
سلك الحشائ الى غير النهاية وليم السلس او يمتد الى حشائ واخترت في المصدر
ولزم التركيب نداهم فريدة الحية وعلية الشئ المستور وهو ان لا نسلم ان الحشائ
لوفرضنا عن المصدر لزم كونها اثرين صادقين عنه وانما يلزم ذلك ان لو كانا من الوجودات

الحاجة المحقرة الى العلة الوضعية وليس كذلك بل مما من الامور الاعتبارية التي لا يوجد
لها في الخارج ولا انقار لها الى العلة والسبب فيها وسواء لو صح هذه الحجة فمقدما
لزم ان لا يصدر عن السبب اثر اصلا اذ كل سبب ليس كتركيب وكل ما يصدر عنه اثر هو
تركيب اما اثنوي فطوا اما الكبري فلان كل ما يصدر عنه اثر يجنبه صدور الاثر عنه لكونها
لته منه ومن الوجود متعارفة لذاته فان دخلت فيه لزم التركيب وان فرضت عنه
كانت معلولة له وصحت منه اخرى الى اخر الحجة واما الاعتدالية بان ما ذكره السبب
الحكامي في هذا المقام هو ان الواحد من حيث هو واحد لا يصدر عنه اثر ان ذاك الحكم من
لا يحتاج فيه الى زيادة سان او ينفي فيه ان يقال لو صدر منه اثر ان لم يكن صدور
عنه الا الحسن والواحد مع تلك الحسن لا يكون واحدا فلم يكن صدور الاثرين عنه من حيث
واحد فليس عن الاعتراض الواو على البيان المذكور ان هو عدل عنه الى بيان
اخر واعتراض في البيان الاول واما فيما ان العلول وجوده عند وجود علتها
ولما توقف نه الحكم على تصور العلة الناقصة فربما اول بابنا حلية الامور المعترفة بحقق
العلول ثم اورد الدليل عليه اما القسم منسب كجامع فان السبب الاول علتها بالبداهة
العلول الاول والاشياء وله في التفسير او لا يصيق عليه حجة الامور والتفسير الجامع انها
علة لا توقف العلول على ما هو خارج عنها واما الدليل على نه الحكم المذكور فهو ان العلول
لو لم حب وجوده عند وجود علة الناقصة فاما ان يكون مستغفا عنه او مكنيا والاول محال
لانه لو كان مستغفا لم يتصف بالوجود ولكنه يتصف بالوجود الحكم الثاني العلولات الخارجية

وقد انبأني لانه لو كان ممكنا عند وجود علته الثابتة ولم يبرح وجوده على عدمه لا يحتاج مع
 علته ان يبرح الى مرجح حان وجوده ويخرج من القوة الى الفعل فاما مرضاه ان علة ذاته
 لا يكون علة ذاته للعدم انتقال العلول الى ما هو خارج عنها فبما ان علته لا تطل النشأ
 بعينه بطل المقدم الذي هو بعض المظهر منت المظهر وهو موجب وجود العلول عند وجود
 علة الثابتة وفيه الوضوب لا ينافي امكانه بالذات فان العلول عند وجود علة الثابتة
 واجب بالضرورة بالذات لانه اذا اعتبر ما منه من حيث شي وقطنا النظر من علة الثابتة
 لم يجرى بالضرورة الاعتبار وهو ولا عدم اذ لو وجب له بالضرورة الاعتبار وهو لا عدم لكان
 اما واجبه لا يستعانه به ولا معنى للممكن بالذات الاصل **قال** بانه كون الشيء موضوعا **اول**
 من الاوليات العامة ان العلول بعد ما وجب عليه لا يحتاج ما يقا به البياض لا يلزم من
 مناهية الموضوع له فناءه بل معنى موضوعا للعدا والعدا كذلك تراهم لا يحتاجون عن
 القول بانه لو طارز العدم على الباري تعالى لما ضر عدم وجود العالم وسبب بوجوهه بالذات
 ونسيم من تقار النصارى والعدا الزوال فالله او هذه العدا لا زال في النسيم وبينا ان
 كون الشيء موضوعا لا ينافي تأثير العلة فيه لان علة الشيء للممكن العدم بانه اذا افاد
 الوجود فاما ان يكون هذه الافادة وحالة وجود الشيء العلول او في حالة عدمه او في حالتي
 وجوده وعدمه والاضراب باطلان لاستلزامها اجتماع الوجود والعدم متعين الاول
 وهو ان افادة العلة الوجود في حالة وجود العلول فثبت ان وجود العلول لا ينافي بانه
 العلة بل ثبت ان العلة مؤثرة في العلول لزم كقيل الحاصل وهو قلنا لا يمكن حيل الحاصل

وانما ندرك ان لو كان معنى افادة الوجود محله وليس كذلك معناها ان وجود العلة مستلزم
 لوجود المعلول استماع حركة الاصبع حركة الحائض وافادة الوجود بهذا المعنى حالة الوجود المستلزم
 تحصيل الحاصل واما البناء فهو ليس بعلة للبناء بل انما هو علة لحركة اجزاء البناء والضمام معناه الى
 بعض وذاخرها في بعد البناء وعلة دوام البناء واستمراره هو قوة الاتصال الاخرى بعضنا بعض
 ونسبة الساميات اللاحقة من العكس ما بقاها وذا بقاها سبب البناء فاحتمت مادة العزم
 مطلقا ان نشأته **قال فصل** في الجوهر والوجود **اقول** كل موجود محقق بموضوعه اذ هو كاشف عن
 قوالب اجسامها في الوضع فامضا صاندا لشيء صلا لا يسمى الموضوع الاول انما هي ^{الساكنة} مالا
 المرى فيه محلا ولا بد من ان لشيء احد سما الى الاخر ولو استغنى كل منها عن الآخر لكان
 لشيء احد سما الى الآخر كونه الى ثالث محلول احد سما في الآخر كونه في شيء اخر بل مرجح وانه مح
 فاما ان يكون المقصور المحل والحال وعلى الاول يسمى المحل ميولى والحال صورة وعلى الثاني
 يسمى المحل موضوعا والحال عرضا نذكره الصواب الحق ان امتقا الحال من لوازم ^{الحلول} المحل
 لان الحال لغت والعت مصف لا محالة فالحال مصف بالضرورة وهو التقسيم على انه ان يقال
 الامتقا اما ان يكون للطرفين سما ميولى وصورة او من طرف الحال مخططا وهو عرض ومحل
 موضوع واعلم ان اعتبارا لشيء ان في مفهوم الحلول خرج الاعراض الغريبة من ان يكون
 مصنفه بالحلول كاشط والطوط والنقطة والاولى ان نعتب الحلول بالانضمام الناعت
 لرفع النقص بالاعراض المذكورة واذا ريد ان يقول الجوهر بانه اذا دعت في الاعتبار ان
 كانت موجودة لاني موضوع اى بانه مقابلة للوجود ومن ثمة انما ان تصف بالوجود ^{الغنى}

٥٥
فما لا ينصف به لم يكن في انصافها معصية الى الموصوع فالواجب لا يكون موصوعا بالمعنى اذ
ليس له استه واما الوجود اما الوصف فهو الموصوع الذي يحتاج في وجوده بالوصوع كالقول
المتان في وجوده الى جسم محله وهو موصوعا على هذا التعريف بان الصور العقلية
لجميعها قائمة بالنفس محتاجة اليها في وجودها كما يكون اوضاعا لا متناهية في الوصف والى الوصف
فهو النفس لكنهم صرحوا بان الصور العقلية للموجبات مطالبها لا تنحصر في الخارج في الماهية
واصبحت بمنزلة بالترام عرضة هذه الصورة وادعاء ان عرضة الانبيا في صورتها بمعنى انها اذا
وصفت في الاعيان كان لافي موصوع لان الكون في الموصوع مطلقا اعم من الكون في
الموصوع على هذا الوصف الخارجي ونسبت الاعم الى الشيء لا لوصف نسبت الاصل وفيه في الجوهر
نظر ان الصور العقلية للموجبات مطالبها بالنفس موجودة في الخارج لانها قائمة في الخارج
بالنفس الموجود في الخارج والقيام في الخارج الموصوع في الخارج يكون تلك الصورة قائمة
بالوصوع في الوصف الخارجي فلا يكون صورة مطلقا بل الحق في الجواب ان لفظ الصورة
العقلية الحالية في النفس على المعنى المجرد عن اللواحق مادة التمره عند النفس بواسطة الصورة
الحالية منها فالصورة العقلية للموجبات المعنى الاول ليس كجوهري بل هي عرض موصوعها النفس فوجودها
في الخارج قائمة بالنفس واما التي حكى عليها بانها حويطات في الاشخاص الحاضرة في الماهية
فانما هي بالمعنى الثاني لانها اذا وصفت في الاعيان في ضمن الاشخاص كانت لافي موصوع
فيكون صور الاحمال ثم الجواب اما ان يكون محلا لموجبات اولها فان كان فالحمل مسؤول
صوره فان لم يكن محلا ولا حالا فاما ان يكون مركبا منها وهو الجسم اولها وهو الجوهر المرافق

وهو ان يخلق بالحس علق الدبر والخصية في النفس والافعال العقل والحواس حس هذه الامور
الجملة اذ لو كان حسها كان كل منها مكنيا من الحس والفضل وليس كذلك فان ^{الفضل}
لست مكنية لانها لو عقل الامة السطية ولا نشي مما عقل الامة السطية مركب اما الصوري
فقط واما الكري فلان ما عقل السطية لو كان مكنيا كان مكنيا مقسم الامة السطية
الحالة بافتتامة وان محال ومنه التمايز ان لو كان السريان معتبرا في الجلول على ما ^{منه}
التي المصوب لكن التحقيق بانها لان الجلول اعم من ان يكون على سبيل السريان او غيره
على ما علمت وايضا تركيب النفس في العقل من الحس والفضل لا يقتضي انفصالها في
الخارج اليهم الا ان ثبت اسرارهم مركب الامة في العقل من الحس والفضل تركبا
في الخارج من المادة والصورة فيكون حسا قاطلا لا يقتسم بالصورة اما الموضع
فتتوفاهم الكرم والكيف والاسم وسمى والاضافه والملك والوضع والفاعل ^{والفعل} وال
والاحصاء ثابت بالاسماء اما الكرم فهو عرض يقبل المساوات وعدها لذاته وقوله
لذاته افرار عما فصل لذاته على توسطه محله او طاله كالنخل القابل لهما توسطه ^{القدر}
الحال فيه وكما طعم القابل لهما توسطه القدر الحلال فيه او توسطه ما يقارنه في المحل
كاللون والقابل لهما توسطه القدر القارن له في المحل فانه لا يسمى شيئا منهما
واعلم ان السادة هو الاشياء في الكرم فهو متوقف على موقف الكرم متوقف الكرم ما يكون دورا
والاولى ان يقال الكرم هو الوضع الذي يقتضي الانقسام لذاته والكم المنفصل او منفصل للكم
اخره اما ان يكون مشتركا في حدود يكون كل منها نهاية فردا واما اخره هو الفصل اولا

56
وهو المفصل والمفصل اما ما ابداه مجمع الاخر في الوصف وهو التقدير السقيم في الخط
والخط والعين وهو الجسم السعدي او غير ذلك وهو الزمان والمفصل هو العدد وله انواع
خمس لان كل واحد من الاعداد الزمانية نوع من مطلق العدد واما الكيف فنوعه
اي عرض والرض والتمتع تقارنا المفهوم للصفات منها الا باعتبار الوجود في مفهومه
والمفصل في مفهومها في شئ اى قارة في شئ لا يصفى شئ ولا لشيء وقوله شئ شئ لا يعر
كلما وقوله في شئ ملائمة عن الية التوافق كالمركبة والزمان وقوله لا يصفى شئ
خرج الكلم وقوله دلالة خرج الاعراض النية خرج الاعراض النية واعترض على التفر
ما به مقصود بالوصف والبقية فانه صادق عليها مع انها ليس من الكيف لعدم انحصارها
شئ من اقسام الاربعة اقول اما البقية فلا يصفى لما يكون من الكيفات المختصة بالكميات
واما الوصفه فالنقص ببناء واد الكلم الا ان يلزم كونها من الكيفات وينبغي ان يصفى
في اقسام الاربعة المذكورة ولا دليل عليه سوى الاستقراء انه عظام والكيف جنس
لجميع انواع الكيفات الخمسة والكيفات البقائية والكيفات المختصة بالكميات
والكيفات الاستعدادية ووجه مبني ان الكيف اما ان يكون حيث لا عرض الشئ الا
بواسطة الكلمة وهي المختصة بالكلمة او لا يكون كذلك واما ان يكون مدركا بالحواس
الطارقة وهي المختصة بالحواس اما ان يكون محقة بذوات الالف وهي البقائية او لا
ويحصر علم الاستقراء في الاستعدادية والاستعدادية اما الكيفات الخمسة في اقسامها
كلادة الفعل وطلوقه ما بالبحر وليس بالفعاليات واما غير اسخه كمره الحمل وصفه الوصل

الافعال وكما تم سماعه اولا الكيفيات لكونها اسما بالافعال الحواس وما كانت
 الاربعة منها لاسمها اوتى من غير ما في كونها الافعال لانه المعنى صحت باسم الفعل
 بل ما به يا الله للثبوت والمبالغة على مثال اخرى لانه الحيرة فرال عن اسم الافعال
 الذي كان سادسا في اول الوضع ونفى اسم الافعال عن الاربعة واما الكيفيات
 المتعدي في الفعل المارح فيضاعف الكسابة للمتدب منها ونسب ملكات او غير ذلك للثبات
 عن المندرج في حالات واما الكيفيات المحضة بالكميات فاما ان يكون مختصة بالكميات
 البضلة كالثلث والربع والاستقامة والاختيار والمنفعة كالزوجة والفرقة واما
 الكيفيات الاستوائية فاما ان يكون استواء الخو القبول كاللبن والارضون السمي صغفا
 ولا قوه او نحو اللا قبول كالصلابة والصحة ونسب قوه والامال من فهو حاله توصف
 من حصوله في المكان واما في فهو حاله توصف من حصوله في الزمان واما الاضافة
 في حالة نسبة اي حاصله بسبب مكره اي والوجه بازاد حاله اخرى لانه حيث يفضل
 احدنا الا مع الاخرى كاللوه والنوة فان قوله صوان من لطفه صوان اخر من
 نوعه لانه بينهما لوصف لا صما حاله لانه وعلى اللوه وللآخر اخرى ونسب النوة
 ولا الفصل منها في المفضل واما الملك فهو حاله توصف للنسب المحبط ونسب
 ما يقال كالنعم فان حاله توصف للنسب احاطة العامة بديه وكالشمس فانه حاله
 نسب احاطة الفض واما الوضع فهو مية عاضة للنسب لانه اخره معناه في
 بعض ونسب اخرها الى الامور الخارجية عنه كاتهام والقوة فان كل شياءه عاضة

57
لست اعطيه بعضها الى بعض والى الامور الخارجة منه واما الفعل فهو النسبة الخارجة
تكون في غيره لسبب التاثير اولا كالمسبة الى الصلة للقاطع لسبب كونه قاطعا قوله اولا
اضر از عن الصفات العارضة للفاعل المتابعة للفعل فانها سيات عارضة للمؤثر لسبب
التاثير لكن لا اولا بل بواسطة الفعل وقول الصمد ما دام يقطع اشارته الى معنى هذا
الضد فان النسبة المقارنة للتاثير هي النسبة الى الصلة اولا واما الافعال ان النسبة
الى الصلة للتاثير عن غيره لسبب التاثير اولا كالمسبة الى الصلة للمقطع ما دام منقطعا
واعلم ان منبأ بناء مساوات عارضة لتلك النسبة حصول الجسم في المكان لسببه
بينه وبين المكان ما يرضى الجسم وكذا في البواقي فالاعراض النسبة اما هي
تلك النسبة الصداق ام الهيات العارضة لبيها اضطرب بمقائيم في ذلك فالمر
جعل الهيات العارضة بواسطة النسبة لا النسبة الصداق واخرون خلاف ذلك
والحقيق في هذا الكلام استدعي في الكلام اطلاقا انما يقتصر عن الكاتبة عقيدة المحضر **قال**
الفن الثاني في العلم يصابع نع به **اقول** لا فرغ عن الفن الاول المشتمل على ما تقدم
ايراده فيه من مباحث والامور العامة حاول الشروع في الفن الثاني ورشته مما سئل
بالصانع وصفاته من السائل ومحل شمله على حصول **فصل في اثبات الواصف** وهو **الموصوف**
الذي اذا اعتبر من حيث هو موصولا لفصل العلم اى الموصوف الذي يمنع عدمه امتناعا ليس له
غيره بل ليس ذاته والبرهان عليه انه ان لم يوجد موصوف واذا لم يكن منه الحال واستحالة
الدائم توصف استحالة الدائم وهو عدم الواصف من عدمه وكما وصفه بيان لروم الجمع على

عدم الواجب انه لو لم يوجد الواجب لذاته لكان الوجودات ليس بها محله محتوية ايجابا كل واحد منها
يمكن مقول يكون المحل لا صفاريا الى كل شيئا انما يمكنه معلوله محتيا الى على موصوفة
لهذه المحل والعلو الموصوفة هذه المحل لانه ان يكون حار عنده لان العلو الوجودي لها
بحسب ان يكون عليه لكل واحد من احواله اذ لو لم يكن على كل شيئا فاما ان لا يكون على شي
شيئا او يكون على بعضنا دون بعض وكلها محال اما الاول فلا تبا لو لم يكن على شي
شيئا لا يمكن حصول كل شيئا من حصول مجموعها وبها يمكن حصول المحل وبها اذا المحل في
بمجموع الاحاد لا غير فلا يكون على المحل وقد فرضنا على لهامف واما الثاني فلا انه لو كان
على بعض الاحاد دون بعض لم يكن شي بانفراد على المحل بل على مع على البعض الآخر
وبه انما خلاف المفروض واذا ثبت ان على لهامف اما على الاول وط واما على الثاني
فلان بعض الاجسام لو كان على المحل كانت على لكل من الاحاد لما ذكرنا ومن جهة الالحاق
هو لفظ يكون على لفظ ثبت ان على المحل ان كانت جميع الاحاد او بعضها لم يتم كون
الشي على لفظ الثاني ظاهر البطلان ثبت لطلان المقدم بانه يكون على للمحل جميع
احادها ولا بعضها فيكون حار عنها وليس لاحد ان يقول اثبات القيد القابل بان
على المحل حار عنها تلك المقدمات والافكار ينبغي ما وجب المصنف في اعتبارها لان
معنى ما ثبت هذه المقدمات ضرورية لانها اولية واثباتها بالمقدمات المذكورة والا
الولف شيئا لا ينبغي في ضرورتها وانما يكون صافا لها ان لو كان مصوبا شيئا بطريق فكل
اعني مجموع الحركات وليكن ذلك فان هذه المقدمات لكونها نظرية الحساب لا تحتاج الى

فمما سببها السبب اليها اما الحركة الاولى في كون ذلك صوابا التام واذا ثبت ان
 جميع المبررات ان الملكة باسرها خارجة عنها والمخرج عن جميع الوجودات الملكة لا بد ان يكون
 واصبا من وجود الواجب على تقدير عدمه وهو محقق في لزوم المخرج على تقدير عدم الواجب
 يحصل انفسه كما ذكرنا **قال في فصل** في ان وجود واجب الوجود نفس حقيقة **المقول** وجود
 الواجب نفس حقيقة وليس له حقيقة الا الوجود والشيء المحرر العايم به انه وبرايمه ان
 ان لم يكن نفس حقيقة لكان اما جزءا او عاكسا ^{صا} والثاني ما ظهر بنفسه الملكة فلا بد
 ان لم يكن جزءا او عاكسا على ذلك التقدير لم يكن له يعلق الواجب فلا يكون وجود الواجب
 سفيها ما يظن ان الثاني فلا بد لو كان جزءا لم يكن كون الواجب مركبا وانما وان كان
 عاكسا لكل ما من صفته الى الموضوع وكل صفته يمكن فيكون وجود الواجب يمكن وكل
 يمكن فلهذا وجود الواجب له مؤثر في ذلك المؤثر اما ذات الواجب او صفته من صفاته او
 مفضل عن ذاته والحل بطا اما الاول فلان المؤثر مقدم بالوجود على اثره لما ان اللاحق لا يوجد الا
 بعد التأثير الذي هو ايجابية الوجود وانما يكون اللاحق وهو الصفه الذي هو المؤثر فالتأثير
 مقدم بالوجود على اثره وبما من علو كان ذات الواجب مؤثرا في وجوده لكان ذات الواجب متوقفا
 بالوجود على وجوده فيكون وجود الواجب متوقفا على نفسه وانما الثاني فلان المؤثر في
 في الوجود لو كان صفته اخرى من صفات الذات لتقدم تلك الصفه بالوجود على الوجود الذي
 يتقدم بالوجود على تلك الصفه فيقدم الذات بالوجود على الوجود كما في الاول والى الثاني
 فلا يتقدم امها الواجب في وجوده الى الامر المفضل ويترجم منه امكان الواجب في مجال

واذا ثبت ان وجود الواجب ان لم يكن نفس حقيقة لكان اما خارجا او عاكضا لعل وثبت بطلان المقدم
 بطلان الثاني بقسمته كون الوجود نفس حقيقة الواجب وهو المظهر **قال الفصل في** ان
 وجوب الوجود **المقول** المذكور في نه الفصل على ان احد عاين وجوب الوجود نفس ذات
 الواجب وانما بينهما ان نفس نفس ذاته اما الاول فبانه ان وجوب الوجود لو لم يكن نفس فلو
 لكان زائدا عليها عاكضا لها لا متناعا فزعمه المستلزمة للتركيب متعلقا بموضوعه وهو الذات
 فيكون ممكنا معلولا للذات اذ لو كان معلولا لام ينفصل لزم كون الواجب بالذات واجبا
 بالذات وانه محال فقدم الواجب لوجوب الوجود على وجوب وجوده لان وجودا لما لم يكن وجوده
 الاثر لذات الوجوب المقدم وجوب بالذات انما اذ لو كان وجودا بالذات لكان المتأخر انما
 بالذات فيكون الواجب بالذات واجبا لزم ممكنا بالذات وهو محال فالوجوب المقدم ان كان متعلقا
 لزم تقدم الشيء على نفسه ان كان غيره سببا للحكام من حيث سلسلة الوجوبات التي هي النهاية
 فقدم اليه او انتهى الى وجوب وجوده وهو نفس الذات فقدم المظهر وانما الثاني بطلان نفس الواجب
 ان لم يكن نفس ذاته لكان زائدا على الذات عاكضا مثل ما ذكرناه في الوجوب الوجوب فيكون ممكنا معلولا
 لذات والعلية متعلقة بالنفس على معلوله فلو كان نفس قبل نفسه فالقدم ان كان عين المتأخر
 لزم تقدم الشيء على نفسه فان كان غيره يعود الترتيب منه فاما ان ترتب الصفات الى غير النهاية
 وهو محال او انتهى الى عين هو نفس الذات وهو المظهر فاعلم ان بعض المقدمات متروكة مطروقة في بيان
 نه من المعلومين لوضوحها كما تقدم في الوجوب لتفصيل عنها **قال الفصل في** توصيف الواجب **المقول**
 لو كان في الخارج موجودا ان كل واحد منهما واجب الوجود لانه لا يشترط في وجوب الوجود امتياز

كل منها عن الآخر شي اما الاول صائب بالوض واما الثاني فلان كل اثنين ^{من} صفتي
من صفاتي فلا بد ان متاز احد عما عن الآخر شي واللام يكونا اثنين اذ الامتياز من لوازم
الاشياء واصحاب الملزوم من لوازم امقار اللزوم فانه امتياز كل شي عما عن الآخر اما ان يكون
تمام حصه اول لا يكون وكلامه مما لفظه اما الاول فلان ما به الامتياز لو كان تمام حصه كل شي
كان ما به الاشتراك من وجوب الوصف طرعا عن كل شي بالفروقه ووالثاني ما ثبت بالثان
ان وجوب الوصف نفس الواجب اما الثاني فلان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحصه كان كل
شيء كما ما به الاشتراك وما به الامتياز من لوازم امقار ما يستلزم للمكانا وهو صلات
واعرض عن على ندب الالام ان ما به الامتياز ان لم يكن تمام الامتياز لم يكن الكسب واما يلزم ان
لو لم يكن ما به الامتياز عارضا وهو محتمل ما ثبت بان ما به الامتياز لو كان عارضا كان الاشتراك
الذي هو وجوب الوصف اما ان يكون تمام الحصه او خروا لها او عارضا لها والكل لفظ اما الاول
فلان ما به الاشتراك ان كان علم الحصه كل ما به الامتياز عارضا والبعض الممتنع
هو السنين يكون نفس الواجب عارضا لذاته وهو صلات ما ثبت بالدليل واما الثاني فلانه يستلزم
ونه اظه واما الثالث وقد بين لطلانه والحواس ليس به اما اول فلانه كلام على السند على ما لا يخفى
واما ثانيا فلانه جعل على استيك عظيم اذ لا يلقى ان يقال ما به الامتياز ان لم يكن تمام الحصه
ممكنه فهو ما اذ لو لم يكن مقوما على نه التقدير لكان عارضا لا محاله والعارض المنزه هو السنين
فيلزم كون السنين عارضا ثانيا في الكلام مستدرك كله وقد ذكر في كلام نه القائل ان الواجب
نوعه محض في نفسه ونه انظر ليس به والكان منزه صا و ليس به في نفسه لان ما لا يصح ان لو كان

ان لو كان الواجب مائة نوعيه وذاتنا في ما قرر عنهم من ان تعين الواجب بما ضابطا به هو
 نفس ذاته **قال** اصل في ان الواجب لذاته **القول** وايضا الوصف وامن جميع بهانه اي حصوله
 لا يمكن له من صفات الكمال ولله خاص حاله ممكنه غير حاصله موقع حصولها وذلك لان جميع ممكنات الصفات
 يكفي ذاته في حصولها وكل ما يكفي ذاته في حصوله فهو واجب المصوب لجميع ممكنات له من الصفات يكون
 المصوب والماضي فلان ذاته لو لم يكن في حصول الصفات مائرا لكان حصول الشيء ملك الصفات
 من غرواته وممكن حصول ذلك الفاي وجوده طال حصول ملك الصفه وعينه اي عدمه فلهذا
 ونسبى كان كذلك لم يكن ذاته من حيث هي مجردة عن كل واحد من شرط حصوله فلهذا
 الوصف او لوجوده الوصف على ذلك التقدير فاما ان يجب الوصف مع ملك الصفه او لا معها فان
 وجوب ملك الصفه لزم ان لا يكون حصول الصفه من وطا حصول الوصف لهما لذات الخروجه عن
 حصول الوصف وان يجب لهما الوصف لا معها لم يكن عدم الصفه من وطا ما قلناه حصوله بالذات الخروجه عن
 العنه فثبت ان ذلك الواجب لو لم يكن كافيه في حصول ما يمكن ما من صفات الكمال لم يملك
 من حيث هي فلم يكن الواجب الوصف لذاته وطلان الثاني بل على تطلان القدم
 الذات كافيه في حصول الصفات ليس ثمة مفهوم الصوي والما الذي فلا لا يكفي الذات في
 لو لم يحصل لذات لتوقف بوجه حصوله للذات على امر متاخر للذات فلا يكون الذات كافيه في حصوله
 وقد فرضنا انها كافيه بتم الخروجه منها وحصل المظهر في القرير الخروجه والاغراض عليه من وجوده
 ان المذهب والاضافات من الصفات الممكنة للذات والذات غير كافيه في حصول لتوقفها على
 متاخره للذات ضرورة كونها سببا عن الذات وذلك لان المتاخره من الذات متاخره

60
سلباً من الخدوت بكونه سلباً من الذات وصلب الخدوت مضافاً الى سلب الخدوت عن الذات
وضوائه ان الكلام في الصفات المحضة لا في الصفات مطلقة فلا بد من النقص بالصفات المطلقة
والاضامة منه نظراً لما يتألف باللام ان للذات لو لم يكن كانه في جميع العفلات كان سلب الصفات
ولم لا يجوز ان يكون من الذات هو وسط الغير وضوائه ان كونها من الذات هو وسط الغير مثل كونها من الغير
اسلم الخلف فان صدق تلك الصفة من الذات لو كان هو وسط الغير كان الغير من الذات
الثانية تلك الصفة يكون وجوده شرطاً لوجودها وعدمه شرطاً لعدمها فليكن منه ما يلزم من الاول
من غرق ونالنا ان التحد ما هو في نال النية القابلة من كان صور الغير شرطاً لوجود
الصفة وعنده شرطاً لعدمها لم يكن ذات الواجب من حيث هي محرومة عن النية واصل
اما هو لا اعتبار لا لغير الامر فان تحد الذات عن كنهها في نفس الامر يحل لامتناع الملو عنها
واذا كان كذلك فالنيتية منقولة لانه لو وجد على ما ان يجب مع الصفة اولاً معاً قلنا
حبا ان يجب مع الصفة موله فان وجد على مع الصفة لم يكن حصول الصفة شرطاً لوجود
قلنا ثم قوله لان الصفة حاصلة للذات الحد عن الحصول قلنا التحد والاعتبار لا يلزم عند شرط
الحصول في حصول الصفة بما يلزم وذلك ان لو كانت محرومة في نفس الامر لم يمتد الى النيات
كما في النية الاولى عنه ولا يحصل عن الاعراض في الالان ان يفهم كل ما هو ممكن للواجب الصفا
بوصية ذاته فهو الحصول اما الكري فطاه واما الصفا فلانها لو لم تصد لكان وهو نقص الصفات الذات
وذلك الغير لكان واجبا لذاته لزم تعدد الواجب لكان يمكننا فاما ان يوجب الذات ويلزم كونها بوصية للذات
الذي فرضها بوصية اذ الواجب موجب اولاً يكون وهو يوجب بوصية فهل الكلام الذي قلنا ان

سلسلة الموضوعات الى غير النهاية او انتهى الى موجب لوصفه الذات ويترك خلاف الفروض والاصل ان الذات
لولا توصفات باسرها لم اجد الامور المنعقدة من تعدد الواجب وضل الفروض فيكون الذات
جميع الصفات نحل الطم وذه من القوايه التي لم يطمح بانظروا سواه ولما احوال الشئ الواحد
واحد منها بالاضترار عند البصير عنها من فاسد كتب البصير من اهل العطفه **قال** فصل في ان
الواجب ذاته لا يشارك **الح** **اقول** الواجب ذاته لا يشارك الممكنات في وقوعه اي الوصف في نفسه
مقولا على وقوع الواجب ووصف الممكنات بالتواطى قول الاول على شخاضه وذلك لانه لو كان كالمسمى
بذاته العنى والوصف من هو ما ان كالتحرد عن كونه عاضا للماهية او اللاتحرد والوصف لهما اول الحب
له شئ منها وتمام الثاني باسرها لطم اما الاول فلا سدره وجوده الممكن وكون الوصف نفسه مسموح
لانا العقل ما لم يكن كالمسح ونشك في وجوده فلو كان وجوده الممكن في نفسه لزم كونه كالمسمى
معدوما مسكوكا في حقه واحد وموحد حال اما الثاني فلا سدره عروى الوصف وكونه لطلبه واما
الثالث فلا سدره كونه لخواص من البجرد واللاتحرد ممكنات الصفا الى علمه بديم اصفاء الواجب
تحذه اما البرود الثاني ما انشاه من ان ذات الواجب كافيه فمما له من الصفات تدور
الح واعرصى علمه من اصحاب ان قولكم لوصف الممكنات العقل المسحع انك في وجوده
بمقدمه الكلية بالمثال الحزنى وانه غرضه واضع ان الله سبحانه العوض القدره الكلية الحامكة
وجودات الممكنات بكل محرده غرضه المثال الحزنى كما في النقص ملحق بالمصنوع ان
الواجب ذاته لا يشارك سوا من الممكنات في الوجود واما ما ثبت ان لو ثبت وقوع العروى في الممكنات
كلها والمثال الحزنى لا يفهمه هذا الكلية قلنا المصنوع ان الوجود لم يفسد الا بالتواطى على وقوع

وجود الممكنات

ووصف الممكنات وذا ثبت ما ذكرنا من المثال الخبيث بان يفهم لو كان الوصف مقولا بالكلية على
الواصف الممكنات وكان الوصف المشترك من موهوم مجرد الرمز ان يكون وجود الممكنات
بأسرها محذورة ولكن ذلك اذ وصف بعض الممكنات عارض كما في المثال المذكور وناجها انالام انهم
شي من التجرد واللا تجرد حيث يوهوم لزوم انفجار التجرد الى علة وانما يلزم ان لو كان التجرد ويا
ولكن كذلك بل موعدي واثبت بان الممكن مقصود الى العلة وجودا كان او عينا عانه ما في السأ
ان الممكن العدم لا يلزم ان يكون وجوده بل يكفي فيه العلة معلوم حيث التجرد للوصف من موهوم
ممكننا يلزم انفجار الواصف في تجرده الى علة القدمه وسموح وتقابل ان نقول ما ذكرتم من الدليل
على ان وصف الممكن غير مقصود لوصف الواصف فاما تفصل الواصف في وجوده ولهذا
حتاج في اثبات وجوده الى البرهان ولو وصل الوجود بوجه تجرد بعضه لما احتجنا الى البرهان
في اثبات وجوده ويمكن ان كان غائب الواصف غير مقوله وانما بعض صفاته فذلك احتجنا الى
البرهان في العلم لوجوده ولو امكن معرفة حقيقته لما اصبحت بعض صفاته الى اثبات وجوده بالبرهان خلا
الممكن فان التردد في صحة بعضه من لوازم ما ثبت في السبيل من الوصف واعلم ان البصير لم يذكر في
مسام الحكما تمامه اذ عانه ما ذكره ان الوصف وجودي الواصف الممكن ولذا تمامه
لان منهم ان وصف الواصف محال فالوجود الممكنات مطلق الوصف عارض تلك الوجود الخاصة
عسا بانفسك من الافاضل الى ان الوصف لا يخلو له لا لغو ولا عضة وانما موهوم في حقيقته واحد
تمامه انه لوجه الامساك الممكنة شوع من السعول غريب العقول المشتبه بوجود تلك الامساك عباره
عن موهومها الوصف القائمة بها الى اصد لها ذلك السعول وكذا السمع يقولون في موهومها الاول

والاخر من بين الحكماء المحققين ومن مقالات النصفين بل هو انهم ذاهبون الى مثل هذا الحق في علمهم
عائتم تحزوا الحق **قال فضل** في ان الواجب لذاته عالم بذاته لا يجرى عن المادة وكل مجرد عن المادة عالم
لان ذاته صاعده تكون عالما لان العلم حصول حقيقة الشيء مجردة عن المادة والبارز في عالم
اقول اعلم ان العلم بالشيء اذ كان معني واحد وهو ان يحصل حقيقة عند الفاعل الذي يحصل عنده حقيقة
الشيء اما في نفسه ومثالا لها اما الاول فكاذوب اما عندنا اذ تعلم بالذات ان اذ كان الفاعل
يحصل صورة من الفاعل متبادرا اما في نفسه عن الفاعل حاضرة لنا بحيث لا بد من حصول حقيقة
علمنا من صورها او الثاني فكاذوب ايضا لان فان الشيء الخارجي او الذات في الوجودية الحقة او
من ظاهر ذلك ان عندنا في الحقيقة صورة الخاتمة الحقيقية بالوجود في الوجودية الحقة
والمتشكك عند الفاعل ايضا وتفضل بالناحية الكلية حصول صورة في العقلية في النفس في العلم الظاهر
وبما معنى ان يعلموا ان كل موضوع مجرد عن المادة ولو اختلفا في ذاته لان كل مجرد في الوجود
على ما في سبانه في الفصل الثاني في الفصل حاصلا لذاته المذكورة بالذات يكون سبانه
لذاته اذ الاو ان ليس حصول الحقيقة عند الذات وانما قلنا ان حقيقة المجرى حاصلا عند
والا لم يكن له حقيقة فان حقيقة كل شيء في ذاته هو فلو لم يحصل له حقيقة عند حصوله
ذلك الشيء هو ذلك الشيء في ذاته فلم يكن تلك الحقيقة حقيقة له في ذات القول في الوجود
عالم بذاته لانه مجرد عن المادة اذ لو كان ماديا لكان صاعدا او نازعا في الوجود
الى اجزاء اجزاء البنية الى اجزاء وكل حقيقة يمكن ان يكون الواجب موجود في ذات الواجب لانه مجرد
عن الوجود ان كل مجرد عن المادة لذاته ان الواجب لذاته عالم بذاته وهو المظهر **قال فضل** في العلم بالشيء **اقول**

لاذكر

لا ذكره الا ان ذكره هو حصول الحقيقة عند المدرك وكان هذا منطوقه ان لو فرض بان فهم المدرك
هو ان الشيء انما هو من العاقل والعقول والاضافه لبعضها بعضا من المصاحفين ولم يمتنع العقل في ذاته
من ان يكون صوابا في ذاته وان كان منطوقه ما ذكرناه في هذا الفصل من ان العاقل عالم به او رتبة المدركه وفعالته
الاعراضيه وقرينة ان العقل الشيء ذاته لا يصح في الغاير من العاقل والعقول فان العلم هو حصول الحقيقة
الوجوديه في المادة عند المدرك مطلقا اي سواء كانت الحقيقة الحاضرة متعابره بالذات كذا او لا وانه
اعلم من حصول الحقيقة المتعابره وكذا الاصل لا يستلزم كذا الا في مورد العقل الشيء ذاته حاز ان لا يتغير عنده
حقيقة متعابره له وحقيقة الغاير متعابره له لان كل واحد من افراد الثاني عقل ذاته وانه معلوم
بالوجدان فلو افترض العقل الشيء ذاته المتعابره من العاقل والعقول لكان لكل شخص نفسان
اي ما ذاعلته والاخرى معقوله وانه يدعي البطلان وانما لما كان عقل كل متاذا به معلوما
بالبداهة كان هذا التشكيك من قبل التشكيك في البديهة فلا يسمي الجواب والامان العقل
اضافه بعضه بعضا من المصاحفين وسما العاقل والعقول من الثاني في عقل الشيء ذاته ان الاله
لا يصح في تعابره المصاحفين الذات والحاصل تعابره بالوجه ما هو حاصل في عقل الشيء من
حيث من ثلثه العاقلية تعابره ذاته من حيث ثلثه العقوليه فاذا العقل ذاته فهو
الاولى في عاقل وبالطريقه الثابته معقول والى التثنيه بالكلية واضح المقصود **قال** فصل في ان
الواصف لذاته عالم بالكلية **الم** **اقول** واحصوا ذلك انه مجرد عن عالم جميع الالهيات المعقوله و
البرهان على انه المظهر ان الواصف لذاته مجرد عن المادة ولواصفها وكل مجرد عن عالم العقولات
فالواصف لذاته عالم بالعقولات اما الصوري فقد تقرر بان في الفصل المتقدم والاكبري فقل ان

كل مجزئ يمكن ان يكون معقولا من اطلاق ذلك مانع للمجرد ومن كونها معقولا فان المانع عن العقل هو
انغلاق المادة المانعة للعقل الذي هو المضمون المجزئ والمجرد ومول عن تلك العلاقات والعقلانية
الواجبة تمنع العقل مع كونه مجزئا وغروله ياتي معنى امتناع عقل الواجب هو ان العقول^{المنتهية}
تصورها عن اذالك لا يمكن ان معقل حصه الواجب والاتباع في ايمان معقولتها في عقولها
لا يمكن ان يعقل مع كل سوية من العقولات وفيه الضم طار اذ لا منافاة من عقل وعقل وكل ما
يمكن ان يعقل مع سائر العقولات يمكن ان يقا به سائر العقولات في العقل لان العقل^{حصول}
صوره الشيء في العقل معقل المجزئ مع العقول المصولة معا في العقل ونما مقارنتها بالادراك العقل
وكل ما يمكن ان يقا به العقولات في العقل يمكن ان يقا به في الخارج اذ لو صح المقارنة في العقل
دون الخارج لزم توقف صورها على حصولها في العقل الذي هو المقارنة العقل^{المقارنة}
توقفها على صحتها ومقارنتها العقولات مجرد في الخارج هو عقلها اما ما يمكن مجرد يمكن ان يعقل ما
العقولات وكل ما يمكن ان حصوله للمجرد فهو واجب الحصول له بالعقل اذ لو كان حصوله باليقوه لم
كونه ماديا فان كون حقيقته شيء باليقوه من خواص كون ذلك الشيء ماديا ثبت ان كل مجرد
سائر المعقولات وهو الكبري ولو حصلها الكبري قولنا وكل مجرد يمكن ان يعلم سائر المعقولات^{من}
الفصل ان الواجب يمكن ان يعلم سائر المعقولات وقلنا بعد ذلك وكل ما يمكن للواجب الحصول
والا لكان له حاله مستظرة وقد ثبت خلافه بل قد ثبت ان المظلمة قطعتنا في هذه الحجة اثبات القدر
انقائنا كل ما يمكن للمجرد حصول المصولة وقد بينا ذلك في امان في كلام الصالح فان قيل الخ
اقول هذه معارضة اورد على الخ المذكورة في هذا الفصل وتوجبها ان نقول ما ذكرتم من الدليل

وان لم يكن اثبت كون الواجب عالاً بالاعتقالات كلها ولكن عندنا ما به وهو ان الواجب ان عالاً
كله الواجب عالاً وقابل للصورة الى اصله من الشيء في ذاته والثاني لطلب الامر كونه فاعلاً لها فلا
الصورة الى اصله في ذاته يمكنه لا مقارناً الى ما تقدم به فيبقى الى موثر شيئاً وذلك الموتر لما كان غرضاً
الواجب ان مقارناً الواجب في هذه العلم الى ذلك الغرض ومعنى ان يكون الموتر شيئاً هو ان
لغيره كونه فاعلاً لان العالم لا بد وان يكون قابلاً للصورة العلوم لغيره بالاطلاق الثاني فلا
انما لم يكن الا مستعداً والقاعدة هي التائيد وما مستعد من سعة كل مستعدون الا فلو كان الواجب
فما كان قابلاً للصورة الترتيب في ذاته وسواء واحداً من هذه المعاني بالام ان الشيء الواجب لا يكون
مستعد للصورة وقابل لها اذ معنى كونه مستعد للصورة في ذاته لا يمنع ان يحصل له الصورة ومعنى كونه
فما كان لها ان مقدم عليها بالعلية والاستماع في اصحاب الحسنى لعدم منافيتها واما انما مستعد
لغيره من صور الواجب الترتيب في ذاته ثم انهم اذ الترتيب على ان لو كانا من الذات كذلك
بل هما اضافتان يوضان لها بالقبول الى الصورة وذا غير محيل فان الولاية والقارة مثلاً
اضافات يوضان للشيء الواجب الى معلومة القدر ثم ان المصداق في المسئلة الى
ما ذهب اليه السكون من علم الماى جل ذكره بالاضافة فائدة زائدة عما سبق به فائدة الى ان
علمه بالاشياء اما هو ان صورته في ذاته مع العلم بالماى للنفوس الناطقة في ذلك والى ان من
علم الواجب هو نفس ذاته برأى على ما ذهب اليه السكون من لزوم كون الواجب قابلاً وقابل
لعل وقد اعتقد مع العلم من الواجب بالحق وذلك لان من جعل العلم نفس الذات فقد وقع الامر
والعلم بالاشياء بالاشياء لا غير فكون ما نبي العلم بالحق في ذاته والى ان من جعل العلم في
الاشياء

ولم ينشأ من العلم شيء من العلوم الا بقدرها والاما ان كان صوره منها
او في الله يعلم الذات بالاشياء عندهم هو ليس بالذات باعتبار علقها بالعلوم والاشياء
ان من العلم ولا يلزم من انقضاء الاصل انقضاء العلم **قال فصل** في ان الواجب لذاته عالم بالاشياء
على وجه كلي **القول** اعلم ان بعض السان في نه المظهرية في مرتبة مقدمات الاوان اعلم ان الواجب
بالاشياء اعلم تمام وهو علم بها مع جميع صفاتها وانما بالذات والذات لا يتصور ذلك لان علمه بجميع
ذلك يمكن الحصول له اذ هو كذا ذات وهذه الاشياء منها ان يكون كذا فليعلم ذلك بجميع
والا لكان له حالة مستقرة الثانية ان العلم التام بالعلم الموضوع للشيء هو العلم بالعلم لان
العلم التام بالعلم الموضوع هو العلم بتوحيدها بما يحصل في الحقيقة هو العلم بالعلم
الثالثة ان العلم الحزني يكون على وجهين احدهما علم بتوحيدها بالعلم الحزني وهو علم بالعلم
الحزني بمعنى ان العلوم الحزني الحاد حال عدمه ان العلم انه مفقود او انه موجود
في العلم يحصل به العلم بانه موجود وعدمه طرانا لعدم علمه بزل العلم بالوجود يحصل العلم بطرانا
العدم عليه وهو العلم على الوجه الحزني بالمطابقة الحزني في التوحيدها بالعلم بالتوحيدها بالعلم وهو
علم تعالى عن الزمان حاصل عن العلم بملك ذلك العلوم والعلوم على الوجه الكلي المنسبة لعدم غيره
لان الاسم الكلمة العلوية عن التوحيدها بالعلم الاول ملك بالذات العن الواقع في حيز المعنى
من الزمان للتوحيدها مثل ان يعلم كل وقوعه انه سيعلم عنه وقوعه بزل العلم وحصل العلم بانه موجود
وما انقضى العلم بالواقع وحصل العلم بالانقضاء في العلم بانه في لا حاطة التوحيدها به ولا التوحيدها في
خزونه ومثال الوجه الثاني العلم بالذات العن الحاصل من العلم بملكه كما اذا علمت ان السحر

والبيان في هذا الزمان الواقع من الكشوف معلوم لك ونوع الكشوف الثاني في حيز من الزمان
مقتضى التناهي اما الكشوف الاول المعلوم القائل الى بعض النواحي العلوية مثل ان
يعلم انه واقع في ساعة كذا يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من الكشوف الاول المعلوم وقوعه
ساعة كذا يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من التواريخ العلوية في اي ساعة من اي
يوم من اي شهر كذا من التواريخ المذكورة وهو العلم واحد مجموع حاصل قبل الكشوف وهو وبعده
لا يتغير من الاستعمال الى الموضوع والى الانحصار وسواء من الزمان لا مكان كونه
في الزمان بل هو متغير في الزمان خرب من الزمان المسمى من الاول الى الابد
فقبل العوالم من العلم مد حاصل لبعض الاشخاص الرتبة بعد ان لم يكن حاصل اليه في المال
الذكر يكون حادثا بالزمان فيكون زمانا لا حاطا الزمان محدثا فلهذا راسه صدق بعض
افراده المتضمن لمباح معلق بالمادة لانسان في تعامله عن الزمان محدثا واذا تمت
هذه المقدمات مقبول واحد الوجود لانه عالم بالحيثيات لا على الوجه الجزئي بل على الوجه
الكللي لانه عالم بالحيثيات فلهذا عالم بالحيثيات فلهذا عالم بالحيثيات فلهذا عالم بالحيثيات
الاولى من علم معلوله الاول الفهم تام فبذلك العلم معلول معلوله وهكذا الى ان
الى ان العلويات القديمة في الطول وسيرى علة في الحوادث والغزائيات في
الوضع محيط علم جميع الحوادث القديمة والحديثة الغزائيات من الاولى الى الابد اما ان علم
بالحيثيات ليس الا على الوجه الكللي فلهذا لو كان على الوجه الجزئي لكان كماله ان الحوادث
موجود غير موحدة على ذلك لما ذكرنا في المقدمة السالفة من الوجه الجزئي يحصل في ذاته

عندما لا يتعاقبان حسب لاسبق احد من الزمان الثالث معلوم البقر في ذاته لا يكون
علمه بالخرجات بالوجود الكلي الحصول عن التفرع الى عن الزمان حسب ما ذكرنا في التفرع
وهذا القدر من البيان كاف في هذه المطم لكن المصنف اذ عليه ان قال بل يدركه على الوجه الكلي
مثل ان يدرك من الكشف العين بانك في بعد حركة كوكب معين كما اوضح من التدرج وكذا حاله
كون ذلك الكوكب شمالا اي واقعا في جانب الشمال من وصل الشمس او في الربع الشمالي لصفحة
كونه عند الدرس وكذا الى ان يخرجه العوارض الملاحظة لهذا الكوكب في ذلك الوقت من حال
سواكل اذ لا ينبغي عليه على كرسى العالم من الحاصل من اماكن الخرائط سوى ما ذكره عالم كرسى
بالخرائط الا على الوجه الكلي ولزم من هذه الزيادة ان معلوم الله تعالى من الخرائط يفتن
كلية لا ييسر هذا بصر ما لا يعلم الخرائط وخلق منهم ووضع في هذا البرهان استدراك انهم لم
زيادة قوله في العلم عكاف الح عدم انقار المطم قال في ان واجبت الوجه مريد بقوله انه
في نه الفضل من طلبة احد ما ان واجبت الوجه مريد الا شيئا بمعنى ان ما صدر عنه من الاشياء ما صدر عنه
ما افوه وتاثيرا لانه جواد اما انه مريد من ان كل ما صدر عنه فهو عالم به بوجه وجهه لانه عالم بجميع
العلماء والبصائر فيه لا بد ان يكون عامر الكون متقا لفيض ان الخبز غير مناف لانه لان المصادر
لازم صف والموارد لا يكون متنافيا وكل ما صدر معلوم له وهو خبر غير متناف لانته كماله للعنق
لفضائه فهو معنى اما صدر عنه من الاشياء يكون صادرا عنه مدناه وهو المعنى بالارادة وقد
ثبت انه مريد بصد عنه من العلوم والمطم واما انه جواد فاعلم اول ان معنى الجود وهو افاذه
بشيء اى شى هو مو تولى اختيار رغوت عند استفيد الاوصى سبب الكسب لمن لا يبقى ان يوجب

٦٥
 يكون جوابه او كذا بهيبتنا بعض من المفسد او من غيره ليس بجواب بل هو معاملة الواض
 او كذا بهيبتنا كل ما يقع الفقد حصوله في مقابلة معاديه من عين او مناع او مخلص عن
 او كذا الى كونه على ما هو حسن والبقى بهيبتنا بعض اذا اصبحت في العقل فاصيب الوجود هو الاول
 وهو كذا بهيبتنا والوجود صير بعض مرغون عند كل عاقل فاما انما العقل هذه الافادة لوضو
 الى كذا بهيبتنا هذه الافادة او مفعلة لان صفة الظلم المزني الوجود اي يحصل به ما هو الا ليق
 من النظام الفقد في غيابه الا لانه صير الاشياء على ما ينبغي لا يوضو في شرف والاول محال
 او كذا بهيبتنا هذا حصول كمال مطلوب له لزم ان يكون له حالة منطرة وقد من امتناع ذلك
 في الثاني وهو انه لا يوضو في الوجود الى ما يكون عرضا مما افادة يكون
 هو كذا بهيبتنا المظم **قال الفقه الثالث في الملايكه الخ اقول** قد قرر عندك سلف ان العقل
 في محله غير متعلق بالابصار متعلق بالذات والنفوس وذلك حسب ان الحواس اما متعلق بال
 بنوع النوع من المتعلق بصير الله في كمال كما هو من شأن النفوس العقل كمالا لانه
 النظرية مستغنية عن كمال فما لا يتعلق بالابصار من النوع من المتعلق على لا يتعلق بالابصار
 الا بالعلمه والثانية ولما كانت هي من موضوعات الالهى كان من الواجب ان تحت عنها
 في القسم الثالث الذي هو في العلم الاسباب في المحضة ولهذا انبأ ان الف لا ثانيا واما
 هو الباطن على هذه مفعول **قال فصل** في اثبات العقل **الخ اقول** البديهة الاول ص ذكره
 ليس ليس في نفسنا وكل لسطه ثانيا في الاصل منه الا واحد فالصا عنه على لسطه
 مفعول واحد في العقل الواحد الصا عنه اول يجوز ان يكون صا وبعده فاما في نفسه ^{والاول}

اذا انبجتم فيه انما هو المجرى العارض وكذا الثاني لان الحمل ان كان هو البداء الاول ^{من السبب} البداء
 فاعلم انما لا ينفك عن الوض وان كان محال والكان غرضه ان معلول له لان ماواه من الوض ^{سواء كان}
 اما لا واسطة او بواسطة فان كان الوض وحده كما صار عن عنه بلا واسطة لم يسم صدق من البداء
 الاول في مرتبة واحدة وانما وان كان الصار عنه بلا واسطة احد ما يقط فان كان هو الحمل
 لم يكن من الوض من اول معلول صدق عنه وقد فرضناه كذلك وان كان هو الوض لم يسم
 الوض على محله المقدم عليه معلوم تقدمه على وجه صحيح فثبت ان المعلول ليس عوضا فيكون هو
 فاما ان يكون هو الوض او صورة او سببا او فاعلم ان هذا المجرى في الالف عام لا يسم في الكونه
 هو لا لانه لو كان هو لم يسم تقدم السبب على الصورة لتقدم المعلول الاول على ماواه من ^{المعلولات}
 لكن السبب لا يقيم بالفعل الا بالصورة فلا يسم عليها ولا الى كونه صورة اذ لو كان صورة
 لتقدم الصورة بان عليه على السبب لتقدم المعلول الاول على ماواه من المعلولات بالفاصلة
 لكن الصور لا تقدم بالفاصلة على السبب لانه ان الصورة شدة فاعمل السبب ولا الى كونه
 حسبا لان المركب من السبب والصورة او احد ما يقط فلو كان الصار عن البداء الاول
 بلا واسطة هو الى فاما ان يكون الصار بلا واسطة كل واحد من السبب والصورة او احد ما يقط ^{الممكن}
 شئ شفا صار بلا واسطة لم يكن الى صار بلا واسطة سيف فعل الاول لم يسم صدق لانه ان عنه
 في مرتبة واحدة وانما وانما على الثاني لم يسم ما ذكرنا في القسم الاول من الكونه وانما انما لا يسم ولا
 ما فرضناه من ان الصار بلا واسطة هو ^{الممكن} ولا الى كونه فلو كان فاعلم ان السبب فاعلم ان السبب
 الام وانما لان السبب فاعلم ان السبب ^{الاصح} واذ قد بطلت الاقسام الاثني عشر انما هو من المعلول

الاول من العقل وهو المبدأ **قال** في اثبات كثره العقول **الحاقول** لما ثبت وطا العقل
 في الفصل السابق حاول في هذا الفصل ان تحت له المقدور ونحوه عما ان عليه ان العقل
 لا يلبس من خبدا، قريب تونر فيه على واسطه ذلك المبدأ، اما ان يكون هو الواجب لذاته او فلا
 او فلا او عقلا وما سوى الاخر من الاقسام بطم اما الاول فلما بينا ان العقل الصادر
 عن الواجب هو لا يسمي واما الثاني فلان الموتر في العقل ان كان صلا افر فالموتر فيها
 اما ان يكون طويلا يلبس الى الاخر او مجزأ لا يلبس منها اما ان لا يسجل الى الثاني فلان
 المجموع من الصغرى الى الحاوي ولا يجوز ان يكون الاصل الا صغرة لا لا شرف الا عظم اما ان
 اصغر من سبيل الى من الحاوي فطم واما ان اصغر من سبيل فلان بعده عن المبدأ الاول في سلسله
 المتكاملات الترتيبه اكثر من بعد الحاوي عنه والاعده حسن كذا قبل وفيه مصادره على المظهر لان
 المجموع انما يكون بعد ان توهم لمن على الحاوي اذ لو كان عليه الحاوي لكان اقر الى المبدأ فاما ان
 عدم قبله المجموع بالبعد يكون مصادره على المظهر والا وان فيه المجموع ليس من الحاوي اقر من الحاوي
 الى المفضل ان يكون العقل من العناصر وحسب من الافلاك الغير العايله لها والا ان الى الاعراض
 من الاعداد عنه واما ان الال اصغر لا توتر في الانشرف والاعظم مما يشبهه الطباع سلمه فان
 كل صاع من سبيل حكم انما يكون الال اصغر من الثاني الانشرف والاعظم وفي المقدار انما لم يسمى
 والاولى في الطال على المجموع انما يشبه في الطال على الحاوي من الطريق العام الال على اطلاق
 الى علم طاف واما ان لا يسجل الى الال فثباته طرفان واحد على امتناع على صغره وانها عام على
 على امتناع على حكم اخر اما الطريق الى الصغرى ان الحاوي ان على مجموع المجموع انما هو مجموع

العقل ممكنه الاول بطه لان العقل سبط ومنه صدر العقل منه منه واحدة وفوقه ان الواحد
 لا يصح عنده واحدة الا واحد من الثاني فليس منه كثره العقل وهو المظم والعرض على هذه
 منع المظم لقيام احتمال كون الوتر في الفلك عوضا واحدا بالاضاع على لطلان في الاحمال
 بان الوتر معين من الحوير والاضعف منع ان يكون علة للماضي وانت خير بان هذه الحوير
 ان حال لو كان الوتر في الفلك عوضا للاضاج ذلك العرض في ما شبه الى محله محمد ان كان
 او نفس الهم منه ما لم من كون الوتر فلما وافق وان كان عقلا لم منه المظم لا متفاهدا
 ك **قال** الى عرض على العقل على هذه الاشياء الاعراض السعة الحقيقة بعقل واحد لا سبيل له كعب العقل
 مستعد العقل كعب الاطلاق وهو المظم في المضمون في هذا العلم لا يمنع عليك بالقره لمظم
 من **قال** في الماوي **اقول** لا لان الدليل القاطع على عدم علة الماوي بعد ان يعارض بان
 وعلمك ان دل على مطلقكم لكن علة ما قد وهو ان الماوي كثره المبك مع العقل الثاني لكونها معلوما
 واحدة العقل الاول على ما في نفسه والعقل الثاني تقدم علمه على الماوي وعلى التقدم منهم في كونه
 فمنه الماوي على الماوي لا تقدم العقل الثاني علة او هذه الماوي باع من العاصه فانه
 الماوي الثاني انه سوله الماوي في الابداع لا سوله تقدم الماوي بالعلته لان تقدم العقل الثاني على الماوي
 بالعله وعلى التقدم بالعله لا يجب سوله بالعله بل يمنع ان يكون سوله بالعله لا سوله فوا وعلمك
 على العلول الواحد الشخصي وهو ممنوع خلاف التقدم الزماني فان طمع التقدم فيه لا يكون سوله
 التقدم بالزمان في الوجود في الزمان المتقدم وطمع التقدم بالزمان كذلك **قال** في الماوي **قال** لا سوله
 عليه الماوي للماوي بالعله بها مكان الخلا سوله ان موضع عليه ان تقدم مكان الخلا لا لزم عليك

الحاوي فلهذا ذلك لان كل واحد من الحاوي والمحوي يمكن لذاته جازبا لعدم كل من المحوي ^{والمحموي}
 جازبا لعدم وعدم كل منهما ملزوم للآخر فلهذا فلهذا من هو زعيم كل منهما امكان الخلا ^{الخلا}
 سببهم امكان اللازم فاحاط به بان كل واحد من الحاوي والمحوي يمكن جازبا لعدم البطلان
 ذاته ولا يلزم من ذلك امكان الخلا فان اسفاه كل منهما لا سببهم الخلا فان الجرم ^{صدفها}
 يكون المحي والتمهات على تقدير اسفائها كما ان ما وراء المحي كمال ما وراء المحي ونحوه
 الخوف على تقدير اسفائها للتمهات ولا ملا فلهذا الحال ما وراء الخوف الذي فرضنا كونه محي ^{والمحمي}
 المذكورة على تقدير اسفائها فلا يلزم من اسفائها الخلا وكيفية ان الخلا المنسحق هو ^{الملا}
 او الفضل الوهم من الاجسام القابل للزيادة والنقصان وما وراء المحي ليس كذلك فانه
 الامداد بالمحي ولا قابل للزيادة والنقصان لانه لا شيء محض فلا يكون خلا ^{باصدي}
 بل الخلا انما يلزم من وجود الحاوي مع عدم المحوي وذا غير ممكن فلا يلزم امكان الخلا ^{مسل}
 كل واحد من وجودي الحاوي وعدم المحوي يمكن لذاته ولا ينافي بينهما في وجودهما ^{ممكن}
 الخلا قلنا الحاوي لا يستلزم العقل الذي هو عند موضبه للمحي ملزوم له ووجوده ^{ممكن}
 اللازم جازبا وان وجود الحاوي يكون متافيا لعدم المحي فلا ثبت جواز اجتماعهما ^{ممكن}
 امكان الخلا **قال** في ان الله العقول وابدتها المكونة ازلته فلو وجد احداه **اقول** ^{الازل}
 هو الزمان الماضي الذي لا بد له والابد هو الزمان المستقل الذي لا نهاية له والازل
 اما ان موجودا في الازل بحيث لا يكون لوجوده بداية فلا نهاية عدم والابد ^{الابد}
 بحيث لا يكون لوجوده نهاية فلا لمفهوم عدم اذا انقضت به ^{الازل}

ولا يجوز لهم ذلك منها الا واحد او هو ان الواجب لذاته مسجع في الازل طبع الملا به منه في تباشر في
 من الموهبة واللاهزم ان يكون له حالة مستطرفة صف كذا ذكره المصنف منه لظهور الاولى ان يقال
 ان الواجب بالافراد لم يمتد له الاول اذ لو اصفه معلوله الى اخره فغير لذاته فان كان
 كذلك الامر المفاهيمية بالذات لزم كونه صفه للواجب زاد على ذاته فيه اختلاف ما هو عندهم
 ان الواجب ليس له صفه زائدة وان كان مفصلا منها كان مكملا معلولا لهما بقا على فرض
 ان يكون اول صف مثبت ان ذات الواجب واحدة علة مامة للعقل الاول والمعلول لا يخلف
 عن علة التامة والعقل الاول لا يخلف عن الواجب في الازل فيكون ازليا ومعنى كان
 العقل الاول ازليا كان العقل الثاني ايضا ازليا لان العقل الاول مسجع محله باللاهزم في
 ما يمتد في العقل الثاني والا لكان شئ من ملك الجملة ملا به منه ما ويا ولم يمتد منه ^{العقل} ^{باللاهزم}
 الاول ما بالامقارته ذلك شئ الا وى اياه مثبت ان العقل الاول مسجع والازل محله ^{باللاهزم}
 في تباشره في العقل الثاني ولم يمتد منه اذ له العقل الثاني وبهذا الطريق ثبت ان ^{العقول} ^{باللاهزم}
 ليس يقال ان يقول لاحاطة الى هذا السطول بل يكفي ان يفيد لو كان العقل حازنا لكان ^{باللاهزم}
 لان كل حاد مسبق مادة مفعول لان ^{العقول} ^{باللاهزم} مع من باب بعض الطريق الذي ليس من ^{باللاهزم}
 عدول من اقوى الطريق لان ما اضناه المصنف طريق على هذا الطريق اني والى اقوى ^{باللاهزم}
 والامانة ابيه فلا يمتد له لو انعم شئ من العقول لكان ^{باللاهزم} ^{باللاهزم} بالعدم شئ من ^{باللاهزم}
 اذ انعمه مع تقاضيه ^{باللاهزم} ^{باللاهزم} في وجوده خلف العلول عن العلة التامة وموج ^{باللاهزم} ^{باللاهزم} ان يكون
 الساري مع اذن من العقول قابل التبر والحوادث لان ^{باللاهزم} ^{باللاهزم} في وجوده كل ^{باللاهزم} ^{باللاهزم}

احوال لذات العلم مقارنته لها والعلوم شتى منها لوصف الصفات والحوادث وصدور العلم من
 ذات العلم لكن كون الباري تابع او العقول فاعلم الصفات والحوادث بطم لان قبول الصفات والحوادث
 من خواص الماديات والباري والعقل مقدمان من المادة **قال فصل** في كيفية توطيد النفس
 من الباري تابع **الح اقول** المراد بالعالم الجسماني ونوع الاسبام الحسنة والسيئة العقلية ^{العقلية}
 وتوسط العقل من الباري تعالى والحق قد علم بما سبق على سبيل الاحتمال اذ قد بين ان الصفات
 عن باري تعالى لا واسطة هو العقل وان الاسبام انما تصد عن العقل بما سبق من الاسبام
 في العلم بتوسط العقول من الباري تعالى والاما المقصود في هذا الفصل ان يعلم كيفية
 في التوسط على التفصيل وسبب ان العقل الاول انما يصيد عن الواجب لذاته وكثره لثبوت
 لكن تلك الكثرة منه ليس صفة انما هي من الواجب اذ لو كان الكثرة صفة من صفات
 عن الواجب لزم صدور الكثرة عن الواجب اذ فيه يلزم تصيد عن الواجب على ما تقدم ذكره
 واحد هو العقل فصدوره لم يكن الكثرة منه من صفة انما هي من الواجب وقد فرضنا ما ذكره
 صف لكن صدور الكثرة عن الواجب محتمل فلا يكون الكثرة ماصلة منه باعتبار ان له مائة مائة الوصف
 نحو ان يتلوه الواجب من جهة عليها الوصف لوجودها وهو الواجب لذاته فالعقل الاول وكثره
 وجوده وجوب وجوده بالبرهان وان كان وجوده بالذات يكون باحدى ثلاثين الجنس ^{للعقل}
 الثاني وبالجنة الاخرى مسدداً للفلك الاعظم واشرف العقول للجنس الثاني وان يكون
 بالجنة التي هي اشرف الجنس في العقل الاول وموصفة هو الوصف فكل النظام الا ان
 وسند العقل والعلولات بعضها كونها من كل علمه معدوماً فيكون العقل الاول

والوجود في الوجود بعد مبدء العقل الثاني وبما هو موجود ممكن الوجود لذاته مبدء للعقل
 الا انهم يسمونه عن العقل الثاني عقل ثالث وفلك ثاني ثم من العقل الثالث عقل رابع
 وفيه كمالا ثالثا وكذا ان سبب سلسل العقول والافلاك لكن لا الى غير النهاية والالانم اجتماع
 عقول في مقام مترتبة غير متساوية في الوجود وانه قال بل اذا انتهت المراتب الى العقل التاسع
 بعد العقل الثامن من عقل عالمي به سلسل العقول يسمى عقلا فقال الوجود منتهي ما تصد عنه
 من الازمان المختلفة في عالم الكون والفساد وبالجملة الاخرى فلك القم وسمي به سلسل الافلاك
 ثم من العقل الفعال سولي العناصر وصورة المختلفة المتعاقبة عليها تعاقب استعداداتها
 المختلفة وهذه الاستعدادات بها المختلفة لا يحصل في السولي العنصرية من جهة العقل الفعال اولو
 كان مهيوتا فها من العقل بما كانت مضبوقة لان العقل ثابت لا يتغير منه وسولي العناصر
 قابل لافتراق مختلف في استعدادات الوجود في العقل في سولي العناصر لا يصلح
 لان انما الفاعل الثابت والفعال الواحد الغير المختلف لا يختلف لكن الاستعدادات سولي العناصر
 مختلفة فليكن من جهة العقل الفعال بل هي حركات السماوية فان تلك الحركات كانت
 حركاتها سماوية مختلفة تختلف بها استعدادات سولي العناصر ومنها حركة طائفة السبع على
 وصفها طائفة واستعدادات في السولي موجب لفضائل صورة طائفة من العقل الفعال على السوي
 وكل طائفة حركية كان او صفاء استعداد او صورة فموقوف كاد من نوعه لا الى اول
 وذلك لان الحركات اما ان يوجب دائما او بعد طائفة اخرى والاول فظم لا يستلزمه دوام الحركات
 الثاني فبذلك الحركات اما ان يوجب على الاصح او على التعاقب والاول فظم لا يستلزم ترتيب

غرضنا منه مجموع في الوجود وانما من فصل كل حادث من نوعه لا الى اوله ^{في المظهر}
بل من فصل لانهم ان الحادث لو لم يوجد بالمكان كعد حادث اخر ولم لا يكون سوا اول الحادث
فلنا لا يجوز ان يوجد حادث سوا اول الحادث بل كل حادث لابد له من ان يكون الحادث
اخر لان كل حادث له علتان اما لا يجوز ان يكون حادثة جميع اجزائها لانها لكانت جميع ^{الاعراض}
واما ان يوجد الحادث معها في الازل او لا وكلتا النظرا اما الاول فلا يستلزمه خلاف
القول عن علتها فانها فكل حادث له علتان مشتملة على خروا حادث وفيه الحيز الحادث من العلة
الثانية اليه انهم على ما مشتمل على خروا حادث وكذا الى غير النهاية فان حادث يكون مسبوقا
بمحدث اخر لا الى اوله وهو المظهر وفيه الجواب بسم على هذا المظهر من غير الصفا الى ما ذكره من
الدوام **قال** فان قلت انه يستحيل الخ **اقول** حاصله انما انما هو المظهر بالبدل
بما انما يستحيله ترتيب الامور في الترتيبات المجمعة في الوجود واصل حوايه اما انما بدله
وهو البرهان ان التطبيق وتقريره كان الحادث لو كانت غرضنا منه واحد بالمتن من ملك
المواد في الترتيبات احدى من الترتيبات المعنى الى غير الترتيبات ونما يتكاسر من بداء اخر فصل
الحجة الاولى برتبة واحدة اي حادث الى واحد يكون الحجة الثانية العنصر من الحجة الاولى
نذلك الواحد وطبقا الثانية على الاولى بان بقا الاول من احاد الحجة الثانية بالاول
من احاد الحجة الاولى والثاني وكذا في بقية الاحاد فاما ان يتطابق احاد المجلس لا الى
النهاية او ينقطع اطلو المجلس الحجة الثانية والاول بطم لا يستلزمه تساوي المجلسين الزائدة
والباخرضة وكذا الثاني لا يستلزمه تساوي المجلسين المفروض عدم تساويها لانه يستلزم تساوي الحجة

على التناهي في الجملة الاولى لان الجملة الاولى انما يريد على الملة الثانية بالقد التناهي ما زاد
 على التناهي بالقد التناهي لانه ان يكون متناهيًا فيلزم تنائي الخلق على تقدير عدم تناسلها
 وفي الحال اما لزم من فرض سبب الامور الغير التناهي المحقق في الوعد ويكون سببها هو
 المظهر ليس تعال ان تقول ان اريد سببها من المعنى لزم القطع الجملة الثانية وما
 ولم لا يكون ان يكون عدم السطائق والحد الطرفان لعدم الطرف لا الضلوع مع الوعد فيلزم
 القطع الثانية وان اريد سببها ان يكون بازاء كل جزء من الاول خرا من الثانية
 فلو لم ان سببها من المعنى ليلزم ما لم يكون ان يكون السطائق من المعنى لسبب
 ان اجزاء الثانية لا ينتهي الى جزء لا يوجد بعده خربل كل منها يقع في مقابلة جزء من الاولى
 لا الى الثانية لانها يمانى الاخرى ليلزم ما وى الزايد والناقص كما في الخزلة والمحل
 فان اجزاء كل منها عرضانية مع عدم ما يمانى المقابلة لاختيار ان المراد بالسطائق هو
 المعنى الثاني ونقول اذا كان الجزء الاول من الجزء الثانية مقابلة للجزء الاول من الجملة
 الاولى ووجد بازاء كل جزء من الاخر من الثانية من غير جزء الثانية اعني الاولى فيلزم
 التناهي او ذلك ليس ضروري لانكده الامن كان معاندا كما حرا العظمة واما التناهي الخزلة
 والمحل فيقو في غاية الموضوع لان اجزاءها وان كانت عرضانية لكنها ليست موضوعية
 العقل بل غاية الامر منها فيما ان كل واحد منها قابل للانقسام الى غير التناهي من الاول
 من اقسامها في المقدار وانما يلزم ان لو كانت الاجزاء مساوية في المقدار وليس كذلك واذ قد ظهر
 لك صحة الحال وبين عندك صدق المقال فادع لكل حال ولا عار فانه من المبالغة

خاتمة في احوال الآخرة الخ اقول اوردته الخاتمة بان لنا الاول في اثبات ^{لنفس} ثبوتها
بعد الموت الثابتة في اثبات البدة العقلية الناكثة في اثبات الالم العقلي لها ^{والموت} واثبات
في اثبات الباقية الى مراتبها كالبدة والالم يكن فيها النفس بعد الموت هي الآخرة هي ^{والموت}
الآخرة للنفس والبدة والالم ومرتبتها هي احوال الآخرة وانما يتم البحث عن هذه الاشياء
منع او بام منكرنا من انفسنا **قال** النفس بعد خراب البدن الخ **اقول** يريد ان النفس
ان النفس باقية بعد الموت والبرهان عليه ان النفس بعد خراب البدن اما ان يقيد ونفس او تبقى
موجودة وعلى قياسها اما ان تعلق ببدن اخر على سبيل التنازع او تبقى مفارقة انذاك والاصل ^{في} ان
النفس ان كانت كان منها شيء بعد شيء اخر فبصل الفبا اذا انقلب لا يجوز ان ^{تبقى} النفس
قال لا يبقى مع الفبا والفاعل للفبا وان يكون باقية مع الفبا والفاعل مع ^{نفس} نفس
ولا يجوز ان يكون الفبا مع النفس والفاعل بها وبالبدن لان الفبا وانما يكون ^{لنفس} مع
النفس ويكون النفس صورة طائفة فيه فان معنى كون الشيء محلا لشيء هو ان يكون الشيء محلا
لا مكان شيء اخر هو ان يكون الشيء الاول مستعدا لان يوصف به الشيء الثاني كمن لو وجد
الثاني كان الاول محلا له فلو كان البدن محلا للفبا والنفس لزم ان يكون البدن محلا ^{لنفس} للنفس
والنفس صورة حاله فيه وليس كذلك اذ قد ثبت ان النفس محررة عن حاله في المادة فلا يكون البدن
محلا للفبا والنفس فيكون الفبا والفاعل للفبا ^{لنفس} من النفس معلوم كسواء قد بين انها ^{لنفس}
ثبت ان النفس لا تبقى كذا السابق لان النفس الباقية بعد موت البدن ان علفت ^{لنفس} بدن اخر
على سبيل التنازع لزم ان تعلق ببدن واحد فان السال بطه اما الملازمة فلان النفس

قسبت انما حادثة حدوث البدن بمعنى ان البدن اذا تم استعداده لقبول النفس يعقب عليه
 من المبدأ النفس متعلق به وكل بدن متعلق به حادث عند ما تم استعداده لقبولها فلو تعلق بنفس
 اخرى على سبيل التناسخ لزم ان متعلق به نفسان وهو محال والاطلاق الثاني فلان
 كل واحد يعلم بالبدن انه ان له واحدة غير معدة منت لطلان القدم وهو تعلق النفس بالبدن
 على سبيل التناسخ واذا بطل الجسمان الاولان بعين الثالث بقا النفس بعد زوال البدن
 منها فلو لم يبق المظهر في الغير الحيز على وفق ما ذكره المصنف وفيه المصادقة على المظهر اذ قد بعين
 منت لطلان التناسخ كون النفس حادثة بحدوث البدن وقد بعين حدوث النفس هناك
 لما توقف على لطلان التناسخ مباداه على المظهر ويمكن ان يستدل على حدوث النفس بحدوث
 البدن بطلان لا يتوقف على لطلان التناسخ وهو ان لو كانت النفس قديمة مستمر الوجود
 من الاول الى حين تعلقها بالبدن لما كانت متعلقة لوجودها المستمر لعلها مستمر كذلك كان
 لعلها الوجود بالكونه والذات لا بالباله يمنع التحكاله عن ابدان ومتى كان كذلك لزم كون
 النفس متكررة لوجودها المستمر المتعلق بالبدن لان النفس لا يباقي تعلق الوجود لا بما عساه
 السكون بالوجود شي فلا تزل المتعلق المستمر السابق متقى بعد المتعلق وهو معنى التذكر فلو كان
 النفس قديمة ثبت انها حادثة يكون مسودة عادة وكل ما هو مسوق بالعادة يتوقف حدوثه على صير
 مادية مائة الفالبة له فالنفس متوقفة الحدوث على تمام مائة الفالبة التي هي البدن فلو كان
 حدوث البدن التام القابلة لها وهو المظهر **قال** يدانية الله **اقول** لا لان المقصود من دانية
 اثبات اللذة العقلية للنفس الناطقة بعينها متباين البدن وان كان في المبدأ على تصحيح اللذة او

فقال البزهي اذراك الملايم من حيث انه ملايم اى الذرة هي ان يدرك للنسب المذكور الملايم
من حيث انه ملايم وملايم كل يدرك ما يكون مؤثرا عنده من غير ان يقطع الخلاوة عند خالصة الذرة
والنور عند البصر وموصول المرصود عند القوة الوسمية والامور الماضية عند القوة الحافظة التي عند كبريا
وعنده مخلقة للاثر از عن اذراك الملايم لامن حيث ملايمه فانه ليس لذه كالبواى النافع
فانه من حيث انه مانع ما دل من حيث انه مانع اذراك له من حيث انه ملايم يكون في الذرة ملايم
اذراك من حيث انه من اذراك له لامن حيث انه ملايم ملايم لذه اذا عند القوة العقلية
النفس الناطقة اما ملايمات هي العقولات التي من شأن النفس الناطقة ان يحصل لها ادراك
مثل ان يحصل لها ما يمكن لها من اذراك الحق الاول بانه واجب الوجود لذاته كمال العقل
من جميع الجهات يرى من القوة منزلة عما لا يتبع بدائته من القهالين سلع مضائق المراد على
الوجه الاصح والنظام السابق ثم اذراك ما ندرت بعده من معلولاته على الزنث البازع
من العقول المجردة والنفس الفلكية والاحرام الفلكية المدبرة هي البلاء والامانيات من
النفس وما يحصل منها من الحركات المركبات وعزما تسمى نزلت منها جميع الموجودات على
النظام الذي وقعت عليه مضربا على اعقابها مقبالات للعالمين لروحاني والسماني وهذه الادراكات
بعد حصولها للنفس الناطقة لا يزدول عنها بمفارقة البدن لانها لا يحتاج في عقلايتها الى آلات
الجوانية بل سفي ان يترك الادراكات قوه وكما لا بمفارقة النفس من البدن لتخلصا عن كد
الاداة التي كانت تصد بها عن ظهور خواصها فيحصل لها السبب اذ كانت الباقية معها اثناء البقاء
والقوة المحركة لا ينافي وبين الذات الحاصلة للقوى الجوانية او الذرة منع الادراك

72
والله اعلم
فلا فساد في الدين وعدم حصول اللذة حال فساد الغلق لوجود المانع منه وما ذكرنا
من التعلق بالدين والعلاقة الحيوانية **قال** بداهة الالم الح **اقول** السبب في هذه البداهة الالم
الغنى للنفس الناطقة اولا الالم بانه ادراك النافي من حيث انه منافي ومناف الشيء
مقابل لغيره وقايدته فيه شبهة على مثال ما ذكرنا من القاعده في غير الله ثم قال
ومنافي النفس الناطقة هو البنية المضادة لكما لها فاذا قامت البدن وكانت تلك
البنية السوية المضادة لكما لها النافية لما يمكنه فيها او كتمان من حيث انها منافية
لها فمعرض لها الالم لا محالة لا يتبين ان الالم هو ادراك النافي من حيث منافي
قال بداهة النفس الكاملة الح **اقول** كمال النفس الناطقة حيث هو في النظرية ان يحصل
لها صفات متعاقبة الاشياء والصدقيات المعنوية ما هو كمالها الباقى معها
وحسب القوة العملية لها ما عن البنيات الروحية البدينية فالنفس الناطقة باعتبار كمالها
النظري لا يخرج من ان يكون متقفا بالكمال اولا وعلى الثاني لا يخلو من ان يكون لم يتوقف
الى الكمال اولا باعتبار كمالها العملي لا يخلو من ان يكون نفسه عن البنيات الذكورية
اولا فاذا اعتبرت اقسام كل من حالتها باعتبار كمالها العملي الى كل واحد من طائفتين الثلاث
باعتبار كمالها النظري القسم كل واحد من حالات القلب النظرية الى سببين في ذلك
الاول مع انها النفس عن البنيات الذكورية ولا مع والمصداق والحالة الاولى في هذه
مع تفصلها الى مستعجاب وبيان مرتبة النفس مع كل قسم من مرتبة السعادة والنعمة

في الآخرة وبما انه ان النفس الكاملة المصنفة بالقصور الحقيقية والصدقيات البقية أو أي شيء
البدن وكانت نفس من البهائم الروحية العنقدة كما لما هترة عن العلائق الجسمية
لما من الاتصال بعالم النفس استظمت مع الملائكة المقربين مسخرة في طلال الآخرة
في موعود عند ملك مصداق لما من اللذات مالا عيش رات ولا اذن مستطير
على قلبه وان عارفته وهي عرفت في تلك البهائم فهي سبت ما تكن من البهائم
محموتة عن الاتصال بعالم النفس وحصل عند ذلك الم عظم لكن لا يكون مدة الآخرة
لان ما يابل عاضا نزل نزال البنية الواقعة له ومدة تعار الا لم خلف جولا ومدة
حاصل في سماع البنية فوه صغفا قال ان النفوس الناطقة **اقول** او في مدة البنية
الحالة الثابتة وهي ان يكون النفس طالته عن الكمال مشغولة التبه على سبيل الاما من شر
نفس لما الى مسا ومن مرتبة النفس مع مدة الى الازمنة السعادة والفاوة وتقر ان
معضا من النفوس الناطقة قد عطن لسبب ما من كتب الجمل من العلوم الجارية
النظر من الامور الحزينة انما لو انقلت محصل المعارف الحقيقية والعلوم البقية التي لا كل
قابل معانيتها النافضية وكما وان ما يضا وما من الجمل ومدة نقصان ومدة الجمل
اكتا ما بالنظر مثل الحق لما من الاكتاب في الامور الجارية لمصنعت لما ملك المعارف
والعلوم وكلت ما بالكمال المعارف والعلوم مصلا لما شوق ومثل ان ذالى الى الكمال
لكن في البوق كانت فيما لا يظهر لما ظهر بعينه ما دامت متعلقة بالبدن لان العلائق
البدنية يلبسها عن ذلك الشوق فاذا فاق البدن وليس مستطير من كمالها المكن

من الكتابية لعلها البدن لم تحصل لفضل ما كانت صادقة لها عن الاكثاب
 من الله الحية او الدائمة فهو شوق الى الكمال فهو لا يزال ما ليسا عنه من العلالين
 لما اليها من الكمال الذي هو شوقه اليه لغوات ان على التحصل ففرض لها الم شديدي
 الم الفناء الروحانية الموقرة التي تطبع على الافئدة **قال** يدانية النفوس الساؤة **اول**
 اورد في هذه البداية الحالة الثالثة وهي ان يكون النفس ساؤة فالتة عن الكمال و
 اليه من اليها الى تسعين صا والنفوس مع كل منها عن المنة يقال النفوس الناطقة الساؤة
 التي لم يكن العلم ولا شوق الى الكمال اذا فاقيت البدن وكانت فالتة عما هو لها
 من الهيات الدينية حصل لها النجاه من العذاب والخلاص من الالم سلبتها عن المي
 الشوق والالهيات الرومية وان لم يحصل لها ما يحصل للنفوس الطاهرة المتخلصة بالصورة
 من الهيات المستقلة فعلم من هذا ان السلبات التي لو حب سلبات صا صبا عن الم الشوق
 اودى الى الخلاص من فطانتة نرا وهي ما ذكرنا من السوطن الذي لو حب الشوق الى
 الكمال وبها ما نرا عدم سوا في القوة الى طلبه لو حب سمات صا صبا الى حصول الكمال
 وان صادقة وشي من الهيات الرومية ممكن منها تالمت منها فقد ان البدن الذي
 به كانت تملكت من حصل معصية اليه الرسة كسرة السرة التي لا يمكن حصل معصيا من
 السدة وبالذات الحسية الا بواسطة الآلات الدينية الغائبة عنها بالوت وبمعنى في كدوة
 السبولى مقيدة بسلاسل العلالين في عصمة وعذاب اليم حقيقة في الالم لا يكون لازما
 بل يكون زائلا كما ذكرنا في الحالة الاولى ولكن آخر ما قصدنا جمع في هذا الشرح من العوايد

وارتباطه في نه السلك من الفوائد طامد الله على التوفيق المأتم به على نحو ما امكنه من التفضل
في محض قواعد والاكتفاء على حسب الامكان في تحقيق مقاصد والنزام مراعاة الاصل
في المباحث والتحرز عن الاعتساف في اثبات المناظرة مع اعتبار في العجز والقصور
لكن الله من على من ثبات من عباده بالفضل والانعزام ويصل في حقه من ثبات امره
الطول والاكرام انه هو الاله الصم والمواد الكريم
والداعلم بالصواب فقط

تمام شد

نحو ما تبارخ بچام ماه خفريه ونحشيه ٤٩ هجري وملك ابن كتاب
جناب حكيم محمد ابراهيم ادام الله
اقباله وفضلته وملكته

لنفق بالان

لنفق بالان

مفق بالان

لنفق بالان



